الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

■ العدد: 1794 ■ من الجمعة 10 إلى الخميس 16 يوليوز 2026 الموافق لـ 24 محرم - 01 صفر 1448 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

تحت الأضواء

فشل مشروع الحماية الاجتماعية في عهد الحكومة اللااجتماعية

تحليل إخباري

العدالة والتنمية بين «القندوح» و«الدبشي» والسؤال الاقتصادي

سري

يتحرك الوزير الأول السابق إدريس جطو، عبر صحافي معروف، لكتابة مذكراته.. غير أن بعض الشهود لم يوافقوا على تقديم شهادات تتجاوز حجم الرجل، الذي ساهم في الخروج من المنهجية الديمقراطية، وظهرت عيوبه «التقنية» فيما بعد (..).

من هو القندوح؟!

«القندوح» هي العبارة التي استعملها بن كيران للحديث عن أشخاص يدورون في المحيط الملكي(..)، ولكنها غير لبقة بتاتا في الثقافة المغربية، ولها إيحاءات سلبية(..)، وقد كان على بن كيران أن يكون ممتنّا للأدوار الملكية في الدفاع عن التعددية الحزبية، حيث كانت هناك أجنحة تتحرك لحل حزب العدالة والتنمية، ولكن الملك، ومحيطه، هو الذي حال دون حل هذا الحزب (..).

تفاصيل أخرى داخل العدد

للنقاش

من تدبير النزاع إلى طيه..

هل تدخل قضية الصحراء مرحلة الحسم الدبلوماسي ؟

ملف الأسبوع

من اكديرة إلى الهمة.. تاريخ صراع المستشارين مع الأحزاب

متابعات

هل يفرض «حزب المقاطعين» نفسه في انتخابات 2026 ؟

كواليس الأخبار

بين السطور

بقلم: الطيب العلوي

من يكون هذا «القندوح» يا السي بن كيران ؟

على امتداد التاريخ السياسي للمغرب، برزت إلى جانب المؤسسة الملكية شخصيات نافذة لعبت أدواراً حاسمة في توجيه القرار وصياغة مسارات الحكم. وقد دخل هؤلاء، في فترات مختلفة، في تجاذبات مع النخب السياسية وأحياناً مع فئات من المجتمع، تبعاً لطبيعة المرحلة وتوازناتها.. ولم يكن لقبهم ثابتاً عبر العصور؛ فقد تغيّر بتغيّر البنية المخزنية، فظهر الحاجب الملكي في فترات مبكرة باعتباره وسيطاً بين السلطان ورجال الدولة، ثم برز مدير الديوان الملكي مع تطور الإدارة الحديثة، قبل أن يستقرّ الاصطلاح المعاصر على المستشار الملكي بوصفه أحد أعمدة صناعة القرار في الدولة المغربية. على كل حال.. سمعنا وأطعنا مختلف التسميات التي جاءنا بها الزمن، لكننا لأول مرّة نسمع بتسمية «القندوح»، التي جاءنا بها اليوم السي عبد الإله بن كيران..

لكن.. يرى المهتمون أن الأمر تعدّى حدود البعض (...) في حديثه عن المحيط الملكي، والاعتذار الذي جاء به السي بن كيران في بيان نشره الحزب عبر موقعه الرسمي، عن استعمال كلمة «قندوح»، في سياق حديثه عن عدم وجود سلطة تضاهي سلطة الملك، خلال لقاء تواصلي للحزب بالصويرة، لا يدلّ على شيء آخر سوى أن الهواتف رنّت (...)، أو قد ترن..

لم يكن مصطلح «قندوح» سوى حلقة أخرى (...) من سلسلة طويلة من التعابير التي اشتهر عبد الإله بن كيران بإطلاقها عبر مساره، وما إن نطق بها حتى تجاوزت حدود اللقاء الحزبي، لتتحول، كما جرت العادة مع عباراته السابقة، إلى حدث قائم بذاته: عنوان في المواقع الإلكترونية، وموضوع نقاش على منصات التواصل، ومادة تداول بين السياسيين والإعلاميين والمثقفين.. هكذا استمرّت لغة بن كيران، عبر الزمن، في إنتاج مفردات تخرج من لحظتها العابرة لتأخذ مكانها داخل الذاكرة السياسية المغربية، ونذكر منها طبعا العفاريت، والتماسيح، التي رغم أن السي عبد الإله يظن أنه هو الذي اكتشفها، وما هي في الواقع إلا تقاليد تكاد تشكل أغلالا وسلاسل في أقدام أي حكومة، حيث انشغل السياسيون المعقولون في بلادنا دائما بالتماسيح والعفاريت، مثلما انشغل قبلهم نواب شاه إيران بالأفاعي والثعالب..

على أي.. لم يكن استعمال مصطلح «القندوح» للحديث عن شخص معين في الدائرة الضيقة للمحيط الملكي، أمرا موفقا، خاصة وأن المستشارين الملكيين لا ينتمون للأحزاب السياسية، وقد حرصت المؤسسة الملكية نفسها على فرض هذه المسافة، لكن أن يسافر الأمين العام لحزب معين من الرباط إلى مدينة أخرى فقط من أجل إثارة القيل والقال بدل لعب الوساطة الحقيقية، فإن الأمر لم يكن مقبولا.. وقد اعترف بن كيران نفسه بأن عبارة «القندوح» لم تستعمل في سياق مناسب، ما جعله يسحبها في نهاية المطاف ويعتذر.. لكن أي اعتذار هذا؟ فالكلمة كما البصقة.. إذا خرجت من الفم لا تعود (...)، والحجر إذا رميته في البِرْكة لا يعود.. كما يقول المغاربة دائما.

أي منطق سياسي هذا، أليس حريا بالحزب السياسي أن يساهم في تأطير المواطنين والمساهمة في بناء البلاد عبر الانتخابات وفي الأوراش الكبرى؟ أي منطق هذا يجعل السياسيين يتهافتون على «البوز» الإعلامي بينما الدولة تحتاج لتقوية آليات الوساطة بدل تحريك معاول الهدم..

«هاك وأرا مافيها حزارة..»

الأحزاب تحمي الترحال السياسي باتفاقات وراء الستار

الرباط. الأسبوع

يظهر أن الأحزاب السياسية، مع اقتراب الانتخابات وحفاظا على حظوظها، وقعت ميثاقا جديد وراء الكواليس في ما بينها، يقضي بعدم تفعيل مسطرة العزل خلال فترة الانتقالات الانتخابية الحالية، خاصة بالنسبة للبرلمانيين ورؤساء الجماعات والمجالس المنتخبة، الذين قرروا تغيير ألوانهم السياسية في إطار فك ارتباطهم بالتراضي.

وحسب العديد من التقارير والمصادر، فإن عشرات البرلمانيين والمنتخبين الكبار انتقلوا لأحزاب أخرى، للحصول على التزكيات في الفترة الحالية ولتفادي تعرضهم للطرد أو الطعن من قبل أحزابهم الأصلية، بعدما توصلوا لاتفاقات مع زعماء أحزاب أخرى من أجل الترشح بألوانها خلال الاستحقاقات التشريعية المقبلة، الشيء الذي زاد من تنامي الترحال السياسي بين مختلف الأحزاب الكبرى والمتوسطة، وذلك لتعزيز حظوظهم في الحصول على مقاعد برلمانية.

فقد تمكن هؤلاء اللاعبين في الحقل الانتخابي من الحصول على ضمانات من أحزابهم الأصلية، وتحت حماية الأحزاب التي انتقلوا إليها، لتفادي تعرضهم للمساءلة أو الطعن في ترشيحاتهم، حيث يسود صمت لدى زعماء وأمناء الأحزاب عن تزايد هروب عدد من المنتخبين من أحزابهم، مما فسره العديد من الملاحظين بأن هناك اتفاقا وراء الستار بين زعماء الأحزاب من أجل قبول لعبة الانتقالات بين الجميع مقابل السماح بعملية الاستقطاب واستقبال منتخبين جدد.

ومن المنتظر أن تتزايد عملية الانتقالات الانتخابية في صفوف المنتخبين الكبار، خاصة الذين يترشحون على مستوى مجلسي النواب والمستشارين ورئاسة الجماعات الكبرى مع نهاية الولاية البرلمانية الحالية، مما سيفسح المجال أمام العديد من النواب والمنتخبين للبحث عن فرص أخرى للحصول على التزكية والحفاظ على مقعد برلماني خلال الولاية المقبلة، أو الحصول على رئاسة جهة أو جماعة ترابية كبرى.

وبرزت العديد من التحركات من قبل قيادات حزبية خلال الأيام الماضية في مختلف الجهات والأقاليم، من أجل العمل على استقطاب بعض العناصر والأعيان ورجال الأعمال في إطار التنافس الانتخابي، حيث تسعى الأحزاب الكبرى والمتوسطة للبحث عن بروفايلات قادرة على جلب الأصوات والظفر بمقاعد برلمانية، خاصة وأن الهدف الأساسي بالنسبة لأمناء الأحزاب هو حصد المقاعد البرلمانية التي تخول لهم دخول الحكومة المقبلة أو قيادتها.

ورغم أن القانون المنظم لمجلس النواب أو القانون التنظيمي للجماعات يمنحان للأحزاب السياسية الحق في تجريد بعض نوابها الذين غيروا انتماءاتهم السياسية والحزبية، إلا أن الملاحظ أن هناك توجها نحو عدم اللجوء لهذه المسطرة في الوقت الحالي، للحفاظ على حظوظها في الانتخابات المقبلة، وعدم التوجه إلى المحكمة الدستورية، خاصة وأن أغلبية البرلمانيين يتبادلون الأدوار ويتنقلون بين نفس الأحزاب.

السي لقجع.. «المنتخب فرحنا واللي بغى السياحة يحك جيبو»

الرباط. الأسبوع

أثار خبر متداول حول سفر وفد كبير مع المنتخب الوطني يفوق 150 أو 250 شخصا إلى مونديال أمريكا على حساب نفقة الجامعة، استياء كبيرا لدى العديد من المغاربة في مواقع التواصل الاجتماعي، ووسط الجمهور، رغم الإنجازات التي حققها المنتخب الوطني والتي كانت بفضل مستوى وأداء اللاعبين في أرضية الميدان، وليس بفضل المنتخبين والمسؤولين والمحظوظين.

واعتبر العديد من النشطاء والإعلاميين، أن سفر وفد يزيد عن 100 شخص من ميزانية الجامعة وتحملها لمصاريف هؤلاء المدعوين والضيوف، سواء الأعضاء الجامعيين الأثرياء أصحاب المناصب والمكاسب، أو بعض رؤساء الفرق الميسورين، واللاعبين المحترفين السابقين الذين يعتبرون من الطبقة الغنية، أمر غير مقبول رغم أهمية الحدث، لأن الأموال تخص الجامعة التي هي مؤسسة عمومية وتشرف على تدبير قطاع كرة القدم الوطنية بجميع أقسامها.

وتساءل النشطاء عن غياب الحكامة وترشيد النفقات لدى الجامعة التي يشرف عليها فوزي لقجع، وزير الميزانية، معتبرين أن انتصارات ومصاريف المنتخب تهم جميع المغاربة، ومن غير المقبول أن يستفيد البعض من الحدث العالمي للقيام بالسياحة من مالية الجامعة التي تدخل في نطاق أموال الدولة.

«شاط الخير على زعير»

«دار الصانع» والمليون درهم..

الرباط. الأسبوع

يبدو أن مؤسسة «دار الصانع»، المسؤولة عن دعم الصناع التقليديين والتسويق لمنتجاتهم، تسير عكس انتظارات هذه الفئة من الحرفيين، بعدما قررت اعتماد أكثر من مليون درهم من أجل الترويج لحضورها على مواقع التواصل الاجتماعي، والبحث عن أكبر عدد من التفاعل من قبل رواد الفضاء الرقمي.

وتعتزم «دار الصانع» صرف مبلغ 100 مليون سنتيم وزيادة في الفضاء الأزرق وغيره، بهدف الحصول على 70 ألف متابع في «إنستغرام» و60 ألفا في «الفايسبوك»، والوصول لـ 100 ألف تفاعل، بالإضافة إلى إنتاج فيديوهات وترويجها عبر الشبكات الرقمية، في الوقت الذي يعاني فيه الصناع والحرفيون من قلة الإمكانيات وصعوبة تسويق المنتجات في الفضاءات الرقمية والأسواق.

بنعبد الله يبدأ التسخينات الانتخابية مع الشيخات

الرباط. الأسبوع

ترأس نبيل بنعبد الله لقاء لحزب التقدم والاشتراكية بجماعة أومرزوق إقليم الصويرة، بحضور الفنان الشعبي عبد العزيز أحوزار، الذي أحيى أمسية غنائية رفقة شيخاته، حيث تحول الحدث إلى مناسبة لاستقطاب شباب الجماعة القروية.

وتداول نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي حفل الشيخات الذي نظمه مناضلو حزب «الكتاب» في المنطقة، بحضور الأمين العام وعدد من القيادات الوطنية والجهوية، حيث أثار مشهد الفقرة الفنية مع الشيخات العديد من الانتقادات حول ما وصل إليه المشهد الحزبي، بعد تفاعل العديد من الرجال والشباب مع الشيخات.

واعتبر العديد من النشطاء أن الأحزاب أصبحت في أزمة، وتبحث عن أي وسيلة لاستقطاب المواطنين، سواء عبر الحفلات الغنائية أو الشيخات و«الجرة»، وذلك لتشجيع الشباب على حضور اللقاءات الجهوية.

عِش الفرق مع فورفيات
اتصالات المغرب

عرض بدون التزام خاص بالزبناء الخواص، مصاريف تشغيل الخدمة تعادل سعر الاشتراك. المسابقة صالحة إلى غاية 31 يوليوز. للمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا www.iam.ma

TOMBOLA

هواتف ذكية
Motorola
للفـوز

اتصالات
المغرب

كواليس الأخبار

الحكومة وسياسة الاستيراد و«المخطط الأخضر».. «لا حمار لا سبعة فرنك»

الرباط. الأسبوع

منذ مجيء حكومة أخنوش وهي تعتمد كثيرا على سياسة الاستيراد، والبحث عن مبررات، مثل الجفاف وغياب المواد الأولية كأسباب لاستيراد المواد الغذائية والأساسية والمنتجات الحيوانية من الخارج.

وفق الإحصائيات والتقارير، فإن حكومة أخنوش صرفت ملايير الدراهم لدعم سياسة الاستيراد، سواء عبر تقديم الدعم المالي للمستوردين أو إعفاءات ضريبية وجمركية منذ الفترة الأخيرة من جائحة «كورونا»، حيث رفعت الرسوم الضريبية على العديد من المواد للحفاظ على أسعارها، لكن الملاحظ بعد مرور سنوات، أن السياسة الحكومية لم تحقق أي نتيجة على أرض الواقع، إذ لا زالت العديد من الأسعار مرتفعة وتفوق القدرة الشرائية للمواطنين.

الحكومة التي تتصرف في أموال الشعب وتصرف بدون حسيب ولا رقيب، وتقدم الدعم لكل القطاعات الإنتاجية والبيمهنية التي يستثمر فيها البرلمانيون والمنتخبون الكبار ورجال الأعمال والأعيان، تواصل نفس السياسة على بعد بضعة أشهر من الانتخابات التشريعية، في إطار سياسة تبادل المصالح والامتيازات، وهو ما يطرح التساؤل حول مصير مشروع «المخطط الأخضر»، و«الجيل الأخضر» الذي كلف الملايير، إلى جانب صندوق التنمية القروية، الذي بدوره لم يعد له أثر بعد تعيين مديره في منصب آخر، مما يستوجب مساءلة الحكومة ورئيسها حول مصير أموال هذه المخططات.

تقارير اللجان الموضوعاتية في خبر كان

الرباط. الأسبوع

مع إسدال الستار عن مؤسسة البرلمان ونهاية الولاية التشريعية، أصبحت العديد من التقارير التي أنجزتها اللجان الموضوعاتية وتطلبت مجهودات وتنقلات والعديد من الاجتماعات واللقاءات، في ثلاجة البرلمان إلى الحكومة المقبلة.

وحسب مصادر مطلعة، فإن العديد من التقارير المهمة المنجزة من طرف اللجان مثل مخطط «المغرب الأخضر»، واللحوم الحمراء، والتخييم والمخيمات والأسعار.. لم تتم مناقشتها وعرضها على النواب من أجل مساءلة الحكومة بشأنها، مما يطرح العديد من علامات الاستفهام حول جدية الحكومة في برمجة هذه المواضيع التي أصبحت في خبر كان مع نهاية ولاية البرلمان.

> الإدارة العمومية في الصيف خارج التغطية والإصلاح مجرد شعار

الرباط. الأسبوع

يصطدم العديد من المغاربة المقيمين وأفراد الجالية بالخارج، بظاهرة لا تعرفها سوى الإدارة العمومية مقارنة مع الإدارات في الدول الأوروبية، حيث يجد هؤلاء المواطنين أنفسهم أمام معضلة التأخير في تسوية الملفات والطلبات الإدارية، والتي تظل مركونة في الرفوف أو بعض مكاتب الموظفين الذين خرجوا في إجازة أو العطلة الصيفية، إذ أن الجواب الذي يتلقاه هؤلاء هو «سير حتى تجي»، أو «سير حتى يدخل فلان من الكونجي»، ليظل المواطن ينتظر لأسبوع أو شهر حتى يدخل الموظف المعني الذي لديه الملف، بدعوى أنه أغلق على الملفات قبل مغادرته للعطلة حتى لا تضيع، أو أنه هو المختص فيها ولا أحد يستطيع النظر فيها، ما يؤكد أن الإدارة المغربية معطوبة وفي حاجة إلى رقمنة حقيقية للتخلص من هذه الممارسات وهؤلاء الموظفين الكسالى.

فالعديد من أفراد الجالية يكونوا ملتزمين بوقت محدد لقضاء أغراضهم الإدارية خلال العطلة الصيفية التي يحضرون فيها لأرض الوطن، لكنهم يجدون أنفسهم أمام معضلة حقيقية، تكمن في التماطل والتأخير وغياب الجدية والمعقول داخل الإدارة، وفي حالة تقدمهم بشكاية أو طلب لرؤية المسؤول الإداري، يتعرضون لبيروقراطية وتأخير، مما يدفعهم للتنازل عن الملف أو الطلب والعودة إلى المهجر دون قضاء أغراضهم.

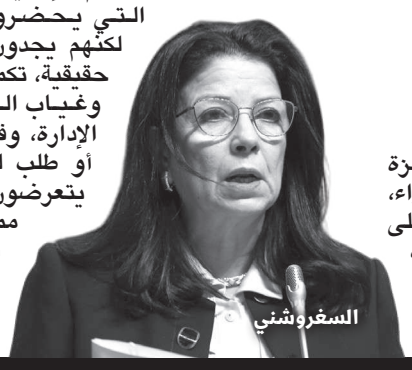

الطالبي العلمي يرتدي بدلة المحامي ويتضامن مع المحامين بطريقته

الرباط. الأسبوع

تفاعل رئيس مجلس النواب، رشيد الطالبي العلمي، مع احتجاجات المحامين واعتصامهم أمام البرلمان، بإحالة مشروع القانون رقم 66.33 لممارسة مهنة المحاماة المثير للجدل، إلى المحكمة الدستورية.

ويسمح الدستور لرئيس مجلس النواب بإحالة القوانين إلى المحكمة الدستورية للنظر فيها قبل نشرها في الجريدة الرسمية أو تنزيلها، حتى يتم التحقق من مطابقة مقتضياتها للدستور، حيث تقوم المحكمة بفحص المواد والتدقيق فيها وإبداء الملاحظات والتوجيهات، قبل استكمال مسطرة التنفيذ والنشر في الجريدة الرسمية.

واعتبر العديد من المحللين أن قرار إحالة قانون المحاماة على المحكمة الدستورية يعتبر خطوة إيجابية من قبل مجلس النواب، من أجل تخفيض حدة التوتر والاحتجاجات بين هيئات المحامين ووزارة العدل، نظرا للجدل الكبير الذي أثاره القانون بخصوص مستقبل المهنة، ومدى استقلاليتها وعلاقتها بالوزارة والسلطة القضائية والنيابة العامة، والحرية المهنية التي يخولها لها الدستور للدفاع عن قضايا المواطنين.

وتعد إحالة مشروع القانون فرصة للمحامين لمراجعته من قبل قضاة المحكمة الدستورية، سواء بتزكية نصوصه أو إسقاط بعض مقتضياته التي تتنافى مع الدستور أو الحقوق، حيث لم يعد مصير القانون محسوما من قبل البرلمان بعد إرساله إلى المحكمة للنظر فيه وتقييمه قبل إعادته لمجلس النواب لاعتماده.

اتهام سلطة الرباط بالتشطيب على ناشط حقوقي

الرباط. الأسبوع

اعتبر الناشط الحقوقي فاروق المهداوي، رئيس شبيبة فيدرالية اليسار، أن التشطيب عليه من الترشح للانتخابات المقبلة لا يرتبط فقط بحق فردي في الترشح، بل يطرح تساؤلات أوسع بشأن شروط المنافسة السياسية وضمانات المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، وقال أن القرار لم يستند لأي ملف أو وثيقة أو معطى إداري يتعلق بوضعيته السكنية، حيث تم الإدلاء بوثائق جديدة في الملف منها شهادة سكنى لابنته، وبطاقة زوجته، مشيرا إلى أنه لا زال يقطن في نفس الحي يعقوب المنصور، ويحمل نفس العنوان، لكن هناك قرارا سياسيا غير معلن يقضي بمنعه من الترشح.

وعبرت العديد من الفعاليات الحقوقية والسياسية عن تضامنها مع الناشط والمحامي المهداوي، وحقه في الترشح للانتخابات التشريعية المقبلة مثل باقي المرشحين، الذين يأتون من مدن أخرى أو سبق لهم الترشح في مناطق أخرى ويسمح لهم بالترشح في دائرة المحيط.

كوكوس: «كاين الله.. مكاين لا مناصفة لا معقول»

الرباط. الأسبوع

انتقدت نجوى كوكوس، عضو فريق الأصالة والمعاصرة ورئيسة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول المساواة والمناصفة، استمرار عدم برمجة تقرير المجموعة الذي يقيم وضعية المرأة والمساواة والمناصفة، وقالت أن التأخير في إدراج التقرير للمناقشة يظل غير مبرر، خاصة وأن المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول المساواة والمناصفة تعد أول مجموعة عمل موضوعاتية منذ دستور 2011 تنجح في استكمال أشغالها بروح توافقية بين جميع أعضائها.

واعتبرت كوكوس أن هذا التأخير يعكس الموقع الذي تحتله قضايا المرأة ضمن الأولويات التشريعية والسياسات العمومية، ويؤشر على استمرار مظاهر التأخر واللامبالاة في التعاطي مع ملفات المساواة والإنصاف وتمكين النساء، خاصة وأن الدورة التشريعية أوشكت على الاختتام، ولم يتبق سوى أقل من أسبوع على نهايتها، مشيرة إلى أن برمجة التقارير والمنتجات الرقابية للمجلس لا تقل أهمية عن برمجة مشاريع القوانين، لأن المؤسسة التشريعية لها إنتاجاتها الرقابية والتقييمية التي يفترض أن تحظى بالنقاش والتتبع.

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

فشل مشروع الحماية الاجتماعية في عهد الحكومة اللااجتماعية

الرباط الأسبوع

لم تنجح الحكومة بعد في تحويل مشروع الحماية الاجتماعية إلى سياسة عمومية متكاملة وقادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ذلك أن النتائج المحققة لم تبلغ رهانات تعميم الحماية الاجتماعية بالرغم من اتساع وعاء منظومة التأمين الأساسي عن المرض مقارنة بالمراحل السابقة، لذلك تظل الحصيلة بعيدة عن تنفيذ أجندة القانون الإطار رقم 09.21 الذي حدد نهاية 2025 كمدى زمني نهائي لشمل الجميع بالتغطية الصحية، حيث تستثني نسبة التغطية الصحية التي اعتمدتها الحكومة كأساس مرجعي، الأشخاص المسجلين برسم نظام المساعدة الطبية.

وأكد تقرير حول تقييم مشروع الحماية الاجتماعية، أن من بين الإشكالات المطروحة، أن هناك بعض الفئات خارج مساعي الإدماج، خصوصا غير الأجراء، إذ يظل معدل أداء الاشتراك يتأرجح بين الثلث و40 %، كما أن العديد من المشمولين بنظام «أمو الشامل» يتلكؤون في تسديد الاشتراكات، وأن 92 % من غير الأجراء الملزمين بأداء واجبات الاشتراك بالكاد يتجاوز معدل تنقيطهم عتبة التغطية الصحية التضامنية، حيث يتراوح المعدل بين 9.32 و9.51، ما يعني أنهم ينتمون لفئات هشة لا تسعفها قدراتها المالية على المساهمة في نظام التأمين الصحي، لكن المعالجة الرقمية الموجهة بمعطيات السجل الاجتماعي الموحد، أزاحتهم من آلية التضامن إلى آلية الاشتراك.

وحسب التقرير، فإن طريقة احتساب العتبة ومبالغ الاشتراك تشكل عقبة أمام انخراط الفئات الجديدة بالنطاق المساهماتي للتأمين الصحي، حيث لا تزال قطاعات واسعة من المعنيين بنظامي «أمو الأجراء»، و«أمو الشامل»، غير مدرجة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وما يشكل ذلك من معاكسة لخيار التعميم، ومن حرمان من الحق في الصحة، نتاج فرص أقساط اشتراك لا تراعي دخولها الضعيفة أو غير المستقرة.

وأوضح التقرير، أن الفجوة الجندرية تحرم فئات من النساء من الحق في التغطية الصحية نتاج ظروف اقتصادية، مثل العاملات في وظائف غير رسمية لا تتوفر لديهن أي تغطية اجتماعية، كالمجال الزراعي، أو جراء تغييرات أسرية، كالمطلقات ربات الأسر اللواتي يجدن أنفسهن في وضعية حقوق مغلقة بعد مرور سنة من طلاقهن، وكذلك الحال بالنسبة للأرامل غير المستفيدات من معاش الزوج، المتوفى بعد سنتين على الوفاة، حيث غالبا ما يتم إدراجهن ضمن التأمين المساهماتي مع عجزهن عن تسديد واجبات الاشتراك، وفي بعض الأحيان يأخذ الأمر بعدا دراماتيكيا، كإقصاء نساء فقيرات يقطن لوحدهن، من نظام «أمو تضامن» لتجاوزهن المؤشر الموجه، بعامل العدد، الأمر الذي يسائل عدالة المتغيرات المعتمدة، ويطرح على المحك تحدي أنسنة منهجية الاستهداف، وإعادة تضمينها وفق نهج قائم على الحقوق.

وسجل التقرير وجود فئات اجتماعية أخرى خارج دائرة الاستفادة، تعاني من الإقصاء المنهجي من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، من ضمنها حوالي مليوني مساعد عائلي، إضافة إلى أكثر من مليون شخص يرتبطون بعقود تأمين مع شركات خاصة، وتعاضديات وصناديق داخلية، كما لا يزال 8.5 ملايين شخص غير مشمولين بنظام التغطية الصحية الإجبارية بالرغم من انتمائهم لأسر هشة لا تملك القدرة على أداء الاشتراكات بالصندوق، كما أن هناك أعدادا كبيرة من المسجلين غير قادرين من الناحية العملية على الاستفادة من سلة الخدمات المتاحة، حيث أن حوالي 3.5 ملايين شخص مسجلين بمختلف أنظمة التأمين الإجباري، يوجدون في وضعية الحقوق المغلقة بسبب عدم كفاءة مدة التصريح، أو عدم أداء الاشتراكات نتاج عوامل مختلفة، وتنسحب هذه الوضعية على حوالي 43 % من منتسبي نظام «أمو الشامل»، و65 % من المسجلين في نظام «أمو غير الأجراء»، وهي نسبة تتجاوز بكثير أجراء القطاع الخاص، وموظفي القطاع العام.

ويؤكد التقرير وجود فجوة واضحة بين العدالة المجالية والعدالة الصحية، والتي تؤثر على الحق في الاستفادة الفعلية من خدمات التأمين الإجباري عن المرض، خاصة على مستوى التفاوت الكبير بين الجهات في التوطين الترابي للعرض الصحي والجسم الطبي، إذ تشير الإحصائيات والأرقام تسجيل مستويات قياسية في جهتي الدار البيضاء والرباط على التوالي بـ 11.6 و9.8 طبيب لكل 10 آلاف شخص، بينما تعاني جهات أخرى من خصاص كبير في الأطر الطبية مثل جهتي بني ملال خنيفرة 4.2، ودرعة تافيلالت 3.1، ونفس الأمر بالنسبة للسعة السريرية التي تشهد فجوة تفوق عشرة نقاط.

وسجل التقرير وجود نقص واضح في التواصل الرسمي مع المواطنين بشأن ملفات حساسة ترتبط مباشرة بالاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، من بين أبرز هذه الملفات، غياب توضيحات حول معايير مراجعة ملفات المستفيدين السابقين من نظام المساعدة الطبية، وآليات إدماجهم ضمن نظام «أمو تضامن»، واستمرار الغموض بشأن الأسباب التي تقف وراء رفض عدد من طلبات الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، وهو ما اعتبره التقرير عاملا يضعف الثقة في المنظومة الجديدة.

كما رصد التقرير عددا من الاختلالات المرتبطة بتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات المشرفة على الورش، مشيرا إلى أن الوكالة الوطنية للسجلات تواجه غموضا في اختصاصاتها نتيجة تداخل أدوارها مع مؤسسات أخرى، إلى جانب عدم وضوح آليات تعيين مسؤوليها ومراقبة أدائها، وغياب تصور واضح بشأن كيفية التحقق من صحة المعطيات الاجتماعية التي تعتمد عليها عمليات الاستهداف، كما أن الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي لم تتمكن بعد من الاضطلاع الكامل بمهامها، خصوصا ما يتعلق بإعداد المؤشرات الإحصائية، وتتبع أثر الدعم المباشر، وإنجاز عمليات التقييم الدوري، لا سيما وأن استمرار إسناد عدد من المهام التنفيذية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يزيد من الأعباء الإدارية الملقاة على عاتقه، وقد يؤثر على فعالية أدائه في تدبير مختلف برامج الحماية الاجتماعية.

زكية الدريوش أمام الانتقادات والمواطن «كيشوف الحوت في التلفزة»

الرباط. الأسبوع

تعرضت كاتبة الدولة في الصيد البحري، زكية الدريوش، لانتقادات لاذعة بسبب الاختلالات التي تعرفها عملية تسويق المنتجات البحرية في الأسواق، في ظل ضعف الرقابة على نقاط توزيع الأسماك ومحاربة الممارسات غير القانونية التي تساهم في الغلاء.

وكشف برلمانيون عن مجموعة من الأمور غير القانونية التي تحصل في قطاع بيع الأسماك، التي يتم بيعها خارج المسالك، والتلاعب في الكميات المصرح بها، وتسويق جزء من المنتوج خارج قنوات التسويق، والمناطق المخصصة لعمليات البيع والشراء، مما يتطلب تشديد المراقبة ومحاربة البيع في السوق السوداء، والحد من تعدد الوسطاء وضبط مسالك التوزيع.

وانتقد النواب الأوضاع الحالية للصيد التقليدي ومعاناة البحارة وظروف عملهم، إلى جانب صغار المهنيين، واستمرار اختلالات التسويق، مشددين على ضرورة وضع نظام تعاقدي يضمن حقوقهم والحماية الاجتماعية والتعويض عن فقدان الشغل، وتحسين ظروف اشتغالهم.

الدريوش

من جانبها، تحدثت الدريوش عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إرساء آلية للتعاقد بين مجهزي سفن الصيد والبحارة، واستكمال أوراش تعميم التغطية الصحية والتأمين عن حوادث الشغل ودعم التعاونيات، خاصة النسائية، بهدف تحسين ظروف الاشتغال وتعزيز تنافسية قطاع الصيد التقليدي.

ما خفي

سترسّخ ابنة الأميرة لالة حسناء علامتها في مشهد المجوهرات الفاخرة، حيث تعمل منذ سنة 2022 على تطوير علامة خاصة بالمجوهرات، ستعرف تعاونا مع نجمات عالميات لتعزيز شهرتها..

وجد صانع أمريكي للدفاع الجوي نفسه تحت ضغط كبير، بعد الطلب الذي توصل به من المغرب لمدّه بمقاتلات «ف- 16» الجديدة، وتنوي الرباط تحميله مسؤولية التأخر في التسليم بتكليفه ثمنا باهظا على هذا التأخير (...)، إلا أنه لا أحد يعرف كم كانت سومة «التسبيق»..

كلما اقتربت الاستحقاقات الانتخابية.. يتراجع زخم الأولويات الحكومية لتفسح المجال أمام الحسابات السياسية الضيقة، وهذا تحديدا ما يُسجَّل على وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، حيث تواجه الوزيرة نعيمة بنيحيى موجة متصاعدة من الانتقادات، ليس فقط بسبب محدودية الإنجاز، بل كذلك نتيجة الصراعات الداخلية التي باتت تطغى على سير العمل داخل الوزارة، وتعرقل فعاليتها.. وفي ظل محاصرتها للوزير عبد الجبار الرشيدي.

أول المنتقدين لاستعمال بن كيران كلمة «القندوح» في سياق الحديث عن المستشارين الملكيين، كانوا هم أعضاء حزب العدالة والتنمية نفسه، وجزء منهم ينتمي للأمانة العامة، قالوا أنه «كيزيد فيه بعض المرات»، وقد حصل ذلك في لقاءات كبرى، ما يعني أن مصير بن كيران محسوم بعد انتخابات 2026 (...).

لا وجود لأي نية لدى السفارة المغربية في القاهرة لمقاضاة صفحات مصرية على «الفايسبوك»، خلافا لما روّجته بعض الحسابات المغربية؛ فكل ما حدث أن عددا من الصفحات المصرية أدركت أن الجمهور المغربي شديد التفاعل والعاطفة (...)، فبدأت ترمي له «الطُّعم» عبر منشورات مستفزة ومسمومة، ليلتقطها كثيرون بسرعة وينخرطون فيها بأعداد كبيرة، مما يرفع نسب التفاعل ويزيد مداخيل تلك الصفحات.

بعد سنوات من القطيعة والتنقّل (...) بين حزب التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، تستعد سعاد، ابنة الراحل الزايدي، للعودة إلى الاتحاد الاشتراكي كوصيفة لمرشح بنسليمان، وهي تحمل معها ذاكرة مثقلة بصراعات قديمة تعود إلى زمن والدها، وما تلاه من توترات داخل البيت الاتحادي..

ملف الأسبوع

من اكديرة إلى الهمة..
تاريخ صراع المستشارين مع الأحزاب

زادت تصريحات عبد الإله بن كيران الأخيرة حول المستشارين الملكيين من حرارة هذا الصيف المرتفعة، في إطار الحملة الانتخابية لشتنبر 2026، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول أسبابها وتوقيتها، مع العلم أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يهاجم فيها زعيم حزب العدالة والتنمية المستشارين الملكيين، حيث سبق له أن دخل في صراع حاد من قبل مع فؤاد عالي الهمة، أبرز مستشاري الملك محمد السادس، والحال أن تاريخ المغرب تميز دائما بصدامات بين هذه الفئة المقربة والمحيطة بالملك وزعماء الأحزاب السياسية، كما أن هناك عدة قواسم مشتركة بين مستشاري الملك الحسن الثاني والملك محمد السادس. ويسعى هذا الملف إلى المقارنة بين شخصيتين طبعتا مرحلتين مختلفتين، وهما فؤاد عالي الهمة وأحمد رضى اكديرة.

أعد الملف: سعد الحمري

كيف يتم اختيار المستشار الملكي..

أنجزت مجلة «جون أفريك» ملفا خاصا حول المستشارين الملكيين، ومن بين ما جاء في الملف أن الديوان الملكي يتكون من أكثر من مائة فرد يعملون بهدوء واحترافية عالية، بعيدين إلى حد كبير عن أعين الشعب باستثناء بعض الشخصيات البارزة كمستشاري الملك محمد السادس، وتضيف المجلة أن هذه النخبة تضم أسماء رفيعة المستوى، مثل فؤاد عالي الهمة، أندريه أزولاي، عمر عزيمان، الطيب الفاسي الفهري، عمر القباج، عبد اللطيف المنوني، وياسر الزناكي، وقالت أنه يتم اختيار أعضاء هذه الدائرة حصريا بظهائر ملكية ويتميزون بتنوع خبراتهم وشبكاتهم الاجتماعية إلى جانب مهاراتهم في مجالاتهم المختلفة، ورغم حصرية هذا المحيط، كانت زليخة الناصري المرأة الوحيدة التي شغلت منصب مستشارة ملكية طوال تاريخ المغرب.

في عهد الحسن الثاني، تقول «جون أفريك»، كانت اختيارات المستشارين تعكس غالبا ميوله الشخصية، سواء بالصداقات أو الكفاءة المهنية في القانون والسياسة، فيما تحمل قرارات الملك محمد السادس طابعا عمليا يركز على الكفاءة العملانية والانفتاح، وتعكس هذه الاختيارات منهجيته في إدارة الديوان ومفهومه لتطوير البلاد، وذكرت المجلة أن أبرز المستشارين وأكثرهم نفوذا يبقى هو فؤاد عالي الهمة، الذي كان زميل دراسة الملك وشغل مناصب هامة قبل أن يؤسس حزب الأصالة والمعاصرة، رغم ما واجهه من نقد خلال أحداث الربيع العربي عام 2011، لافتراض رغبته في مزيد من التأثير السياسي، تحول ليصبح مستشارا ملكيا مباشرة بعد تخليه عن قيادة الحزب.

هذه الخطوة أكدت على الثقة التي يحظى بها الهمة في القصر والإشادة به كواحد من أكثر الشخصيات ولاءً وخبرة، أما أندريه أزولاي، فهو يُعتبر «عميد» المستشارين؛ فقد انضم إلى الديوان الملكي منذ التسعينيات، أي في عهد الحسن الثاني، ليكون أحد أبرز

وجوه الطموح الاقتصادي والثقافي المغربي عالميا، ورغم تقليص مسؤولياته مؤخرا، إلا أنه لا يزال يمثل نموذجا للتعددية الثقافية المغربية ويحظى بحضور محلي ودولي واسع النطاق، وهناك أيضا الطيب الفاسي الفهري، الوجه المعروف في الجهاز الدبلوماسي المغربي، فهو يعد ركيزة أساسية في مجال العلاقات الدولية، أما الأعضاء الآخرون مثل عبد اللطيف المنوني، فقد ارتبط اسمه بإصلاحات مفصلية، مثل دستور 2011، بينما يتميز عمر عزيمان بخبرته في قضايا العدالة والتعليم وحقوق الإنسان، وبدوره يجلب عمر القباج رؤيته الاقتصادية بفضل خبرته الطويلة في المؤسسات المالية الدولية، وأخيرا ياسر الزناكي، الذي تحول من القطاع المصرفي إلى الديوان الملكي ليصبح لاعبا هادئا لكنه حاضر خلف الكواليس.

لكن يبقى السؤال، حسب «جون أفريك» دائما: كيف يصبح الشخص مستشارا ملكيا؟ لا توجد قاعدة ثابتة تحدد ذلك؛ ففي عهد الحسن الثاني، كان الديوان الملكي يعتبر محطة انتقال بين مناصب مختلفة، لكن منذ أواخر التسعينات، أصبح منصب المستشار الملكي بمثابة تتويج لمسار مهني مميز، خاصة لأولئك الذين يتمتعون بخبرة طويلة في المناصب الوزارية أو الذين يمثلون النخب التكنوقراطية التي نجح القصر في استقطابها.

ورغم الأهمية الكبيرة التي يحملها هذا المنصب، فإن ظروف العمل تبدو متواضعة إذا ما قورنت بهيبة الدور، إذ أوردت المجلة أن مستشاري الملك يتقاضون رواتب مماثلة لكبار المسؤولين في الدولة المغربية، وهي أقل بكثير مما قد يجنيه البعض منهم لو عملوا في القطاع الخاص، ومكاتبهم بسيطة نسبيا، حيث أن أكثرها اتساعا مكتب أندريه أزولاي، الذي يُقال إنه حصل عليه اعتبارا لأقدميته.

بن كيران والهمة

القاسم المشترك بين أحمد رضى اكديرة وفؤاد عالي الهمة، هو أنهما ربطا علاقات صداقة قوية مع الملكين خلال مرحلة ولاية العهد، فكما أن اكديرة دخل غمار السياسة وكان فاعلا فيها من خلال **تأسيس حزبين، هما «الفديك»، والاتحاد الدستوري سنة 1980،** أسس فؤاد عالي الهمة حزب الأصالة والمعاصرة الذي يعتبر أمام اختبار حقيقي في هذه الانتخابات وفي ظل الملفات المطروحة أمامه، **فهل يقوم الهمة بدور جديد ويساهم في تأسيس حزب سياسي جديد يخدم المرحلة القادمة ؟**

المستشارون الملكيون.. تاريخ من **الصراع والتدخل في شؤون الدولة**

عرف المغرب عبر تاريخه، عدة رجال مقربين من شخص الملك، لعبوا أدوارا كبيرة في صناعة القرار، كما دخلوا دائما في صراع مع النخب السياسية، وفي بعض الأحيان مع الشعب، ولم يكن دائما يطلق عليهم اسم مستشار السلطان أو الملك، بل تعددت التسميات؛ فقد كان يطلق اسم الحاجب الملكي أو مدير الديوان الملكي، ثم المستشار الملكي، ولعل أبرزهم على الإطلاق، باحماد بن موسى، الحاجب الملكي لدى السلطان القوي المولى الحسن الأول، والذي تسبب في أزمة العرش بعد وفاة السلطان سنة 1984، حيث تدخل في مسألة العرش ونصب المولى عبد العزيز سلطانا على المغرب رغم أن سنه كان لا يتجاوز 14 سنة، وكان الهدف من ذلك أن يحكم هو المغرب من خلف الستار، ما تسبب في إدخال البلاد كاملة في حالة فوضى عارمة، طالب العديد خلالها بالعرش، حيث دخل المولى عبد الحفيظ في صراع من أجل المطالبة بالعرش، ثم اندلعت ثورة بوحمارة الشهيرة، للمطالبة بالعرش أيضا، ما أضعف البلاد وسمح بالتدخل الأجنبي على أوسع نطاق، حتى انتهى الأمر باحتلال البلاد من طرف فرنسا وإسبانيا..

ثم جاءت فترة قدور بن غبريط، ومحمد المقري، خلال مرحلة الملكين المولى يوسف ومحمد الخامس، حيث انتصر محمد المقري في حرب خفية على بن غبريط وأصبح الصدر الأعظم طيلة مرحلة حكم محمد الخامس خلال مرحلة الحماية الفرنسية على المغرب، ولعب دورا كبيرا، إذ كانت له يد في أحداث مؤثرة في تاريخ المغرب، أولها مساندته لصدور الظهير البربري، الذي أحدث هوة بينه وبين السلطان محمد بن يوسف، تلته مطالبة الحركة الوطنية المغربية بالاستقلال، التي لم يكن له أي موقف واضح فيها، ليكون تأييده لنفي السلطان إلى كورسيكا، النقطة التي أفاضت الكأس، وجعلته واحدا من الشخصيات التي حرمت بعد الاستقلال من حق المواطنة وجردت من ممتلكاتها.

وبعد استقلال البلاد مباشرة، صدر ظهير ملكي، في دجنبر 1955، يحدد الديوان الملكي دون وضع قاعدة قانونية واضحة، وكان أول مدير للديوان الملكي هو الحاج عبد الرحمان أنكاي، المولود في مدينة طنجة؛ هذا الأخير يعتبر الوحيد الذي لم يدخل في صراعات مع الأحزاب السياسية، ورغم أن فترته في المنصب كانت قصيرة جدا، لم تتجاوز الثلاث سنوات (1956-1959)، إلا أنه ترأس اللجنة الملكية للبحث في أحداث الريف، حيث أعد تقريرا مهما أواخر سنة 1958 حول أسباب اندلاع أحداث الريف، غير أنه توفي مباشرة بعد تسليم الملك محمد الخامس التقرير الخاص، في حادثة سير قرب مدينة تمارة.

كان المغرب بعد الاستقلال على موعد مع بروز شخصية لها وزنها في مستقبل البلاد المغرب، هو أحمد رضى اكديرة، الذي أعطى نكهة خاصة لمعنى مدير الديوان والمستشار الملكي، وهو الوحيد الذي يمكن مقارنته بفؤاد عالي الهمة المستشار الملكي الحالي، فهو ينتمي لأسرة رباطية متواضعة كما هو الشأن بالنسبة للهمة ابن مدينة بن جرير، دخل لعالم السياسة سنة 1937 عندما انضم لحزب الأحرار المستقلين، ثم تعرف على الملك محمد الخامس وولي العهد، عام 1940، **وتطورت علاقته بالحسن الثاني إلى صداقة قوية كانت بابه الأوسع نحو عالم السياسة والمناصب الحكومية..**

ملف الأسبوع

أحمد رضى اكديرة.. الرجل الذي دخل في صراعات مع الكل وأسس حزبين سياسيين

في هذه المرحلة، كان المغرب على موعد مع بروز شخصية لها وزنها في مستقبل البلاد، يتعلق الأمر بأحمد رضى اكديرة، الذي أعطى نكهة خاصة لمعنى مدير الديوان والمستشار الملكي، وهو الوحيد الذي يمكن مقارنته بفؤاد عالي الهمة المستشار الملكي الحالي، ينتمي أحمد رضى اكديرة إلى أسرة رباطية متواضعة - كما هو الشأن بالنسبة لفؤاد عالي الهمة ابن مدينة بن جرير - دخل لعالم السياسة سنة 1937 عندما انضم إلى حزب الأحرار المستقلين، الذي أسسه رشيد ملين، الحزب الذي عانى من التضييق من طرف سلطات الحماية، ثم تعرف اكديرة على الملك محمد الخامس وولي العهد آنذاك الملك الحسن الثاني، في مدينة إفران بواسطة الفقيه محمد الركراكي عام 1940، وتطورت علاقته بولي العهد إلى صداقة قوية كانت بابه الأوسع نحو عالم السياسة والمناصب الحكومية..

بعد استقلال المغرب، اعتبر اكديرة كل الأحزاب السياسية لا تتكون إلا على أساس المصلحة والطمع في الحكم، إنها في نظره «أحزاب دكتاتورية أكثر مما هي ديمقراطية»؛ فمباشرة بعد الاستقلال، بدأ النقاش حول مدى إمكانية تقاسم السلطات بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، وقد كان اكديرة حريصا على تقوية جهة الملكية لأسباب كثيرة، من بينها اعتقاده أن الملكية وجبت أن تسود، وثانيها حمله لمشروع ليبرالي يهدف إلى تقوية العلاقات مع فرنسا وأمريكا ضد النخبة الوطنية آنذاك، التي كانت في غالبيتها متأثرة إما بأفكار محافظة أو بأفكار اشتراكية، لذلك، فقد كان القصر الملكي، بالنسبة لاكديرة، ضامنا لإرساء أسس الليبرالية المغربية وتقويض بقية التيارات الأخرى، رغم أن الودغيري يقول في كتابه: «اكديرة: زعيم الليبرالية المغربية»، أن «إيديولوجية الوفاء والإخلاص إلى الملكية كانت أقوى لديه من أفكاره الليبرالية»..

بعد الاستقلال، صدر ظهير ملكي في دجنبر 1955، يحدد الديوان الملكي دون وضع قاعدة قانونية واضحة، وكان أول مدير للديوان الملكي هو الحاج عبد الرحمان أنكاي، الذي يعتبر الوحيد الذي لم يدخل في صراعات مع الأحزاب، ورغم أن فترته في المنصب كانت قصيرة جدا (1956-1959)، إلا أنه ترأس اللجنة الملكية للبحث في أحداث الريف، وأعد تقريرا مهما أواخر سنة 1958 حول أسباب اندلاع أحداث الريف، غير أنه توفي مباشرة بعد تسليم الملك محمد الخامس التقرير الخاص، في حادثة سير قرب مدينة تمارة.

كما أن صراع اكديرة مع حزب الاستقلال جعله يستنجد بالأوساط السياسية الفرنسية من أجل إقناعها بضرورة المساهمة في الحفاظ على الملكية المغربية وإنقاذها مما رآه «هيمنة حزب الاستقلال»، ولكي يُقوّض أكثر أي جهة قد يأتي منها بعض القلق للمؤسسة الملكية، حاول إخضاع جيش التحرير للإرادة الملكية لما عينه محمد الخامس وزيرا للدفاع الوطني، عكس ما كان حزب الاستقلال يريده، بإبقاء جيش التحرير مستقلا عن أي مؤسسة، بل إن اكديرة، حسب ما يشير الودغيري، حصل على مساعدة مالية هامة من فرنسا لإنشاء القوات المسلحة الملكية، واستنجد بأطر فرنسية خبيرة لإنهاء هيمنة جيش التحرير بعدما وجد أن بعض قياديه يتفقون مع أفكار الاستقلاليين، الذين لم يجدوا حرجا في نعته بـ«رجل فرنسا الأول».

لم يكتف اكديرة بما حققه أمنيا، بل انتقل إلى المجال الإعلامي، عندما تم تعيينه وزيرا للإعلام في حكومة بلافريج، فقام بإحكام قبضته على كل ما يخرج للرأي العام، من أجل صناعة رأي موحد يخضع للقصر الملكي، ولما تأكد من استقواء الجبهة الاشتراكية، خاصة مع قرب تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من طرف الجناح الاشتراكي داخل حزب الاستقلال، شجّع اكديرة على تأسيس حزب الحركة الشعبية، ثم أسس فيما بعد «الفديك» (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) مع حزب الأحرار والحركة الشعبية وحزب الشورى، لجعلها جبهة ليبرالية ضد الشيوعيين والاشتراكيين.

عندما توفي الراحل محمد الخامس، واعتلى الحسن الثاني سدة العرش، وجد اكديرة المناخ صافيا لمحاربة المعارضة؛ فقد عُيّن بداية مديرا عاما للديوان، ثم جمع وزارتي الداخلية والفلاحة، وفوّض له الملك السلطة التنظيمية، ليقرر فتح الباب على مصراعيه أمام أفكاره الليبرالية، فنادى على التنظيمات الدولية من أجل مساعدة المغرب، ثم حاول الإبقاء على الأراضي في أيدي المعمرين الفرنسيين قبل أن يتراجع تحت ضغط المعارضة، وقام بمنع الإضراب النقابي في الوظيفة العمومية ضدا على توجهات الاتحاد المغربي للشغل، وقوّى سلطات الملكية في دستور 1963، ثم اتهم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالتآمر ضد الملك.. وباختصار، رمى اكديرة كل أسلحته ضد حزب المهدي بنبركة وكذلك ضد حزب الاستقلال، الذي استقال نتيجة لضغوط الحكومة عليه ولجأ إلى المعارضة، وهو الحزب الذي صوّت بـ«نعم» على دستور 1963.

غير أن ذلك كله لم يمنعه من الدخول في صراع مع الملك الحسن الثاني، حيث تزايدت حدة التوتر بين الرجلين بسبب حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء نهاية سنة 1965، فأعلن اكديرة أن أوفقير هو المسؤول عمّا عُرف بمؤامرة يوليوز 1963، ثم أعلن الحياد في قضية بنبركة رغم أنه لم يخف تأسفه على اغتيال هذا الزعيم الاشتراكي، وبدأ يطلب مصالحة وطنية بين جميع الفرقاء السياسيين، وذلك بعد أن أدرك بأنه لا ديمقراطية دون أحزاب وطنية يشارك فيها أبناء الشعب وليس فقط المقربين من القصر.

اعتزل أحمد رضى اكديرة العمل السياسي.. ثم عاد سنة 1977 كمستشار خاص للملك الحسن الثاني، وقد عُرف أثناء عودته بمطالبته بالحوار مع جبهة البوليساريو، وهو ما أثار ضده عاصفة من الانتقادات، حيث كان يريد «فك الارتباط بين الجبهة والنظام الجزائري» حسب ما صرح به لوسائل إعلامية، وعُرف كذلك بمساهمته في إنتاج حوار مغربي-إسرائيلي بعدما كان في وقت سابق من أكثر المشجعين لهجرة اليهود المغاربة نحو ما يسمونه «وطنا قوميا لهم»، لذلك كان يُنْظر إليه على أنه واحد من المطبعين مع الصهاينة، خاصة مع مساهمته في استقبال الملك الحسن الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز في إفران سنة 1986.

كما ساهم اكديرة في تأسيس الاتحاد الدستوري سنة 1980 رفقة المعطي بوعبيد، لأنه لم يكن مرتاحا لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي أسسه صهر الملك أحمد عصمان، وحاول بداية سنوات التسعينات الانفتاح على الكتلة الديمقراطية، إلا أنه وجد في طريقه مرة أخرى، وزير داخلية قريب من فكر أوفقير: إدريس البصري، الذي لم تكن علاقته على ما يرام باكديرة، خاصة وأن الحسن الثاني كان يحتاج لرجل بمثل قسوة أوفقير ليكون إلى جانبه، فعادت بعض الخلافات لتطفو على السطح، ليقرر اكديرة سنة 1994 التوقف عن العمل، لا سيما مع وضعه الصحي وعدم قدرته على الاستمرار في صراع مع وزير داخلية كانت لديه صلاحيات واسعة، وبعد سنة من اعتزاله السياسة، ودّع اكديرة هذه الحياة قبل أن تتحقق له واحدة من أكبر أمانيه، وهو أن تضع المعارضة الاشتراكية يدها في يد الحسن الثاني.

هل يتجه فؤاد عالي الهمة إلى تأسيس حزب سياسي جديد على غرار ما فعله اكديرة ؟

إن القاسم المشترك بين أحمد رضى اكديرة وفؤاد عالي الهمة، هو أنهما ربطا علاقات صداقة قوية مع الملكين خلال مرحلة ولاية العهد، كما أن اكديرة أيضا دخل غمار السياسة وكان فاعلا فيها من خلال تأسيس حزبين، وهما في مرحلة أولى جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وفي مرحلة ثانية حزب الاتحاد الدستوري سنة 1980، أما فؤاد عالي الهمة، فقد أسس حزب الأصالة والمعاصرة الذي يعتبر أمام اختبار حقيقي في هذه الانتخابات وفي ظل الملفات المطروحة أمامه، فهل يقوم الهمة بدور جديد ويساهم في تأسيس حزب سياسي جديد يخدم المرحلة القادمة ؟

هناك قاسم مشترك آخر بين الرجلين، هو دخولهما في صراع مع باقي الأحزاب السياسية؛ فاكديرة دخل منذ أول وهلة في صراع مع حزب الاستقلال، الذي كان ينعته بـ«رجل فرنسا في المغرب»، ثم حزب الاتحاد الاشتراكي الذي دخل في صراع معه خلال مرحلة إعداد دستور 1962، إضافة إلى صراعات أخرى.. وكذلك الحال بالنسبة لفؤاد عالي الهمة، الذي دخل في صراع مع حزب العدالة والتنمية، ثم اتهمه زعيم حزب التقدم والاشتراكية بـ«التدخل».. ويبقى السؤال هو هل يعمل عالي الهمة على تأسيس حزب سياسي جديد ؟

من صرخة الطابور والكُوم.. إلى طموح الأسود

عبد الله بوصوف

في تاريخ المغرب الحديث، قلّما ارتبطت عبارة قصيرة بذاكرة جماعية وبطولات عسكرية كما ارتبطت عبارة «زيدو لقدّام» برجال الكُوم والطابور المغربي خلال الحرب العالمية الثانية؛ فهذه الكلمات البسيطة في الدارجة المغربية، والتي تعني «واصلوا التقدم» أو «استمروا إلى الأمام»، تحولت من مجرد نداء في ساحة المعركة إلى رمز للشجاعة والصمود والتضحية، وحملت معها صورة المقاتل المغربي الذي انتقل من جبال الأطلس إلى ساحات القتال الأوروبية، تاركا بصمة لا تزال حاضرة في الذاكرة التاريخية إلى اليوم.

نشأت وحدات الكُوم المغربي خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وضمت مقاتلين مغاربة اشتهروا بالقدرة على التحمل والتأقلم مع أصعب الظروف الطبيعية، أما الطابور، فكان وحدة عسكرية تتكون من عدة كُومات، وقد شكلت هذه الوحدات إحدى أبرز مكونات جيش إفريقيا الذي شارك إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وعندما اشتدت المعارك في شمال إفريقيا وأوروبا، برز اسم المقاتل المغربي باعتباره أحد أكثر الجنود كفاءة في العمليات التي تتطلب الحركة السريعة والقتال في الجبال والمناطق الوعرة.

خلال الحرب العالمية الثانية، خدم نحو خمسة وثمانين ألف مغربي ضمن الكُومات، والطابورات المغربية، وسقط منهم آلاف القتلى والجرحى في مختلف الجبهات، وقد شاركوا في معارك مصيرية انطلقت من تونس، مرورا بإيطاليا وفرنسا، وانتهت في قلب ألمانيا، وفي كل هذه المحطات ظل اسمهم مرتبطا بالشجاعة والانضباط والقدرة على تنفيذ أصعب المهام العسكرية.

وقد تجلت مساهمتهم بشكل خاص خلال معركة مونتي كاسينو سنة 1944، حين تمكنت الطابورات المغربية من اختراق المرتفعات الجبلية التي استعصت على قوات الحلفاء أشهرا طويلة، وبعد ذلك شاركوا في تحرير كورسيكا وإنزال بروفانس، وتحرير مرسيليا والألزاس، ثم واصلوا التقدم نحو ألمانيا، حتى أصبح اسمهم جزءً من تاريخ تحرير أوروبا.

وسط هذه المسيرة العسكرية، برزت عبارة «زيدو لقدّام» باعتبارها الشعار الذي يرافق المقاتلين المغاربة في لحظات الهجوم والتقدم.. كانت الصرخة تتردد بين الصفوف عندما تشتد المعركة، فتبعث الحماس وتغرس الثقة في النفوس، ولم يكن معناها مجرد التقدم العسكري، بل حملت دلالة معنوية عميقة تعبر عن الإصرار على مواصلة الطريق مهما كانت التضحيات.

وقد ارتبطت هذه العبارة أيضا باسم الجنرال الفرنسي أوغوستين غيوم، الذي قاد الطابورات المغربية في عدد من أهم معارك الحرب العالمية الثانية؛ فقد أعجب بروح المقاتلين المغاربة وبشجاعتهم الاستثنائية، فتبنى هذا الشعار وجعله جزءً من ثقافة الوحدات التي كان يشرف عليها، وكان يردده عبر أجهزة الاتصال العسكرية لتشجيع الجنود أثناء العمليات القتالية، ومع مرور الزمن أصبح «زيدو لقدّام» معروفا حتى لدى عدد من الجنود الفرنسيين الذين قاتلوا إلى جانب المغاربة، وتحول إلى رمز للإقدام وعدم التراجع.

ومع نهاية الحرب، خرجت العبارة من ساحات المعارك إلى الذاكرة الجماعية من خلال «نشيد الطابور»، الذي خلد مسيرة المقاتلين المغاربة من الأطلس إلى الراين، ويروي النشيد مراحل مختلفة من رحلتهم العسكرية عبر تونس وإيطاليا وفرنسا وألمانيا، محتفيا بتضحياتهم وشجاعتهم ووفائهم.

واليوم، يعود هذا الشعار التاريخي إلى الواجهة بطريقة مختلفة؛ فبينما كان رجال الكُومات، والطابور، يقاتلون إلى جانب الجنود الفرنسيين في ساحات الحرب، يلتقي المغرب وفرنسا هذه المرة في مباراة كروية كبرى ضمن ربع نهائي كأس العالم 2026 بالولايات المتحدة الأمريكية.. إنها مواجهة لا تحمل صراعا عسكريا، بل تنافسا رياضيا بين بلدين جمعتهما صفحات مشتركة من التاريخ.

وفي هذا السياق، تكتسب عبارة «زيدو لقدّام» معنى جديدا؛ فإذا كانت بالأمس تشجع رجال الكُوم، والطابور، على مواصلة التقدم في ميادين القتال، فإنها اليوم يمكن أن تكون شعارا معنويا لجماهير أسود الأطلس وهي تتابع حلم الوصول إلى المربع الذهبي للمونديال؛ فالقيمة الحقيقية للعبارة لا تكمن في الحرب أو الرياضة فقط، بل في ما تحمله من معاني الثقة بالنفس والعزيمة والإصرار على تجاوز العقبات.

ومن جبال الأطلس التي خرج منها رجال الكُوم والطابور، إلى الملاعب الأمريكية التي تستضيف كأس العالم، يبقى صدى تلك الكلمات حاضرا في الوجدان المغربي؛ «زيدو لقدّام». إنها عبارة تختصر تاريخا من الشجاعة والتضحية، وتربط بين أمجاد الماضي وطموحات الحاضر، مؤكدة أن روح التقدم والإصرار التي صنعت بطولات الأمس، ما زالت قادرة على إلهام أجيال اليوم. (ملحوظة: هذا المقال كتب قبل مباراة المغرب وفرنسا).

القطط السمان..

عبد الرفيع حمضي

وأنت تقرأ هذا النص، قد تعود بك الذاكرة إلى حركات الفنانة شمس البارودي وضحكة مريم فخر الدين، أو بطن حسن يوسف في فيلم «القطط السمان»، الذي يحكي عن طبقة اجتماعية جديدة ولدت من رحم التحولات الاقتصادية في مصر بعد نكسة 1967 .

وقد يذهب ذهن قارئ آخر إلى رواية «سنة القطط السمان» لعبد الوهاب محمد الحمادي، أو إلى المجموعة القصصية «حي القطط السمان» للكاتبة كوثر الجهمي.. لكن لا هذا ولا ذاك.

قطط اليوم لا تعيش على شاشة السينما، ولا بين دفتي رواية.. إنها قطط تموء كل صباح في أحياء وزان والرباط والدار البيضاء وطنجة وفاس ومراكش وزحليكة.. تنتظر وجبتها اليومية، بعدما أصبحت تجد في كل حي تقريبا من يخصص لها موعدا، وطعاما، وأحيانا اسما أيضا. إنه واقع مغربي جديد يتشكل أمام أعيننا بهدوء، واقع أصبحت فيه القطط خلال السنوات الأخيرة جزء من المشهد الحضري اليومي، ليس لأنها تكاثرت فقط، بل لأن علاقة المغاربة بها تغيرت بصورة لافتة.

صحيح أن علاقة المغاربة بالقطط ليست وليدة اليوم؛ فمنذ سنوات احتلت القطة مكانة خاصة داخل البيوت المغربية، وكانت رفيقة للأسرة في كثير من المنازل، كما رسخت الثقافة الإسلامية قيمة الرفق بالحيوان؛ فارتبط اسم الصحابي الجليل أبي هريرة بحبه للهرة، وتناقلت الأجيال قصة المرأة التي دخلت النار بسبب إساءتها إلى هرة حبستها حتى ماتت، ولذلك لم يكن التعاطف مع القطط غريبا عن المجتمع المغربي، لكن الجديد، هو أن القطط خرجت من البيوت إلى الشوارع.. وخرج معها شكل جديد من أشكال السلوك الاجتماعي.

فلم يعد يمر يوم دون أن ترى في حي أو زقاق أو شارع، نساء ورجالا، فتيانا وفتيات، يضعون أوعية الماء والغذاء للقطط الضالة، والأمر لا يتعلق ببقايا الطعام كما كان يحدث في الماضي، وإنما بغذاء خاص يباع في المحلات المخصصة للحيوانات، والأكثر دلالة أن هذا الغذاء، الذي كان العثور عليه قبل سنوات يقتصر على بعض المحلات المتخصصة في المدن الكبرى، أصبح اليوم يباع في معظم الأحياء الشعبية وكأنه تحول إلى منتج استهلاكي عادي فرضه طلب اجتماعي جديد.

ولعل الصديق الدكتور عبد الرحيم العطري كان محقا حين نبه إلى أن مثل هذه التفاصيل اليومية ليست أحداثا عابرة، وإنما مؤشرات على التحولات التي يعرفها المجتمع؛ فالمجتمعات لا تكشف تغيراتها فقط عبر القوانين أو الانتخابات أو الخطابات السياسية، بل تكشفها أيضا من خلال سلوكيات بسيطة تتكرر كل يوم حتى تصبح جزء من الحياة اليومية.

فما الذي حدث؟ هل ارتفع منسوب الوعي بالرفق بالحيوان، أم أننا أمام أشكال جديدة من التطوع المدني، أم أن المدينة الحديثة، بما تفرضه من عزلة وضغط وتسارع في الإيقاع، جعلت الإنسان يبحث عن علاقة أكثر بساطة تمنحه شيئا من السكينة، أم أن الأمر يعكس جيلا جديدا يعبر عن قيمه بالفعل اليومي أكثر مما يعبر عنها بالشعارات ؟

قد تبدو هذه الأسئلة بعيدة عن القطط، لكنها في الحقيقة أقرب إليها مما نتصور؛ فالقطط هنا ليست موضوع المقال، وإنما نافذة نطل منها على المجتمع وهو يتغير، وبالمقابل، لا يمكن تجاهل الوجه الآخر لهذه الظاهرة، فتكاثر القطط في الفضاءات العامة أصبح يطرح تحديات حقيقية مرتبطة بالصحة العامة، والتوازن البيئي، وجودة العيش داخل المدن، لذلك فإن الإطعام، مهما كانت نبل دوافعه، لا يمكن أن يكون الحل الوحيد. لقد واجهت مدن كثيرة عبر العالم هذه الإشكالية بمقاربات متوازنة تقوم على التعقيم، والتلقيح، والرعاية البيطرية، وإشراك جمعيات الرفق بالحيوان والجماعات الترابية في تدبير الظاهرة، وهي تجارب تؤكد أن الرحمة لا تتعارض مع التنظيم، بل تحتاج إليه.

لذلك آن الأوان لأن نفكر نحن أيضا في مقاربة مغربية تنطلق من قيمنا وثقافتنا، وتستفيد في نفس الوقت من التجارب الناجحة، حتى نحافظ على روح التعاطف التي تميز المجتمع، دون أن نترك الظاهرة تتحول إلى إشكال حضري يصعب تدبيره مستقبلا.

قد تبدو القطط موضوعا هامشيا، لكنها ليست كذلك؛ فالمجتمعات لا تعلن عن تحولاتها دائما عبر الدساتير أو الانتخابات أو الإحصاءات، بل تكشفها أحيانا في تفاصيل صغيرة تمر أمامنا كل يوم، وربما سيأتي يوم يعتبر فيه علماء الاجتماع أن انتشار مبادرات إطعام القطط في الشوارع كان واحدا من المؤشرات الهادئة على تحول عميق في منظومة القيم بالمغرب، وعلى ميلاد علاقة جديدة بين الإنسان والمدينة، والكائنات التي تتقاسم معه فضاءها.

وبين ما يقال وما لا يقال.. قد تصبح القطط أكثر من مجرد حيوانات كانت أليفة.

فضل المحامي على الثقافة الإنسانية والسياسة والرئاسة الأمريكية

نور الدين الرياحي

في هذه الأيام التي نتتبع فيها تظاهرة كرة القدم في أمريكا وبكثرة لهفة البحث عن أخبار المنتخب الوطني في كافة القنوات بعدما أصبح شغلنا الشاغل، بل شغل كل عربي أو مسلم أو إفريقي.. بل حتى مجموعات من قارات أخرى من الذين أبهرتهم التقنيات العالية للمدرسة المغربية، والتي أرجعتنا إلى الحاج العربي بن امبارك وبلمحجوب والقدميري وعلال وبوجمعة وأحرضان والزغاري وفرس وكثير من اللاعبين الذين أستسمحهم على عدم سرد أسمائهم...

وإن كان ذكر حادثة عبد السلام الذي عندما طلب منه الرئيس الفرنسي في خمسينات القرن الماضي أي أمنية يمكن تحقيقها له تحت نشوة انتصار الفريق الفرنسي بسبب مستواه البطولي الذي ظهر به هذا البطل المغربي الأصل آنذاك، قال له: عودة ملكي جلالة الملك محمد الخامس إلى عرشه، فسجل في ملعب فرنسا مطلبا باسم جميع المغاربة وناب عن الأمة التي كان خير سفير لها وأكد التزام الأبطال المغاربة عبر التاريخ بالإخلاص لوطنهم وشعوبهم وملوكهم الذين يبادلونهم في كل المناسبات نفس الحب والشعور .

وفي غمرة البحث صادفت على «اليوتيوب» جولة عبر كاميرا برنامج «أميركا ببساطة» للصحفي مصطفى هاشم داخل مكتبة الكونغريس - أكبر صرح معرفي في العالم - من خلال جولة واستجواب مع المسؤول عن القسم العربي الذي يضم أكثر من 500.000 مادة باللغة العربية، ومن خلال مكاتب إقليمية (أبرزها في القاهرة)، تواظب أمريكا على اقتناء كل ما يصدر في العالم العربي. هذا الاستثمار الضخم في «المعرفة الأجنبية» يطرح دلالة واضحة؛ في المجتمعات الغربية يُعد الولوج إلى مصادر الثقافات الأخرى حجر الزاوية لفهم مسارات السياسة الدولية وإدارة العلاقات مع الشرق.

كما عرض البرنامج مخطوطات نادرة لا تقدر بثمن، منها مصاحف مذهبة من الهند، ونسخ من العصر الصفوي تتضمن ترجمات فارسية دقيقة كتبت بالمداد الأحمر، ما يعكس حرصا غربيا على امتلاك وتوثيق الذاكرة الإنسانية.

والغريب، أنه عندما تأسست مكتبة الكونغريس عام 1800، لم تكن مجرد واجهة ثقافية، بل أسست لتكون مرجعا موثوقا للمشرّعين الأمريكيين.

واليوم، تقف هذه المؤسسة كعملاق يضم أكثر من 180 مليون مادة معرفية بقرابة 480 لغة.

وعظمة أمريكا أنها بوضع هذه الترسانة المعرفية التي لا تقل عن ترسانتها العسكرية بين يد مشرعيها في البرلمان وتحت إشارتهم، فإنما تريد أن تكون تشريعاتها صائبة عندما تخطط لتنميتها، وعند إصدار القوانين، التي يجب أن تكون على مستوى عالي من البحث في جميع ميادين المعرفة قبل التصويت عليها.

وتتجلى عظمتها كذلك في أن الولايات المتحدة لا تمتلك «وزارة للثقافة» على الإطلاق؛ فالمشرّع والمجتمع هناك يرفضان مركزية الثقافة أو خضوعها لتوجيه حكومي مباشر، لكن الغريب أنه عندما أقدم الإنجليز على إحراق واشنطن، ومسحوا مبنى الكونغريس ومكتبته (التي ضمت حينها نحو 1200 كتاب) من الوجود، تدخل الرئيس والمحامي توماس جيفرسون لإنقاذ الموقف، فباع مكتبته الشخصية الضخمة (حوالي 6500 كتاب) للكونغريس، وبذلك كانت مكتبة هذا المحامي الموسوعي هي البذرة الحقيقية التي نبتت منها أكبر مكتبة في تاريخ البشرية اليوم.

وقد شهدت بلادنا أخيرا تبرعا وصدقة جارية، وليس بيعا كما فعل جيفرسون، للمكتبة الوطنية المغربية بزهاء 5000 عنوان من طرف أستاذنا القاضي الجليل إدريس الضحاك، في حفل بهيج لا زال الجميع يذكره.

وقد كشفت مقتنيات جيفرسون عن مفاجأة مذهلة؛ فقد كان يمتلك أول ترجمة إنجليزية للقرآن الكريم منقولة مباشرة من اللغة العربية (دون المرور باللاتينية) قام بها المحامي والمستشرق البريطاني جورج سيل (George Sale)، الذي درس لغة الضاد بعمق في القرن الثامن عشر.

وبذلك يكون فضل المحاماة على الثقافة الإنسانية ومعارف أمريكا والتعريف بالديانة الإسلامية لدى الشعوب الأنجلوساكسونية، كبيرا.. باعتبار المحامي الرئيس والمحامي مترجم القرآن.

أما في السياسة، فقد بلغ عدد الرؤساء الأمريكيين الذين مارسوا مهنة المحاماة أو درسوا القانون، 27 رئيسا، وهو ما يمثل حوالي 60 % من إجمالي عدد رؤساء الولايات المتحدة.

وتُعد المحاماة المهنة المدنية الأكثر شيوعا على الإطلاق بين قادة البيت الأبيض، حيث شكلت خلفية قانونية قوية ساعدتهم في صياغة التشريعات والسياسات العامة، و من أبرزهم: جون آدامز (1797-1801)؛ أبراهام لينكولن (1861-1865)؛ ويليام هوارد تافت (1909-1913)؛ فرانكلين روزفلت (1933-1945)؛ باراك أوباما (2009-2017)؛ ثم جو بايدن (2021-2025).

يتبع

قانون

أصبحت العدالة الجنائية الحديثة ترتكز على معادلة قانونية دقيقة قوامها تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية النظام العام ومتطلبات صون الحقوق والحريات الأساسية، إذ أن نجاح السياسة الجنائية لم يعد يقاس بقدرتها على تعقب الجناة وضبط الجرائم وإيقاع الجزاء فحسب، وإنما يقاس كذلك بمدى احترامها لمبادئ الشرعية الإجرائية، وضمانات المحاكمة العادلة، وقواعد الإنصاف القضائي التي أقرها الدستور وأكدتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

التفتيش والحجز في ضوء قانون المسطرة الجنائية رقم 03.23

يحتل التحقيق الإعدادي مكانة مركزية داخل المنظومة الإجرائية الجنائية، باعتباره المرحلة التي تتولى فيها السلطة القضائية المختصة جمع وسائل الإثبات، واستجلاء ظروف ارتكاب الجريمة، والتحقق من الوقائع، وتمحيص الأدلة والقرائن والمؤشرات القانونية، تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأن الإحالة أو عدم المتابعة، ولذلك منح المشرع لقاضي التحقيق مجموعة من الصلاحيات القانونية والسلطات الإجرائية التي تمكنه من مباشرة مختلف أعمال التحقيق، وفي مقدمتها إجراءات التفتيش والحجز، باعتبارهما من أخطر الوسائل القانونية وأكثرها تأثيرا في المراكز القانونية للأفراد، بالنظر لما يترتب عنهما من تقييد لبعض الحقوق الدستورية، وما قد ينشأ عنهما من اطلاع على أسرار الحياة الخاصة أو حجز للوثائق والمستندات أو الاطلاع على البيانات والبرامج المعلوماتية التي تدخل في نطاق الخصوصية الرقمية للأشخاص.

وفي سياق الإصلاحات العميقة التي شهدها قانون المسطرة الجنائية، جاء القانون رقم 03.23 ليشكل محطة تشريعية بالغة الأهمية في مسار تحديث العدالة الجنائية المغربية، حيث سعى إلى ملاءمة النصوص الإجرائية مع التحولات المتسارعة التي عرفتها الجريمة المعاصرة، خاصة بعد التطور الهائل في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية، وظهور أنماط جديدة من الإجرام العابر للحدود، والجرائم الإلكترونية، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وجرائم الفساد المالي والإداري، والرشوة، واستغلال النفوذ، واختلاس الأموال العامة، وهي جرائم أصبحت تعتمد على وسائل تقنية معقدة، وعلى برامج معلوماتية وقواعد بيانات ومنصات إلكترونية يصعب الوصول إليها بالوسائل التقليدية، الأمر الذي فرض إعادة النظر في العديد من قواعد التحقيق الإعدادي، بما يضمن فعالية أكبر في جمع الأدلة، مع المحافظة في الآن ذاته على الضمانات الدستورية والإجرائية المقررة لفائدة الأشخاص موضوع البحث أو التحقيق، ومن ثم، اتجه المشرع من خلال القانون رقم 03.23 إلى مراجعة عدد من المقتضيات المتعلقة بالتفتيش والحجز، وأدخل تعديلات جوهرية على المواد 101 و102 و104 و105 و106 من قانون المسطرة الجنائية، كما ربط صحة مباشرة هذه الإجراءات باحترام المقتضيات الواردة في المواد 59 و60 و62، تحت طائلة البطلان، وهو ما يعكس إرادة تشريعية واضحة في الجمع بين توسيع سلطات قاضي التحقيق من جهة، وتعزيز الرقابة القانونية على كيفية ممارستها من جهة ثانية، حتى يظل كل إجراء متوافقا مع مقتضيات الشرعية الإجرائية، ومؤسسا على احترام الضمانات القانونية التي تحمي الحقوق والحريات.

ولا يخفى أن المستجد الأبرز الذي حمله القانون رقم 03.23، يتمثل في إدراك المشرع للتحول الذي طرأ على مفهوم الدليل الجنائي، حيث لم تعد الأدلة تنحصر في المستندات الورقية أو الأدوات المادية أو الأشياء المحسوسة، وإنما امتدت لتشمل البرامج المعلوماتية، وقواعد البيانات الرقمية، والهواتف الذكية، والحواسيب، والخوادم الإلكترونية، ووسائط التخزين، والمعطيات الرقمية بمختلف أشكالها، وهو ما فرض إعادة صياغة مفهوم الحجز القضائي ليشمل هذه الوسائط الحديثة، مع إخضاعها لنظام قانوني خاص يراعي حساسيتها، ويحافظ على سريتها، ويمنع إفشاء محتواها أو تداولها خارج نطاق السلطة القضائية المختصة، تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون الجنائي.

وعلاوة على ذلك، فإن التعديل الذي طال المادتين 101 و102 لم يكن مجرد تعديل شكلي، وإنما يعكس تحولا في فلسفة المشرع الجنائي، إذ وسع نطاق الحالات التي يجوز فيها إجراء التفتيش خارج الأوقات القانونية، بعدما كان الأصل أن يتم التفتيش ما بين الساعة السادسة صباحا والتاسعة ليلا، فأصبح هذا القيد الزمني يقبل استثناءات جديدة بالنسبة لعدد من الجرائم ذات الخطورة الخاصة، ومن بينها جرائم غسل الأموال، والرشوة، واستغلال النفوذ، واختلاس أو تبديد المال العام، والجرائم الإلكترونية، والتعذيب، والاتجار بالبشر، وهو توسع يبرره الطابع المستعجل لهذه الجرائم، وسرعة اندثار أدلتها، وسهولة إخفائها أو محو آثارها، خاصة عندما تكون الأدلة مخزنة في وسائط إلكترونية يمكن إتلافها أو حذفها في ثوان معدودة.

غير أن هذا التوسع في سلطات قاضي التحقيق، لم يجعله سلطة مطلقة أو غير مقيدة، إذ إن المشرع ظل وفيا لفلسفة الضمانات، عندما ألزم القاضي باحترام جميع الشروط الشكلية والإجرائية التي نص عليها القانون، وربط أي إخلال بها بجزاء البطلان، انسجاما مع مقتضيات المواد 59 و60 و62 من قانون المسطرة الجنائية، وهو ما يؤكد أن المشرع المغربي يعتبر احترام الإجراءات القانونية ركنا أساسيا من أركان العدالة الجنائية، وأن سلامة الوسيلة القانونية لا تقل أهمية عن سلامة الغاية التي يراد الوصول إليها.

1) ضوابط التفتيش في ضوء المادتين 101 و102 من قانون المسطرة الجنائية بعد تعديلهما بالقانون رقم 03.23

بقلم: حبيل **رشيد**

يعد التفتيش من أخطر إجراءات التحقيق الإعدادي وأكثرها مساسا بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا، بالنظر لما يترتب عنه من دخول إلى الأماكن الخاصة، والاطلاع على الوثائق والمراسلات والمستندات، والبحث في محتويات المساكن والمكاتب والمحلات والوسائط الإلكترونية، وهي جميعها مجالات تدخل في نطاق الحياة الخاصة التي كفل الدستور حمايتها، الأمر الذي جعل المشرع يحيط هذا الإجراء بجملة من الضمانات القانونية والإجرائية، حتى يظل وسيلة استثنائية هدفها الوصول إلى الحقيقة القضائية، وليس أداة للتعسف أو التوسع غير المشروع في استعمال السلطة.

ومن هذا المنطلق، نصت المادة 101 من قانون المسطرة الجنائية على أنه يجوز لقاضي التحقيق إجراء التفتيش في جميع الأماكن التي يمكن أن يعثر فيها على أشياء أو وثائق أو مستندات أو أدوات أو برامج معلوماتية أو أي معطيات من شأن اكتشافها أن يساعد على إظهار الحقيقة وإثبات الوقائع وتحديد المسؤوليات الجنائية، ويكشف هذا المقتضى أن المشرع لم يحصر نطاق التفتيش في المساكن وحدها، وإنما اعتمد مفهوما واسعا يشمل كل مكان يحتمل وجود أدلة أو وسائل إثبات داخله، سواء تعلق الأمر بالمنازل، أو المكاتب، أو المؤسسات، أو وسائل النقل، أو أماكن حفظ البيانات الإلكترونية، أو غيرها من الفضاءات التي قد تحتوي على عناصر ذات قيمة إثباتية.

ويؤكد التوسع أن المشرع تبنى مفهوما حديثا للدليل الجنائي، يقوم على شمول مختلف الوسائل المادية والرقمية، بعدما أصبحت الجرائم الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية، وهو ما جعل الوصول إلى الحقيقة القضائية يرتبط في كثير من الأحيان بالقدرة على الوصول إلى البيانات الرقمية والبرامج المعلوماتية التي قد تشكل الدليل الحاسم في الدعوى الجنائية.

كما حرص المشرع، من خلال المادة 102، على تنظيم الإطار الزمني الذي يجوز خلاله مباشرة التفتيش، فنص على أن الأصل هو إجراء التفتيش خلال الفترة الممتدة من الساعة السادسة صباحا إلى التاسعة ليلا، وهو تنظيم يعكس رغبة المشرع في حماية حرمة المساكن والحياة الخاصة، ومنع اللجوء إلى التفتيش في أوقات الليل التي قد تمثل اعتداءً أشد على الطمأنينة الشخصية والاستقرار الأسري، باعتبار أن احترام الزمن القانوني للتفتيش يشكل إحدى الضمانات الجوهرية التي تكرس مبدأ الشرعية الإجرائية.

غير أن المشرع، واستجابة للتحولات التي تعرفها الجريمة المنظمة والإلكترونية، أدخل بموجب القانون رقم 03.23 تعديلا بالغ الأهمية على هذا المبدأ، حيث وسع نطاق الاستثناءات التي تجيز إجراء التفتيش خارج الأوقات القانونية، فأصبح بإمكان قاضي التحقيق مباشرة التفتيش ليلا كلما تعلق الأمر بجرائم تتسم بخطورة خاصة، وفي مقدمتها جرائم غسل الأموال، والرشوة، واستغلال النفوذ، واختلاس أو تبديد المال العام، والجرائم الإلكترونية، والتعذيب، والاتجار بالبشر.

ويعكس هذا المستجد إرادة تشريعية واضحة تروم تمكين السلطة القضائية من التدخل الفوري كلما اقتضت الضرورة ذلك، لا سيما وأن هذا النوع من الجرائم يتميز بسرعة اندثار الأدلة وإمكانية محوها أو نقلها أو إخفائها في زمن وجيز، خصوصا عندما تكون الأدلة مخزنة داخل أنظمة معلوماتية أو خوادم إلكترونية أو أجهزة رقمية يمكن حذف محتوياتها في لحظات معدودة، وهو ما يجعل انتظار حلول الوقت القانوني للتفتيش سببا في ضياع وسائل الإثبات وإفلات مرتكبي الجريمة من المساءلة.

ومع ذلك، فإن هذا التوسع في السلطة التقديرية لقاضي التحقيق لم يأت على حساب الضمانات القانونية، إذ إن المشرع شدد على ضرورة احترام جميع الشروط والإجراءات المقررة قانونا، وربط صحة التفتيش بالتقيد بالمقتضيات الواردة في المواد 59 و60 و62 من قانون المسطرة الجنائية، تحت طائلة البطلان، وهو جزاء يعكس المكانة الجوهرية التي تحتلها هذه الضمانات داخل النظام الإجرائي المغربي، ويؤكد أن أي إخلال بالإجراءات الأساسية يؤدي إلى فقدان التفتيش لمشروعيته القانونية، وما يترتب عن ذلك من استبعاد الأدلة المتحصلة بوساطة إجراء باطل.

ومن ثم، فإن التفتيش في ظل القانون رقم 03.23 لم يعد مجرد إجراء مادي يهدف إلى البحث عن الأدلة، وإنما أصبح عملا قضائيا تحكمه قواعد الشرعية، وتحيط به رقابة قانونية دقيقة، وتخضع ممارسته لمبادئ الضرورة، والتناسب، والمشروعية، واحترام الحقوق الأساسية، بما يضمن تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة، وحق الأفراد في صون حرياتهم وكرامتهم وخصوصيتهم.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن فلسفة المشرع المغربي لم تتجه إلى منح قاضي التحقيق سلطات مطلقة، وإنما تطوير أدوات التحقيق بما يتلاءم مع تطور الجريمة، مع الإبقاء على الضمانات الإجرائية باعتبارها صمام الأمان الذي يحول دون التعسف في استعمال السلطة، ويكرس دولة الحق والقانون، ويعزز الثقة في العدالة الجنائية، ويؤكد أن فعالية البحث القضائي لا تنفصل عن احترام الشرعية الإجرائية وسيادة القانون.

2) ضوابط الحجز في ضوء المادتين 104 و105 من قانون المسطرة الجنائية بعد تعديلهما بالقانون رقم 03.23

إذا كان التفتيش يمثل الوسيلة القانونية التي تمكن قاضي التحقيق من الوصول لأماكن وجود الأدلة والقرائن، فإن الحجز يشكل الامتداد الطبيعي والنتيجة العملية لذلك الإجراء، إذ يهدف إلى وضع اليد القانونية على الأشياء والوثائق والمعطيات التي يحتمل أن تكون لها علاقة بالجريمة موضوع التحقيق، ضمانا للمحافظة عليها من الضياع أو الإتلاف أو الإخفاء أو التغيير، وحتى تظل رهن إشارة العدالة إلى حين استكمال إجراءات التحقيق والفصل النهائي في الدعوى العمومية. ومن ثم، فإن الحجز يعد من أهم التدابير التحفظية التي خولها المشرع لقاضي التحقيق، لما يؤديه من وظيفة إثباتية وقائية في آن واحد، تجمع بين المحافظة على وسائل الإثبات وضمان سلامة المسار الإجرائي للدعوى الجنائية.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، نصت المادة 104 من قانون المسطرة الجنائية على أن لقاضي التحقيق صلاحية حجز الأشياء والوثائق والمستندات والأدوات وكل ما من شأنه أن يساعد على إظهار الحقيقة، وهو مقتضى يعكس إرادة المشرع في منح سلطة التحقيق صلاحية واسعة في المحافظة على مختلف وسائل الإثبات، متى كانت لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالأفعال موضوع المتابعة، سواء تعلقت بأدوات ارتكاب الجريمة، أو بالأموال المتحصلة منها، أو بالوثائق المثبتة لها، أو بالمراسلات، أو بالسجلات، أو بأي عنصر يمكن أن يسهم في الكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات الجنائية.

غير أن أبرز مستجدات القانون رقم 03.23 تجلت في تطوير مفهوم محل الحجز، بعدما أضاف المشرع بصورة صريحة البرامج المعلوماتية والمعطيات الرقمية إلى دائرة الأشياء التي يجوز حجزها أثناء التحقيق، وهو تعديل ينسجم مع التحول العميق الذي عرفته الجريمة في العصر الرقمي، حيث أصبحت الهواتف الذكية، والحواسيب، والخوادم الإلكترونية، وقواعد البيانات، والبرامج المعلوماتية، ووسائط التخزين الإلكترونية، تشكل المستودع الحقيقي للأدلة الجنائية، بل إن العديد من الجرائم المالية والاقتصادية والإلكترونية لم تعد تترك آثارا مادية تقليدية، وإنما تقتصر على آثار رقمية تحتاج إلى وسائل قانونية وتقنية خاصة للوصول إليها والمحافظة عليها.

3) رد الأشياء المحجوزة في ضوء المادة 106 من قانون المسطرة الجنائية:

إذا كان الحجز يمثل إجراءً تحفظيا تقتضيه مصلحة التحقيق، فإن المشرع حرص، في المقابل، على التأكيد أن هذا الإجراء لا يمكن أن يتحول لوسيلة دائمة للمساس بحق الملكية أو إلى جزاء سابق لأوانه، ما دام الأصل أن كل شخص يتمتع بقرينة البراءة إلى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به. ومن ثم، فإن استمرار الحجز بعد زوال مبرراته يفقده طبيعته القانونية، ويخرجه من دائرة الإجراء التحفظي إلى دائرة الاعتداء غير المشروع على الحقوق المالية والعينية للأفراد، وهو ما سعى المشرع إلى تفاديه من خلال المادة 106 من قانون المسطرة الجنائية.

فقد خولت هذه المادة لقاضي التحقيق صلاحية الأمر برد الأشياء والأدوات ووسائل النقل، وغيرها من المحجوزات إلى أصحاب الحقوق متى تبين أنها لم تعد ضرورية لسير التحقيق، أو لم تعد لازمة لإثبات الجريمة، أو لم تعد تشكل محلا للمنازعة الجدية، مع مراعاة ألا تكون من الأشياء الخطيرة أو الممنوع حيازتها قانونا أو التي يقتضي القانون مصادرتها، ويبرز من خلال هذا المقتضى أن المشرع لم يجعل الحجز غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة مؤقتة تنتهي آثارها القانونية بمجرد انتفاء أسبابها الموضوعية أو الإجرائية.

كما أجازت المادة نفسها للمتهم، أو الطرف المدني، أو كل شخص يدعي حقا على الأشياء المحجوزة، أن يتقدم بطلب يرمي إلى استردادها، أو استرداد ثمنها إذا تقرر بيعها خشية تعرضها للتلف أو النقصان أو فقدان قيمتها، وهو مقتضى يجسد احترام المشرع لحقوق الغير حسن النية، ويكرس مبدأ حماية الملكية الخاصة، ويؤكد أن الإجراءات الجنائية، مهما بلغت أهميتها، لا يجوز أن تؤدي إلى الإضرار بالأشخاص الذين لا تربطهم بالجريمة سوى علاقة عرضية بالأشياء المحجوزة.

وعلاوة على ذلك، فإن القراءة المتأنية لمقتضيات المواد 101 و102 و104 و105 و106، في ارتباطها بالمقتضيات الواردة في المواد 59 و60 و62، تكشف أن القانون رقم 03.23 لم يتبن مقاربة أحادية تقوم على توسيع سلطات قاضي التحقيق فحسب، وإنما اختار بناء منظومة إجرائية متكاملة تجمع بين النجاعة الإجرائية، والشرعية القانونية، والأمن القضائي، والضمانات الدستورية، وحماية الحقوق والحريات، ولذلك، فإن كل إجراء من إجراءات التفتيش أو الحجز أو رد الأشياء المحجوزة يظل محكوما بضوابط دقيقة، تبدأ باحترام الاختصاص، وتمر بالشكل والإجراءات، وتنتهي برقابة القضاء وجزاء البطلان كلما وقع إخلال بالمقتضيات الجوهرية.

لذلك، فإن القانون رقم 03.23 لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد تعديل تقني لبعض مواد قانون المسطرة الجنائية، وإنما يمثل تحولا تشريعيا يعيد رسم حدود العلاقة بين سلطة التحقيق وضمانات الأفراد، في ظل واقع إجرامي متغير يفرض تطوير أدوات البحث والتحري دون التفريط في الثوابت الدستورية التي يقوم عليها القضاء الجنائي المغربي.

للنقاش

من تدبير النزاع إلى طيه..

هل تدخل قضية الصحراء مرحلة الحسم الدبلوماسي؟

يحمل انتقال خطاب الدبلوماسية المغربية، **بقيادة رشيدة حكيمة لجلالة الملك محمد السادس**، نصره الله، **من «تدبير النزاع» إلى «طي النزاع»**، دلالة تتجاوز حدود التدافع الدبلوماسي إلى مستوى **التحول في إدراك طبيعة المرحلة التي بلغها الملف** داخل المنظومة الدولية؛ فالنزاعات الدولية تمر عادة من طور التدويل والتأطير القانوني إلى **طور البحث عن الصيغ السياسية الكفيلة بإنهائها**، ويُستدل على هذا التحول من خلال اللغة التي تعتمدها الدول والهيئات الدولية **في توصيفها للمسار التفاوضي بشأن هذا النزاع المفتعل..**

بقلم: د. زكرياء **لعروسي**

باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية

يبدو أن الدعوة إلى طي النزاع حول الصحراء تعكس ترسيخ قراءة مغربية تعتبر أن القضية انتقلت من مرحلة تثبيت المرجعيات إلى مرحلة استثمار التحولات الدولية المتراكمة، في اتجاه بناء تسوية نهائية تقطع مع مرحلة شراء الذمم، وتبني أفقا تنمويا أخذا بعين الاعتبار طبيعة القانون الدولي الذي يتفاعل باستمرار مع موازين القوى، ومع التحولات الجيوسياسية، ومع قدرة الفاعلين على إنتاج حلول مستدامة قابلة للتطبيق والاستمرار.

وتندرج تصريحات السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، في سياق دبلوماسي وقانوني يشهد تحولات متسارعة في مقاربة الأمم المتحدة لقضية الصحراء المغربية؛ فقد دعا، خلال المؤتمر الإقليمي للجنة الـ 24 المنعقد بماناغوا، عاصمة نيكاراغوا، إلى الانتقال من مرحلة تدبير النزاع إلى مرحلة طيه، مستندا إلى ما اعتبره دينامية دولية جديدة عززها القرار الأممي رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن، وقد ركزت مداخلته على مركزية مجلس الأمن في مواكبة هذا الملف بحكم مسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى تنامي الدعم الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها إطارا سياسيا يحظى باهتمام متزايد داخل المنتظم الدولي، وتكشف هذه المرافعة عن توجه يروم إعادة قراءة القضية في ضوء التحولات التي عرفها مسارها الأممي خلال السنوات الأخيرة، حيث تتقدم مفاهيم التسوية السياسية والواقعية والتوافق إلى صدارة النقاش الدولي، بما يفتح المجال أمام مقاربة تستحضر مقتضيات القانون الدولي وتوازنات النظام الدولي في آن واحد، وتربط بين الشرعية القانونية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي وآفاق التسوية المستدامة.

وتكتسب الإشارة إلى المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، أهمية خاصة في النقاش الدائر حول الإطار المؤسساتي الأنسب لمعالجة قضية الصحراء؛ فهذه المادة تقرر، من حيث الأصل، أولوية مجلس الأمن في النظر في النزاعات والمسائل التي يباشر بشأنها وظائفه المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، بما يجعل تدخل الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية محكوما بضوابط تضمن وحدة العمل الأممي وتجنب تداخل الاختصاصات، ويكتسب الدفع المغربي، القائم على مركزية مجلس الأمن، وجاهته القانونية من كون ملف الصحراء يوجد منذ عقود ضمن جدول أعمال المجلس، ومن كونه موضوع قرارات دورية تحدد أطراف العملية السياسية ومرجعياتها وآليات مواكبتها، كما أن تعيين المبعوث الشخصي للأمين العام، واعتماد بعثة «المينورسو»، وتجديد الولاية الأممية المرتبطة بالملف.. كلها مؤشرات تعكس الحضور المحوري لمجلس الأمن في تدبير هذا النزاع. وعليه، فإن النقاش الذي أثاره السفير عمر هلال يتجاوز الجانب الإجرائي المرتبط بأجندة لجنة الـ 24 ليطرح سؤالا أعمق يتعلق بمدى انسجام المسارات الأممية المختلفة مع التطور الذي عرفته القضية داخل المنظومة الدولية، ومع المكانة التي أضحت تحتلها داخل اختصاصات مجلس الأمن بوصفه الجهاز الأممي المكلف بحماية السلم والأمن الدوليين.

وعند استقراء قرارات مجلس الأمن خلال العقدين الأخيرين، يلفت الانتباه الحضور المتكرر لمفاهيم «الحل السياسي» و«الواقعي» و«العملي» و«القائم على التوافق».. وهذه المفاهيم تشكل مؤشرات معيارية تعكس تطور مقاربة المجتمع الدولي للنزاع، إذ أن محاولات تطبيق القانون الدولي في مجال تسوية المنازعات، أصبحت تمنح أهمية متزايدة لمبدأ الفعالية السياسية وللقدرة على تحقيق الاستقرار، إلى جانب اعتبارات الشرعية القانونية، ومن ثم فإن قوة أي مبادرة إنما تُقاس بقدرتها على توفير إطار مؤسساتي يحقق الأمن والتنمية ويضمن استدامة السلم، لذلك تكتسب المبادرة المغربية للحكم الذاتي أهمية خاصة بوصفها مقترحا يسعى إلى المواءمة بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات التدبير الذاتي المحلي في إطار الدولة الواحدة، صونا لكرامة المواطنين وسعيا إلى إنهاء نزاع مفتعل عمر طويلا، وأعاق مسار التنمية والاستقرار في المنطقة.

ولعل التحول الأبرز الذي عرفه الملف خلال السنوات الأخيرة، يتمثل في اتساع دائرة الدعم الدولي للموقف المغربي داخل فضاءات القرار العالمي، فعندما تعبر قوى كبرى، مؤثرة في السياسة الدولية، من توجهات وأجندات مختلفة، عن دعمها لمقترح معين، فإن ذلك يؤثر في تشكيل الإدراك الجماعي للمجتمع الدولي، ويعيد رسم حدود الممكن داخل العملية السياسية، أخذا بعين الاعتبار أن الشرعية الدولية تتشكل عبر شبكة معقدة من الاعترافات والممارسات والتوافقات التي تمنح بعض الخيارات قوة دفع أكبر داخل النظام الدولي، وتلكم طبيعة القانون الدولي.

إن قضية الصحراء أصبحت اليوم تُقرأ ضمن سياق جيوسياسي أوسع يتجاوز حدود النزاع ذاته؛ فالواجهة الأطلسية للمغرب تشهد تحولات استراتيجية عميقة ترتبط بالأمن الإقليمي والهجرة الدولية والطاقة وسلاسل التجارة العالمية، وفي مثل هذه البيئات المضطربة، تميل القوى الدولية إلى تفضيل الحلول التي تعزز الاستقرار وتحد من بؤر التوتر المزمنة، ولذلك فإن موقع الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية داخل المشاريع التنموية الكبرى، وفي المبادرات الأطلسية والإفريقية التي أطلقها المغرب، يمنح القضية بعدا استراتيجيا جديدا يجعلها جزءً من معادلة الأمن الإقليمي والتنمية القارية، والقطع التدريجي مع بعض محاولات اعتباره مجرد ملف سياسي معزول عن محيطه الجيوسياسي، تتقاذفه رياح الإيديولوجيات، التي انهارت بانهيار جدار برلين.

وعلى هذا الأساس، يمكن فهم الدعوة إلى طي النزاع باعتبارها تعبيرا عن لحظة تتقاطع فيها الشرعية التاريخية مع الشرعية القانونية ومع الفعالية الدبلوماسية، فالتطورات التي عرفها الملف خلال العقود الأخيرة، أفرزت واقعا دوليا جديدا يقوم على تزايد الاعتراف بجدية المقترح المغربي، وعلى تنامي الاهتمام الدولي باستقرار المنطقة، وعلى حضور متنامي للأقاليم الجنوبية في الديناميات الاقتصادية والتنموية، ومن ثم فإن سؤال الحسم الدبلوماسي أصبح متصلا بمدى قدرة الفاعلين الدوليين على تحويل التراكمات السياسية والقانونية والتنموية إلى أرضية مشتركة لتسوية نهائية، وهنا تتجلى قيمة الدبلوماسية بوصفها فنا لتحويل الزمن إلى حجة، والتوافق الدولي إلى أفق للحل والاستقرار.

> **أصبحت قضية الصحراء اليوم تُقرأ ضمن سياق جيوسياسي أوسع يتجاوز حدود النزاع ذاته؛ فالواجهة الأطلسية للمغرب تشهد تحولات استراتيجية عميقة ترتبط بالأمن الإقليمي والهجرة الدولية والطاقة وسلاسل التجارة العالمية، وفي مثل هذه البيئات المضطربة، تميل القوى الدولية إلى تفضيل الحلول التي تعزز الاستقرار وتحد من بؤر التوتر المزمنة، لذلك، فإن موقع الأقاليم الجنوبية داخل المشاريع التنموية الكبرى، وفي المبادرات الأطلسية والإفريقية التي أطلقها المغرب، يمنح القضية بعدا استراتيجيا جديدا يجعلها جزءً من معادلة الأمن الإقليمي والتنمية القارية..**

متى يستوي المنتخب السياسي مع المنتخب الكروي ؟

عندما نقيم عطاءات المنتخب الوطني لكرة القدم في إسعاد الشعب ورفع راية الوطن عالية في كل القارات، ونشيدنا الوطني بفضلهم يتردد في كل بقاع العالم، ويقف الجميع إجلالا وتعظيما لبلد أنجب رجالا يذودون عن إعلاء الراية الوطنية في كل مكان، والألسن على اختلاف لغاتها وجنسياتها وديناتها تهتف بمردودية ونضال هذا الفريق الرياضي الوطني، فلأنه يعبر عن الإخلاص المستلهم من آبائهم وأجدادهم، عليه ومن أجله وفي سبيله يتعرضون للإصابات الخطيرة وقد تؤدى في بعض الأحيان إلى الإعاقة.. ولسنا في حاجة للتذكير بأن هذا النضال خالص لوجه المملكة، فلا ميزانيات ولا سيارات ولا امتيازات يطمعون في استغلالها، بل وهذا ربما خاف عن الرباطيين، أنهم يتبرعون من أموالهم التي يتقاضونها من فرقهم الأجنبية لأعمال خيرية وإنسانية واجتماعية في بلدهم الأم.

هذا هو الجسم السليم والوجه المشرق للمنتخب المغربي المناضل والمكافح.. وما دمنا في إطار تقييم منتخب كرة القدم، تعالوا لنعرج بهذا التقييم على الفريق السياسي، الذي أضفى عليه وعلى أعضائه هالة النضال، وتبرع بصفة «المناضل» لكل منخرطيه، وأضاف لهم للمزيد من «النفخ» الأسطوري كتسجيل لمناضليه المنتخبين في مجالسهم واجتماعاتهم، فينعت كل واحد منهم بـ«المنتخب المحترم» أو «المنتخب المناضل».. هكذا يقدم الفريق السياسي مناضليه للشعب ليخدموه ويمثلوه ويدبروا شؤونه مقابل توفير كل ما يتمنونه من إمكانيات مكتوبة ومطلوبة، بل حتى إطلالاتهم على مجالسهم محروسة بتأمينات، وتنقلاتهم ولو داخل مناطقهم، مؤمنة بسيارات.. إن لم تكن من صنف «جابها الله» فمن البدع المستحدثة لطمس معالم الاستغلال، أي عربات بأرقام تسجيل عادية في اسم شركات اكترتها للمنتخبين على نفقة الرباطيين، ونحمد الله ونشكره على نافذة الإغاثة التي نجت منها العاصمة، والمعروفة بالمادة 111 من القانون الجماعي، والتي أناطت بالوالي عدة اختصاصات أنقذت الرباط من الاختلالات الفاحشة التي ارتكبتها بعض الجماعات، فكانت الاعتقالات.. ولا تزال الأبحاث جارية في صفوف «المنتخب السياسي المحترم».

هذا باختصار شديد تقييم الشعب لنضال المنتخب الوطني لكرة القدم والمنتخب السياسي الذي صنعناه بأصواتنا، بعد ثقتنا في تزكية الأحزاب، التي هي المسؤولة عن اختيار كل من يمارس «سلطة» في المجالس؛ فبإذنها وبتزكية من زعمائها، ينتخب الناخبون الأعضاء فقط، أما الرؤساء ونوابهم ولجانهم.. فهي من تزكية أحزابهم.. فمتى نحظى بمنتخبين في مستوى وطنية المنتخب الوطني لكرة القدم ؟

إنها مسؤولية الناخبين بعدما عجزت كل الأحزاب عن تقويم اختلالاتها في المنظومة الانتخابية الحالية.

وما بين التقييم والتقويم.. عربون لأزمة خانقة تنذر بشيء ما في طريقه للحسم في مرحلة باتت من الماضي.

حديث العاصمة

كيف قرر الرباطيون تأسيس عيد العرش..

بقلم: بوشعيب الإدريسي

بعد اعتلاء السلطان سيدي محمد بن يوسف عرش أسلافه بتاريخ 18 نونبر 1927، عقد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا المسلمين، بمدينة فاس، وفي جدول أعمالهم نقطة فريدة: «تأسيس عيد العرش ليحتفل فيه الشعب كسائر الأعياد بالتجمع الشعبي على ملكيتهم ودينهم ووطنهم»؛ هذا التأسيس تم رفضه من إدارة الحماية، حسب المؤرخ العلامة عبد الله الجراري في كتابه «بطل التحرير محمد الخامس»، وبعد 6 سنوات، ثارت الرباط على الإدارة الاستعمارية وقامت بتنصيب الأعلام وأدوات التزيين والأفراح في شوارع المدينة العتيقة، منها شارع القناصل مركز تجمع القنصليات الأجنبية، ثم في لحظة متفق عليها، تحولت تلك الشوارع لمنابر خطابية للوطنيين والمثقفين والشباب.. أعلنوا للعالم أنهم أضافوا لأعيادهم الدينية أول عيد وطني هو عيد العرش ابتداء من سنة 1933، لتكون الرباط أول مدينة تدوس على المنع الاستعماري بعد محاولة مدينة فاس، فكان العيد بكل طقوسه رغم ما تلاه من اعتقالات وهجوم على المنظمين والمحتفلين من طرف المستعمرين.. هكذا بزغ هلال عيد العرش في المملكة بكل أركانه الوطنية متوخية هدفا واحدا: الحفاظ على وحدة الشعب المغربي بإمامة ملكه.

بعد هذه النبذة عن تاريخ تأسيس عيد العرش، نعرج على تقييم نجاحات شعبيته التي آلت لمهام المنتخبين؛ هذه النجاحات كان الرباطيون يصنعونها منظمين في جمعيات وأحزاب ومجالس، ومؤطرين من النخبة الذين يتولون الإعدادات اللازمة بإحياء العيد بكل طقوسه التي سنها الأجداد المؤسسون.

وحتى لا نطيل.. ففي العالم 43 مملكة محافظة على مبادئ تقاليدها منها الامتثال لرغبة شعوبها للتميز على باقي الشعوب بالاحتفاء بذكرى جلوس ملوكها على عروش أسلافهم، ولا نخفيكم منذ حوالي 20 سنة بعدما تكلفت المجالس المنتخبة نيابة عن الرباطيين بتخليد الذكرى، لم تكرمها كمطلب شعبي وكرمز من رموز الوطنية، بل حشرتها ضمن الاختصاصات الإدارية، فكان ما أصاب هذه الاختصاصات من فتور حتى أنها اكتفت بتعليق لافتات على جدران مقراتها اختصرت فيها منظورها من تجسيد انتمائنا للملكية بـ:«الرئيس والمجلس والسكان يحتفلون بعيد العرش»، أما كيف وأين؟ فلا من مجيب، فالمجالس تكون في عطلة رسمية، ولم نصمت على هذا الاعتداء الذي تسلط على العيد لمسخ هويته وربما لطمس وإقبار أهدافه التي تؤمن بها 43 مملكة منها المملكة الوحيدة في إفريقيا، وكان لزاما على المجالس أن تحيي ذكرى عيد العرش بما يليق بالشعب وحضارته وتاريخه وتعلقه بأصوله الملكية، وهل تعلمون لماذا؟ لأن هذه المجالس تكتفي باللافتات مكتوبة بعبارات صالحة لكل الأعياد على مدار المناسبات، لأنها بلا أرصدة مالية في الميزانيات لتمويلها ولا استعداد للمنتخبين لإدخال أيديهم في جيوبهم، كما كان يفعل الأجداد، وتنتظر.. من يدري، ربما يفاجئون العالم باحتفالات تغطي على تقصيرهم الماضي.

حتى يواكب تنظيم المونديال

ضرورة إعادة النظر في النقل الحضري بالعاصمة

النقل الحضري الذي اعتمدته العاصمة الرباط سنة 2011، وكان ولا يزال قمة في خدماته وانضباطا في مواعيده ومتواضعا في تجهيزاته وتحفيزاته وإشهاراته لتشجيع استعمال الترامواي في التنقل بكل أمان.. وفعلا نجح هذا النقل في تكسير عقدة التخوف من الفشل، لطبيعة وبيئة الأحياء الشعبية والطلابية الداخلة في شبكة سكته، وقد مضت 15 سنة على ميلاد هذا النقل ولم يتمكن بعد من القيام بدوره في تغطية - ولو جزئيا - حومات مدينة صغيرة كالرباط، بالرغم من النداءات العديدة المطالبة بتعميمه كنقل رئيسي وهو الذي يسجل يوميا حوالي مائة ألف راكب، فإن خطا واحدا في كل هذه المدة الطويلة، والذي لا يتعدى طوله مئات الأمتار في خط مستقيم يربط حي العكاري بشارع السلام داخل حي يعقوب المنصور، هو كل إنجازاته في العاصمة «يا حسرة».

ويأتي بعد هذا النقل صاحب الريادة في عدد مستعمليه، الحافلات الحضرية، وهي تؤمن شبكة طرقية محلية وإقليمية، لم يطرأ عليها أي تجديد منذ عقود، كما أنها لم تتطور مع النسيج العمراني الحديث ولا التحولات المهنية في صفوف سكانها، بحيث لم تعد الإدارة هي المشغل الأول، بل قهقرتها حرف أخرى بالأهمية بما كان.. ويدخل في هذا الإطار، القطاع الصحي، بعدما تجهزت المدينة بناطحات سحاب لثلاث مستشفيات عملاقة في كل مهامها ستكون رقم 1 في عدد زوارها ومستخدميها، كما تتأهب منطقة السويسي لاحتضان عمارات بعشرة طوابق وقد ظهرت بالفعل في هذه المنطقة التي أحدثت فيها أخيرا أكبر إدارة عامة في المملكة، بينما الدراسات لتصاميم إحداث «الريفييرا» على طول 24 كلم بالساحل الأطلسي، دخلت مرحلة التنفيذ، ولم يدخل بعد مشروع ضمان ربط هذه الجوهرة بالنقل الحضري.

وهذا النقل الذي أناط به المشرع صفة الحضري له فروع منها «التاكسيات» بمختلف أصنافها واتجاهاتها، بحيث فيها المحلية والإقليمية والجهوية، وهي بالآلاف في عددها ولكن في مشاكلها وتأطيرها وتنظيمها أيضا، ورحم الله زمان «سوكوتاكسي» بالرباط، وكان حتى السبعينات بشارع مدغشقر عبارة عن مجمع لمهنيي «التاكسيات» يرتبون ويرعون القطاع في إطار تعاونيات توزع الغازوال وتوفر قطع الغيار وبأثمنة معفية من الرسوم والأرباح، وتهتم بالمهنيين.

بعد هذا العرض، يتأكد أن النقل الحضري في العاصمة «يا حسرة» يعيش أزمة تدبير وليس فقط مشكل اعوجاج شبكته وطرقاته، فهو في حاجة إلى هيكلة جديدة تنتشله من الروتين الماضي وتمضي به نحو عالم مونديال 2030 وما يتطلبه من انسيابية في النقل.

أرشيف الرباط

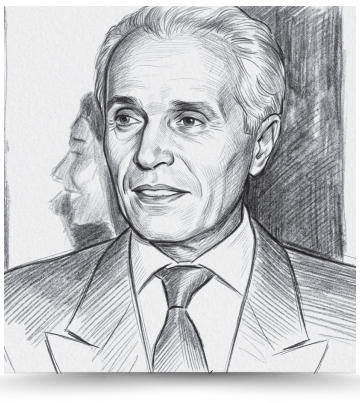

في غمرة الأجواء الرياضية التي تعيشها الرباط.. نتذكر اللاعب المتألق في صفوف فريق الجيش الملكي في الستينات وفي المنتخب الوطني في السبعينات، والذي تولى رئاسة الجامعة الملكية لكرة القدم من سنة 1986 إلى 1992.. اللواء إدريس باموس تغمده الله بواسع رحمته وجزاه خيرا على ما قدمه من تضحيات في مجال كرة القدم.

أسرار معمم العاصمة

شارع الحرية وهو الفاصل بين حدودي مقاطعتي حسان ويعقوب المنصور، كان في التصميم المديري مقبلا على تغييرات جذرية، منها سياسة التعمير في هذا الشارع بعدما ظل لعقود مجرد مأوى لأسواق الجملة والملاعب ومقر المقاطعة ومؤسسات تعليمية، مما لا يتناسب مع موقعه على الكورنيش، فانطلق التصحيح بتحويله إلى العالمية بعد تشييد الحلبة الدولية للهوكي، وتبقى التهكنات حول مصير هكتارات أرض سوق الجملة السابق المقابل لهذه الحلبة.

الرباطيون بدون استثناء وهم الذين حافظوا على قوام مدينتهم كمنبت للسياسة ومنبر لمبادئها ومعترك لممارستها، عندما مست حرمتها وشوهت خصالها، سحبوها معهم إلى حيث الانتظار لتقويم اعوجاجاتها حتى لا يحاسبهم التاريخ بمؤامرة الصمت، فاهتدوا إلى الرياضة كبديل للسياسة، لتفجير طاقاتهم الوطنية وتأكيد شعارهم الأوحد من هذه الرياضة التي أضحت الرباط عاصمتها.

في العشرينات من القرن الماضي، نجح مهندسو ذلك الزمان في شق 3 أنفاق طويلة لتجنب عرقلة السير وضجيج القطارات من مدخل الرباط إلى نهر أبي رقراق، بمسافة 4 كيلومترات تقريبا، ثم تلاها إنجاز أنفاق لمرور السيارات أكبرها نفق الأوداية على طول ألف متر، ورغم مرور عقود على بداية هذه الإنجازات، إلا أن مجالس العاصمة لم تفكر بعد في إقامة نقل الميترو وتتوفر عليه أخت الرباط إشبيلية منذ الثمانينات.

تمكنت رئيسة مجلس الجماعة في الجمع العام لمنظمة ميتروبوليس الدولية، المنعقد مؤخرا بطنجة، من الإبقاء على رئاسة هذه المنظمة في حضن الرباط إلى حدود سنة 2029، بعدما انتخبت لهذا المنصب سنة 2023 رئيسة المجلس السابقة أسماء أغلالو، فماذا حققت الرباط لسكانها من هذه الرئاسة، علما أن أعضاء هذه المنظمة هم 165 مدينة كبرى كلها تحتضن مقرات حكومات دولها ؟

شهادات من الرواد

((**لقد** سمعنا قبل أيام عن خبر جعل عاشر ذي الحجة من كل عام هجري، عيد الأضحى، عطلة رسمية لدى الأمم المتحدة، وهذه في نظري مبادرة جيدة في تاريخ المنتظم الدولي، الذي أراد أن يشعر المنتمين للأمم المتحدة بأن هناك إلى جانب الأيام العالمية المحتفى بها، يوما عالميا آخر عند المسلمين يجب الوقوف عنده والتأمل في مغزاه.

وسأختم حديثي هذا بالعودة مرة أخرى إلى الجواب عن سؤالي بالسلب، أي أنه ليس في استطاعة العولمة أن تقضي على هوية الناس، بل إن الأمر على العكس من ذلك، فإنه بمقدار ما يشعر المرء بأن هناك جهة ما تقصد النيل من ماضيه والإجهاز على شخصيته وهدر كرامته، هناك تتكاثف جهوده ليعبر عن حضوره ووجوده بكل الوسائل التي يملكها)) انتهى.

فقرة من محاضرة للراحل عبد الهادي التازي ألقاها سنة 1997 في أكاديمية المملكة.

المرجع: كتاب «العولمة والهوية» (الصفحة 71 / مطبوعات الأكاديمية).

الأسبوع الرياضي

هل فعلا الرياضة مستقلة عن السياسة ؟

يتجدد الجدل حول مدى استقلالية الرياضة عن التأثيرات السياسية مع كل حدث رياضي عالمي، لكن التدخل الأخير للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في كواليس بطولة كأس العالم 2026 منح هذا النقاش أبعادا أكثر عمقا؛ فقد كشف ترامب عن تواصله المباشر مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، جياني إنفانتينو، للتدخل في قرار طرد مهاجم المنتخب الأمريكي فولارين بالوغون قبيل مواجهة بلجيكا في دور ثمن النهائي، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول حدود النفوذ السياسي في إدارة الشأن الرياضي الدولي.

وتعكس تصريحات ترامب أسلوبا للضغط دون تحمل مسؤولية التجاوز المباشر للقوانين، إذ أوضح أنه لم يطالب بإلغاء العقوبة كليا، بل دعا إلى إعادة مراجعتها فقط، كما انتقد ترامب طاقم التحكيم واصفا القرار بالغرابة ومشككا في دوافعه، معتبرا أن معاقبة لاعب بالإيقاف قبل انطلاق المباراة يُعد أمرا غير منصف، ومبررا للاحتكاك بكونه اندفاعا طبيعيا وليس تدخلا متعمدا يستوجب الإقصاء.

وفي تحول يثير التساؤل بشأن استقلالية القرار الكروي، استجابت «الفيفا» للطلب عبر تعليق عقوبة الإيقاف مؤقتا، مما سمح للاعب بالمشاركة في المباراة الموالية. هذا القرار أثار موجة واسعة من الانتقادات في الأوساط الرياضية العالمية، حيث رأى فيه مراقبون سابقة قد تؤسس لنمط جديد من الاستجابة للضغوط السياسية الصادرة من قيادات الدول الكبرى، لا سيما تلك التي تحظى بنفوذ اقتصادي وتنظيمي مباشر في البطولة.

وعلى الجانب الآخر، قوبل قرار «الفيفا» برفض قاطع من الاتحاد البلجيكي لكرة القدم، الذي سارع إلى إصدار بيان رسمي عبر فيه عن استغرابه الشديد من إلغاء العقوبة والسماح لبالوغون بالمشاركة، كما يرى الجانب البلجيكي في هذه الخطوة تجاوزا للوائح الانضباطية المعتمدة وتدخلا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص.

وتُظهر هذه الواقعة الصراع المستمر بين استقلالية الهيئات الرياضية والواقع الجيوسياسي الذي يفرض نفسه على كبريات البطولات، وفي الوقت الذي تسعى فيه «الفيفا» إلى الحفاظ على توازن دقيق بين مصالح الدول المستضيفة وتطبيق القوانين بصرامة، فإن تداخل المصالح السياسية مع القرارات الفنية يهدد بخلط الأوراق، مما يجعل من هذه الحادثة نموذجا يوضح العلاقة المعقدة والتشابك المستمر بين الرياضة والسياسة.

هل ذهبت أندية الدار البيضاء ضحية مسيرين هاوين ؟

تسجل كرة القدم المغربية سابقة لافتة مع غياب أندية الدار البيضاء والرباط عن النسخة المقبلة من دوري أبطال إفريقيا لأول مرة منذ اعتماد مشاركة فريقين مغربيين في المسابقة، بعد أن حجز كل من المغرب الفاسي ونهضة بركان بطاقتي التأهل، ويطرح هذا الغياب غير المسبوق أكثر من علامة استفهام حول واقع التسيير داخل الأندية الكبرى، التي كانت إلى وقت قريب تفرض هيمنتها على الواجهة القارية، قبل أن تتراجع نتائجها بفعل اختلالات إدارية وتدبيرية متكررة.

ويرى متتبعون أن ما تعيشه أندية العاصمة الاقتصادية ليس مجرد عثرة رياضية، بل نتيجة تراكم سنوات من سوء التخطيط وغياب الاستقرار، في مقابل صعود أندية اعتمدت حكامة أوضح ومشاريع رياضية أكثر انسجاما، ما أعاد رسم خريطة المنافسة الكروية بالمغرب.

للإشارة، فقد اكتفى فريق الرجاء البيضاوي بالمركز الثالث المؤهل للعب منافسات كأس «الكاف»، رفقة فريق الجيش الملكي، الذي أنهى الموسم في الرتبة الرابعة.

هل يفي أحيزون بوعده ؟

صادق الجمع العام العادي للجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى، بالإجماع على التقريرين الأدبي والمالي، إلى جانب مشروعي ميزانيتي الموسمين الرياضيين 2025-2026 و2026-2027، وذلك خلال أشغال ترأسها عبد السلام أحيزون، بحضور ممثلي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، واللجنة الوطنية الأولمبية المغربية، فضلا عن ممثلي العصب الجهوية والأندية والجمعيات المنضوية تحت لواء الجامعة، كما تم تعيين مندوب جديد للحسابات، مع مناقشة عدد من المقترحات التي تقدمت بها مكونات الأسرة الرياضية.

ورغم أجواء التوافق التي ميزت أشغال الجمع العام، فإن الأنظار تتجه إلى المرحلة المقبلة أكثر من تركيزها على المصادقات الشكلية، في ظل التحديات التي تواجه ألعاب القوى المغربية، والتي تسعى إلى استعادة بريقها القاري والعالمي بعد سنوات من تراجع النتائج في أبرز المحافل الدولية، ويُنتظر أن تتحول الالتزامات المعلنة إلى برامج عملية قادرة على إعادة الاعتبار لهذه الرياضة التي شكلت لعقود إحدى أبرز واجهات التألق الرياضي المغربي.

وأكد عبد السلام أحيزون، في كلمته، أن العداء المغربي سيظل في صلب أولويات الجامعة، من خلال توفير الظروف الكفيلة بتطوير مستواه وتعزيز حضوره في المنافسات الجهوية والقارية والعالمية، بما يعيد لألعاب القوى المغربية مكانتها التاريخية، غير أن هذه الوعود ستظل، في نظر المتتبعين، مرتبطة بمدى نجاح الجامعة في تنزيل استراتيجية واضحة ترتكز على التكوين، واكتشاف المواهب، وتأهيل الأندية، وتحسين ظروف إعداد الأبطال.

وفي ملف مكافحة المنشطات، جدد رئيس الجامعة التزامه بمواصلة التنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية المختصة، عبر تعزيز برامج المراقبة والتوعية وصون نزاهة المنافسات، غير أن الرهان الحقيقي، بحسب متتبعين، لن يكون في إطلاق التعهدات فقط، بل في القدرة على تنفيذها ميدانيا، لاستعادة أمجاد ألعاب القوى المغربية.

المؤثرون وخصوصيات عائلات اللاعبين

أثارت ملاحقة بعض المؤثرين وصناع المحتوى لعائلات لاعبي المنتخب الوطني خلال منافسات كأس العالم، موجة استياء واسعة، بعدما تحولت لحظاتهم الخاصة إلى مادة تستغل لتحقيق نسب مشاهدة مرتفعة.

ووفق معطيات متطابقة، لم تعد هذه الممارسات تستهدف اللاعبين فقط، بل امتدت إلى أفراد أسرهم، الذين تعرضوا للتصوير والمتابعة في المدرجات والممرات والمناطق المحيطة بالملاعب دون الحصول على موافقتهم، وأمام تزايد هذه السلوكات، تدرس بعض العائلات اللجوء إلى القضاء، معتبرة أن نشر صور ومقاطع فيديو لأفرادها دون إذن، يشكل انتهاكا صريحا للحق في الخصوصية ويستوجب المساءلة القانونية.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ريبورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون: زهير البوحاطي، عبد الله جداد، نور الدين هراوي، زجال بلقاسم، عزيز الفاطمي، شكيب جلال

المتعاونون: مراد علوي، قدور بن موسى، عبده حقي، بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله – الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع / 070–2011
الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

OMPIC
«الأسبوع» ماركة مسجلة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) تحت الرقم: 292989

تحليل إخباري

بن كيران والأزمي

الورياغلي تجمع السياسيين في لقاءات كبرى

العدالة والتنمية بين «القندوح» و«الدبخشي» والسؤال الاقتصادي

إعداد سعيد الريحاني

إدريس الأزمي الإدريسي، هو واحد من كبار أقطاب حزب العدالة والتنمية في عهد الأمين العام عبد الإله بن كيران، وربما وصل من حيث درجة قربه من زعيم حزب العدالة إلى نفس درجة القرب التي كانت تجمعه مع القيادي الراحل عبد الله باها، وقد برع كثيرا في صياغة التقارير، وفي توجيه نقد لاذع لحكومة عزيز أخنوش، عبر تقارير مصاغة بشكل احترافي، شأنه شأن رئيس الفريق النيابي عبد الله بوانو.. وكان الأزمي قد حج إلى الدار البيضاء رفقة وفد كبير من القياديين ضم بالإضافة إلى بوانو، كلا من عبد العالي حامي الدين وعبد الصمد حيكر وآخرين.. من أجل المشاركة في لقاء دعت إليه الإعلامية فاطمة الزهراء الورياغلي تحت عنوان: «الرهانات الاقتصادية لانتخابات 2026»، وهو اللقاء الذي سيره على أرض الواقع فريق عمل موقع «اقتصادكم»، الذي تشرف عليه الزميلة ليلى كنانة.

اللقاء جاء في ظرفية طغت عليها تصريحات رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران، الذي وصف من يعمل في المحيط الملكي بالقندوح(..)، والقندوح عبارة لا تليق ولا يمكن أن يوجد ما يشفع لقراءتها في إطار الثقافة المغربية، وقد اقتنع صاحب العبارات بأن عبارة القندوح كانت خارج السياق(..)، لتقول المواقع ما يلي: ((أعلن عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، اعتذاره عن استعمال كلمة قندوح في سياق حديثه عن عدم وجود سلطة تضاهي سلطة الملك، بما في ذلك مستشاري عاهل البلاد، خلال لقاء تواصلي للحزب بالصويرة، الأسبوع الماضي.. وقال بن كيران، في بيان نشره الحزب على موقعه الرسمي: «أتمسك بكل ما قلته في كلمتي بمدينة الصويرة إلا كلمة قندوح، فإنني أسحبها وأعتذر عنها».

وكان الأمين العام لحزب العدالة والتنمية قد أكد، خلال لقاء تواصلي للحزب الأسبوع الماضي بالصويرة، أن الملك محمد السادس يقوم بواجباته على أكمل وجه، داعيا إلى عدم توارى أي شخص خلف الستار ليوهمنا بأن له سلطة تضاهي سلطة الملك)) (المصدر: موقع هسبريس).

لم يكن من داع لاستعمال العبارة أصلا، ولكن الاعتذار أيضا يحسب لبن لكيران(..). المهم أن صديق إدريس الأزمي الإدريسي الذي اشتهر هو الآخر باستعمال عبارة «الدبخشي»، كان على موعد مع ثلة من الإعلاميين في البيضاء ليبسط ما يمكن تسميته «الرهان الاقتصادي لانتخابات 2026»، ولم تكن الظروف لتسمح بحوار «كامل»(..) مع نائب الأمين العام، القيادي في حزب العدالة والتنمية، ولكن الأسئلة موجودة ويمكن أن تعيد طرح نفسها، تعميما للفائدة.

يقول صاحب السؤال: «بغض النظر عن مرجعيتكم، أين تصنفون أنفسكم كنظام اقتصادي (السؤال موجه

تحليل إخباري

للعدالة والتنمية)، هل أنتم حزب اشتراكي أم حزب رأسمالي؟ أين تصنفون أنفسكم في السياسة الاقتصادية.. قد يوجد بينكم من يقول إن نموذجنا هو الاقتصاد الإسلامي، لكن السؤال يبقى مطروحا: هل هناك اقتصاد إسلامي ليبرالي؟ هل هناك اقتصاد إسلامي اشتراكي..؟ ما هو وصفكم للاقتصاد الوطني عموما؟ هل نثق في البنايات الضخمة، أم نثق في أرقام المديونية الضخمة؟ اسمحوا لي أن أسألكم بصدق: كيف نصدق أن نسبة التضخم تتراوح بين 1 و7 في المائة بينما تكلفة عقار صغير في بعض الحالات تصل إلى مليار وزيادة؟ (وهي مسألة لا علاقة لها بالعرض والطلب.. والسؤال مطروح من ناحية التضخم)».

صاحب السؤال قال أيضا: «بالرجوع إلى قانون المالية، سواء في عهدكم أو في عهد الحكومة الحالية، يسجل المتتبعون عجزا في الميزانية تتم تغطيته بالقروض، فأين هي القيمة المضافة؟ أين القيمة المضافة للبرامج الحزبية التي ينتقل جزء منها إلى البرامج الحكومية؟ ما الفرق بينكم وبين الآخرين؟ (السؤال موجه لنائب رئيس فريق العدالة والتنمية).

صاحب السؤال كان يود طرح سؤال آخر: «في العهود القديمة، التي يتطاول عليها الجميع، بأن المعيشة في متناول الجميع، كانت هنالك مخططات اقتصادية خماسية وثلاثية، تم التخلي عنها وتم الاعتماد على مؤشرات تقدمها مندوبية التخطيط.. كيف يمكن أن يتقدم الاقتصاد بدون تخطيط ؟

في نفس السياق، كان من المفترض أن يطرح على إدريس الأزمي الإدريسي السؤال التالي: يطرح حزبكم بين الفينة والأخرى أفكارا تتعلق بتحرير الأسعار.. بينما يجب أن يتم ربط ذلك بمناخ اقتصادي تنافسي، لكن في ظل اقتصاد «ريعي» خدماتي، فإن الأمر يتعدى كونه فتحا جديدا للأبواب أمام الفراقشية في مجالات أخرى.. أين هو الدركي الذي يحرس السوق؟ من يحمي المواطنات والمواطنين من القراصنة؟ فالتحرير يجب أن يكون مرتبطا بضوابط اجتماعية ومهنية...

كان من الممكن التفاعل مع الأزمي بالقول: «لا يمكن الحديث عن الاقتصاد والحديث عن الاستقرار.. بينما ندور في معضلة دوامة مرتفعة، حيث لا يخفى عليكم أن غياب فرص الشغل يؤدي إلى مشاكل مباشرة في صناديق التقاعد ومشكل الأجور والقدرة الشرائية.. وهو ما يهدد الاستقرار في نهاية المطاف(..).

بعض الحاضرين في اللقاء الذي دعت إليه الورياغلي وموقع «اقتصادكم»

كان من الممكن التفاعل مع الأزمي بالقول: «لا يمكن الحديث عن الاقتصاد والحديث عن الاستقرار.. بينما ندور في معضلة دوامة مرتفعة، حيث لا يخفى عليكم أن غياب فرص الشغل يؤدي إلى مشاكل مباشرة في صناديق التقاعد ومشكل الأجور والقدرة الشرائية.. وهو ما يهدد الاستقرار في نهاية المطاف(..).

اللقاء كان كبيرا والسؤال الاقتصادي ما زال مطروحا على حزب العدالة والتنمية، رغم أن جزء من الجواب قدمه نائب حزب العدالة والتنمية، الذي حرص «باش نكونو زوينين»، والجواب اختصره موقع «اقتصادكم» كما يلي: «أكد إدريس الأزمي الإدريسي، النائب الأول للأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أن الإشكال الحقيقي الذي يواجه الاقتصاد الوطني، يتمثل في محدودية قدرته على إحداث فرص شغل كافية، معتبرا أن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تركيز جزء كبير من الاستثمارات والصفقات العمومية لدى عدد محدود من الشركات..

وأوضح الأزمي، في جوابه عن أسئلة الصحفيين على هامش اللقاء الأول من سلسلة الحوارات حول موضوع: «الرهانات الاقتصادية لانتخابات 2026»، أن منح المشاريع للشركات نفسها لا يؤدي إلى إحداث مناصب شغل إضافية، لأن هذه المقاولات تواصل الاشتغال بالموارد البشرية ذاتها، بينما من شأن توزيع المشاريع على عدد أكبر من المقاولات، أن يوسع قاعدة الاستثمار، ويحفز المنافسة، ويساهم في إحداث فرص عمل جديدة)) (المصدر: موقع «اقتصادكم»/ نهاد بجاج).

الورياغلي

وأضاف الأزمي أن ((الرهان الاقتصادي لا ينفصل عن الرهان الاجتماعي، لأن الحفاظ على الاستقرار يقتضي تحقيق التوازن داخل المجتمع وضمان استفادة مختلف الفئات من ثمار النمو والتنمية، مشددا على أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون إيلاء البعد الاجتماعي ما يستحقه من اهتمام، وأشار إلى أن المغرب يتوفر على مؤسسات قوية تشكل أساس استقراره، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، معتبرا أن الاستقرار المؤسساتي يعد من أهم عناصر قوة البلاد.

وفي المقابل، انتقد الأزمي أداء الحكومة الحالية، معتبرا أن عددا من المؤسسات أضعفت بسبب إسناد مسؤولية تدبيرها لأشخاص يفتقرون إلى الكفاءة والخبرة في تدبير الشأن العام، وهو ما يجعل من إعادة الاعتبار للمؤسسات واستعادة ثقة المواطنين فيها أحد أبرز رهانات الانتخابات المقبلة.. وعلى المستوى الاقتصادي، أكد الأزمي أن المغرب يتوفر على أساسيات الاقتصاد الكلي، غير أنه دعا إلى التعامل بحذر مع بعض المؤشرات الحالية، معتبرا أن جزء من التحسن المسجل في عجز الميزانية والمديونية والتوازنات الماكرو-اقتصادية، يعود إلى موارد استثنائية لا يمكن التعويل عليها مستقبلا، وليس إلى إصلاحات هيكلية مستدامة، مذكرا بأن الإصلاحات التي حسنت المؤشرات الماكرو-اقتصادية في مراحل سابقة، جاءت نتيجة قرارات صعبة وإصلاحات عميقة)) (نفس المصدر).

تقرير

ما هي المواصفات المطلوبة في نائب الأمة ؟

هل البرلمان ضرورة ملحة.. أم أنه مجرد واجهة فقط ؟

يعتبر البرلمان من بين أهم المؤسسات الدستورية في مختلف البلدان الديمقراطية، حيث يشكل السلطة التشريعية التي تمثل الأمة والتكلم باسمها والدفاع عن مصالحها.

وقد خصصت الدساتير المتعاقبة للبرلمان منذ سنة 1962، أبوابا وفصولا تضمنت أحكاما حددت طبيعة تكوينه، ونظمت اختصاصاته وصلاحياته، وحكمت علاقاته مع الحكومة.

ومن خلال دستور 2011، يمارس البرلمان السلطة التشريعية بحكم أنه هو الممثل الأسمى للأمة والمعبر عن إرادتها، وهو المختص بمراقبة عمل الحكومة ومراعاة مدى احترامها للبرنامج الحكومي الذي تقدمت به أمامه، ومدى قيامها بتنفيذ وتفعيل السياسات العمومية الواردة في صيغة القوانين التي من شأنها الاستجابة لتطلعات الشعب وتحسين أوضاعه المادية والمعنوية، ويشمل اختصاصه التصويت على القوانين، فيما يخص الجانب التشريعي مجال القانون، حيث يقتسم رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان المبادرة التشريعية، وفي حالة النزاع بينهما يتم اللجوء إلى المحكمة الدستورية، ولرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان - على السواء - حق التقدم باقتراح القوانين، كما أن البرلمان يراقب الإنفاق العمومي عبر اللجان الدائمة، ودراسة تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق، وتُخصص جلسات لمناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة وتقييم السياسات العامة.

بقلم: عبد الحي **بنيس**

رئيس المركز المغربي لحفظ ذاكرة البرلمان

التشريع مرآة أي أمة؛ فهو يعكس مصادرها وأدوارها ويقنن أعرافها وتقاليدها، لأنه كائن حي يولد وينمو ويحقق أهدافه ومراميه في الحياة.. ثم قد يذبل ويهرم ويشيخ ويموت، فبقاء التشريعات (ما عدا التشريعات السماوية) زمنا طويلا، أمر يقترب من الاستحالة، ذلك أنه مهما بلغت التشريعات من قوّة، فإن ثمة عوامل وتداعيات عديدة تقتضي التعديل والاستبدال والإلغاء كذلك.

فالرقابة البرلمانية الدقيقة للسلطة التنفيذية، تعتبر مؤشرا على سلامة الحكم، وحجر أساس في الديمقراطية، لأنها من بين أهم ركائز دولة القانون التي تقوم على أساس عدة عناصر، منها ما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات، والذي يقضي بضرورة توزيع السلطة في الدولة على هيئات مختلفة، بحيث تتولى السلطة التشريعية وضع وسن القوانين والرقابة على العمل الحكومي، فيما تتولى السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ القوانين التي تضعها السلطة التشريعية، وتسند للسلطة القضائية وظيفة الفصل في المنازعات المعروضة على أنظار المحاكم، اعتمادا على القوانين التي يتولى البرلمان وضعها.

والبرلمان يعتبر من أهم معالم المجتمع الديمقراطي، لأنه تجسيد لقيم السيادة الشعبية، والحرية والمساواة والمشاركة السياسية، وطريقة لتمكين الشعب من ممارسة السيادة على مقدراته، وإشراك الشعب في صياغة نمط حياته من خلال توجيه السياسة والتأثير في عملية الحكم بأوسع معانيها، لأنه هو المؤسسة الأكثر ارتباطا بالجمهور وانفتاحا عليه، حيث تدور مناقشاته، على تنوعها، في مناخ من الشفافية والعلنية، لأن السمة المميزة له كأحد مؤسسات الحكم الديمقراطي، هي أن مناقشاته تكون معروضة أمام الجمهور، لأنه هيكل نيابي يعبر عن مطالب وآراء المواطنين، وذلك بحكم أن البرلمان هو المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تضم عددا كبيرا من الأعضاء أكثر تنوعا من الناحية الجغرافية والسياسية والحزبية، ومن سيماته الرئيسية في تكوينه، أنه يعتمد على آلية الانتخاب.

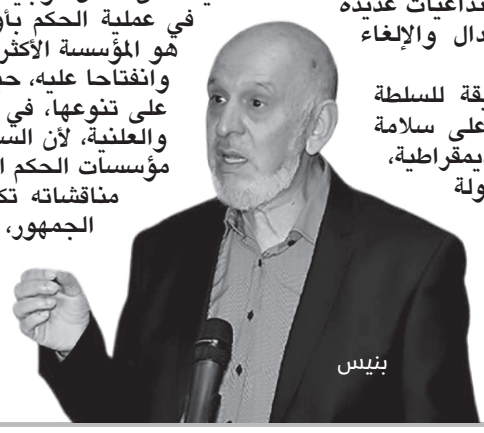

بنيس

مواصفات النائب والمستشار البرلماني للنيابة عن الأمة

من مواصفات البرلماني (نائبا كان أو مستشارا)، القوة بالجهر في قول الحقيقة ومعرفة تامة بحقيقة أمته، وأن يكون قويا في الدفاع عنها ولا يتركها لعصابات الفساد؛ فلم يتقدم للنيابة عن الأمة والتكلم باسمها والحديث عن آمالها وآلامها.. إلا من وثق في قوته، وأنه لن يخسرها بالوهن أمام عاديات الأيام.

والقوة هنا تحتمل كل ما يمكن أن يطلق على هذا الاسم؛ فهي القوة في العلم، والقوة في الحجة والبرهان، والقوة في محاربة الفساد، والقوة في عدم التهيب أمام الاستبداد، والقوة في التعبير عن منتظرات الشعب.. إذ يجب على البرلماني أن يزن تصرفاته كلها، فهو نائب عن الأمة المغربية بأكملها، بمعنى أنه خاطئ من يعتقد أن النائب يجب عليه أن يكون مرتبطا بدائرته الانتخابية، فهذه المهمة من اختصاص المنتخب الجماعي والقروي.

وتتراقص أمام البرلماني فرص الوجاهة والثروة، تتعرض لها المكاسب في كل واد، وتتزين فاتنة الدنيا مقبلة عليه عارضة نفسها، وهنا يجب على البرلماني أن يتذكر العهود والمواثيق، ويستحضر الأقوال والشعارات، وأنه مسؤول أمام ربه عن بضاعته التي دونها في أوراق الترشيح مزينا إياها بصورته ونبذة من سيرته، وقد يعجز البرلماني عن تحقيق ما وعد به، لفخاخ لا دراية له بها، وعراقيل لم تخطر على باله، والأمة ذكية تقف إلى جانبه وإن لم يحقق كل ما وعد به، ولكنها لن تغفر له أبدا أن يخونها، ويضعها في مزاد البيع والشراء لمن يعطي أكثر.

ومن الأمانة عدم التواطؤ على قسمة المال العام، والتغاضي عن النهب والاغتصاب، فتلك جريمة كبرى، وتقديم الناس نوابهم إنما هو توكيل منهم على فعل الخير وليس الإفساد، ولقد استأمنوهم على البلاد ولم يقدموهم لأنهم خونة، فإنهم أمناء ونواب ووكلاء عن الأمة، وليسوا ملائكة.

إن كل المطالب المعقولة للشعب المقهور هي الأولى في الواجب عند النائب والمستشار البرلماني، وليست النيابة عن الأمة فرصة للغنى والثراء الفاحش، ووسيلة للارتقاء الاجتماعي.

إن الشعب الذي خرج وهو يقول لبعض وجوه الفساد «ارحل»، وخرج يصرخ ولا يزال: «الشعب يريد إسقاط الفساد».. لن يستثنيك من مطالبته إذا ظهر له بالحجة القاطعة أنك سلكت سبيل المفسدين.

فمن كان له شرف مهمة النيابة عن الأمة، وجب عليه القيام بشؤون الشعب المقهور في قوته، فالأزمات نارها تكوي من لا يجدون حيلة ولا يهتدون إلى سبيل، وألا ينسى أن الأصل في عمله البرلماني هو أن يبدع الأساليب ويتفنن في الوسائل التي يدفع فيها فقر الفقراء، ومسكنة المساكين.

كما يجب على البرلماني أن يتصف بكل المعاني الإيجابية المرتبطة بالحريات العامة والكرامة ومحاربة الفساد والاستبداد.. إنها أدوار يجب على البرلماني أن يتصف بها ويستحضرها مع حلفائه أو معارضيه، وأن يؤدي دوره كاملا غير منقوص في التعبير والمشاركة والمساهمة والنهي عن الاعوجاج، لا يخاف لومة لائم، والاجتهاد في إحسان العمل ونفع الوطن والعباد، المهم هو أن يشعر الناس جميعا بأن سقف الحرية مرتفع، وأن هذه الحرية ملجمة بلجام المسؤولية، وأن النائب أهل للمهمة المنوطة به.

إننا نعيش في هذه الحياة الدنيا في تسارع عجيب، وتلاحق مذهل للولايات التشريعية واحدة بعد أخرى، وتنقضي الأيام، لكن أولئك الذين تشرفوا بثقة هذا الشعب، وفازوا بالمقعد البرلماني، إضافة إلى ما يحمله من تشريف ومكانة اجتماعية وتعويضات وامتيازات لا حصر لها.. إلا أنها في حقيقتها تكليف أكثر مما هي تشريف.

تكليف لمن أدرك أنه مسؤول أمام الله تعالى، ثم أمام المواطنين الذين تتعلق بهم تلك الواجبات والمسؤوليات والخدمات.

ومسؤول أمام نفسه، هل حقا أبرأ ذمته، ورضي عن مستوى أدائه قبل أن يطمح إلى أن يرضى عنه الآخرون.

تكليف أمام من كان على يقين أن المنصب مهما عظم، فإنه لا يدوم إلا وجه الله سبحانه وتعالى، فكما وصلك اليوم، فثمة من يترقب محطته القادمة ليصله أيضا ((وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ)).

جَميع القضايا العادلة، الوطنية والدولية، لا تقبل أنصاف الحلول، فإن كان عاجزا عن التمكين لها، فلا يكن بلاء على من انتخبوه للنيابة عنهم.

وللتاريخ: فقد تقلد خلال الولايات التشريعية السابقة مهام النيابة عن الأمة شخصيات مغربية شهد لها التاريخ بالوطنية الخالصة، والدفاع المستميت عن قضايا المواطنين، والزهد عن طلب الدنيا والرغبة في متاعها وملذاتها.

خـاص

هل يكون الطريق الرابع هو الحل لمشاكـل المـغـرب ؟

شهد المغرب خلال العقدين الأخيرين تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، أعادت تشكيل علاقة الأفراد بالمؤسسات، ورسمت خرائط جديدة للمطالب الاجتماعية ولأشكال الفعل العمومي.. فقد تبلورت داخل المجتمع ديناميات متعددة، بعضها احتجاجي أمام اختلالات العدالة الاجتماعية والمجالية، وبعضها حواري يسعى إلى إنتاج رؤية تفكير جماعي بديلا عن المقاربات القطاعية أو التقنوية المحضة.

ضمن هذا السياق، ظهر مشروع «الطريق الرابع» بوصفه أفقا اجتماعيا وثقافيا ومواطناتيا، لا يدعي تمثيلا إيديولوجيا مغلقا، ولا يتخذ شكل تنظيم هرمي كلاسيكي، بل يشتغل كـ»مسار معرفي وترافعي وميداني لبناء مغرب المستقبل على أساس قيم المشاركة، العدالة، الكرامة، وبناء المعنى المشترك».

ونحن نتطرق لهذا الموضوع في إطار محاولة فهم تشكل مشروع «الطريق الرابع» لا باعتباره حدثا طارئا أو مبادرة منفصلة عن سياقها، بل بوصفه ثمرة مسار تراكمي من التحولات الثقافية والحقوقية والمجالية التي شهدها المغرب خلال العقد الأخير؛ فالرهان هنا لا ينحصر في تتبّع زمني للوقائع، بل في تحليل البُنى المحركة للفعل، وأنماط الوعي، وأشكال التنظيم التي أخذت تتبلور تدريجيا داخل المجتمع، ومن تم تفكيك الجذور العميقة للمشروع، واستكشاف شروط إمكان ظهوره، وتحديد نسقه المفهومي وسبل تجسّده في الفعل العمومي، باعتباره دينامية تاريخية واجتماعية في طور التشكل المستمر.

بقلم: المصطفى **المريزق**
مؤسس «الطريق الرابع»

سياق التحولات الاجتماعية والسياسية بعد 2011

أفرزت السنوات التي تلت 2011، حالة جديدة من الوعي الاجتماعي بالمواطنة وبالحقوق، وبحدود النموذج التنموي القائم؛ فقد أصبح واضحا أن:

1) المسألة الاجتماعية (التفاوت، البطالة، الاستبعاد، الاغتراب وهشاشة عيش الحاشية السفلى) لم تعد قابلة للحل عبر المقاربات التقنية وحدها؛

2) العدالة المجالية تحوّلت من مطلب ثانوي إلى شرط بنيوي لإعادة إدماج «الحاشية السفلى» في الدورة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛

3) الثقة بين المواطن والمؤسسات تحتاج إلى إعادة بناء على أسس المشاركة والاعتراف المتبادل بدل العلاقة العمودية التقليدية.

كما برز جيل جديد من الفاعلين؛

• نشأ في إطار فضاءات نقاش غير حزبية؛

• يعتمد المعرفة والتكوين والتأطير والمبادرات الميدانية بدل الشعارات؛

• ويبحث عن مسارات فعل جديدة خارج الثنائية المتجاوزة؛ المعارضة الاحتجاجية مقابل المشاركة المؤسساتية التقليدية.

من داخل هذا المشهد، بدأت تتشكل النواة الأولى لما سيصبح لاحقا «الطريق الرابع».

الديناميات التأسيسية (2016–2020)

في سنة 2011، تم تأسيس أرضية «مرصد الهجرات الدولية وحقوق الإنسان» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس (نظمت إلى حدود اليوم 14 مؤتمرا بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر الذي يصادف 14 دجنبر من كل سنة)، وفي عام 2013، تم تأسيس «المنتدى الوطني للمدينة» FNV، الذي نظم 4 مؤتمرات دولية بحضور ممثل الأمم المتحدة والعديد من سفراء الدول الشقيقة، ووزراء وبرلمانيين وهيئات سياسية، حقوقية، نقابية، ثقافية مدنية، أكاديمية وجمعوية، كما أطلقت تجربة «قافلة المدينة»، التي زارت أزيد من مدينة.

ومع مطلع سنة 2016، انطلقت سلسلة من التجارب الحوارية والفكرية والميدانية، أبرزها:

1) «الجامعة الشعبية» مكناس: فضاء لتعميم المعرفة وتكريس العدالة المعرفية كحق أساسي من حقوق الإنسان، بعيدا عن الاحتكار الأكاديمي والامتياز الثقافي؛

2) حركة «قادمون وقادرون-مغرب المستقبل»: دينامية اجتماعية مواطنة امتدت إلى عدد كبير من المناطق (56 منطقة)، واشتغلت على قضايا العدالة المجالية، العدالة الضريبية، التنمية المحلية؛

3) مختبرات «التفكير والحوار» التي جمعت مثقفين وباحثين وطلابا وممارسين ميدانيين حول سؤال المعنى وسبل التغيير العمومي الهادئ؛ المقهى الثقافي مكناس نموذجا، استضاف ما يقرب عن 20 مثقفا ومفكرا والعديد من الباحثين من مختلف حقول المعرفة والتخصصات.

فقد كانت هذه المبادرات تتقدّم وفق منطق التراكم الهادئ، أي بناء الوعي قبل بناء الخطاب، وبناء الخطاب قبل بناء التنظيم، وبناء التنظيم قبل الانتقال إلى الفعل التأثيري المؤسسي.

وهنا تتضح الطبيعة التراكمية للمسار؛ فهو لا يقوم على القفز فوق الواقع أو تغييره بشكل فجائي، بل على إعادة بناء تدريجية لشروط إنتاج القرار والنقاش العمومي.

من الحراك الميداني إلى بناء المفهـــوم.. ظـــهور «الطريق الرابع»

مع تراكم التجارب، ظهر وعي مشترك مفاده أن المطلوب ليس مجرد احتجاج على الأعطاب، ولا مجرد تحديث إداري من فوق، بل تأسيس أفق جديد لبناء الدولة الاجتماعية الفعلية. هكذا بلور الفاعلون تعبير «الطريق الرابع» باعتباره:

• طريقا معرفيا: يعيد الاعتبار للمعرفة بوصفها قوة للتحرير، والفهم، والتوعية، والتدبير، وليست مجرد ترف ثقافي؛

• طريقا اجتماعيا: يستعيد المجال الترابي كمحرك للفعل، بدل مركزية العاصمة وحدها؛

• طريقا حقوقيا: يقوم على أن الكرامة ليست مطلبا أخلاقيا، بل شرطا لبناء الثقة العمومية؛

• طريقا ثقافيا: يفتح سؤال الهوية في زمن الرقمنة والعولمة على أفق تعددي خلاق.

إنه مسار إعادة تأسيس معنى العيش المشترك في مغرب المستقبل..

نموذج الفعل: من التفكير إلى التأثير

استند «الطريق الرابع» إلى 5 آليات عملية عبر أرضية مرصد الهجرة، المنتدى الوطني للمدينة، حركة قادمون وقادرون-مغرب المستقبل، الجامعة الشعبية مكناس/المغربية، المقهى الثقافي مكناس، وصولا إلى التشبيك المجالي، والترافع المؤسسي، من خلال:

1) التكوين والتأطير: حلقات النقاش ومساهمات في النقاش العمومي بمناسبة تنظيم مناظرات ولقاءات إقليمية وطنية ودولية، مذكرات ترافعية (حول النموذج التنموي، ومذكرة حول واقع الصحة بفجيج وجهت إلى الديوان الملكي، بيانات ونداءات حول واقع التفاوتات الاجتماعية بجهة بني ملال، وجهة فاس مكناس، والعديد من مناطق الأطلس المتوسط).

2) إنتاج وتعميم المعرفة النقدية: ربط المدن ومغرب الجبل والواحات والسهول والسهوب.. بمنطق العدالة المجالية، وتحويل الاقتراحات إلى تأثير فعلي داخل السياسات.

فبدل ردود الفعل، اعتمد المشروع منطق الفعل المبادر: اقتراح قبل الاحتجاج، بناء قبل المطالبة.

نحو مغرب المستقبل.. الرهانات والآفاق

يقترح «الطريق الرابع» اليوم تصورا واضحا لأفق مغرب المستقبل، يرتكز على:

1) دولة اجتماعية فعلية تضمن الحق في الخدمات والعدالة في توزيع الثروة والفرص؛

2) مجتمع مواطن قادر على صنع المعنى والمشاركة في القرار العمومي؛

3) نموذج تنموي مجالي ينطلق من الهامش لا من المركز فقط؛

4) تجديد الثقافة السياسية على أسس الثقة والحوار والمسؤولية المشتركة.

بهذا المعنى، لا يقدم «الطريق الرابع» وعدا جاهزا، بل مسارا مفتوحا لبناء المستقبل.

وفي الختام؛

إن «الطريق الرابع» ليس تنظيما ولا شعارا، ولا برنامجا انتخابيا، بل زمن جديد في التفكير والعمل؛ فهو انتقال من الحكم على الواقع إلى بنائه، ومن الانتظار إلى المبادرة، ومن الاصطفاف إلى التشارك.. إنه تاريخ يُكتب من الأسفل إلى الأعلى، من المواطن إلى المؤسسة، من الهامش إلى المركز، ومن المعرفة إلى السياسة.

فالرهان في النهاية هو بناء المعنى قبل بناء السلطة، وبناء الإنسان قبل بناء الهندسة، وهذا ما يجعل «الطريق الرابع» مشروعا مفتوحا، قابلا للكتابة المستمرة من طرف المجتمع نفسه.

ملحوظة: يواصل «الطريق الرابع» مساره عبر دينامية «الطريق الرابع: رؤية والتزام»، منذ مطلع الأسبوع الماضي، من خلال سلسلة لقاءاتها التشاورية مع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات المقبلة، في خطوة تهدف إلى بناء جسور التواصل حول قضايا الشأن الوطني. هذه الجولات الميدانية شملت تسليم المذكرة الرسمية إلى أربعة أحزاب رئيسية حتى الآن، وهي: حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب التجمع الوطني للأحرار، وهناك مواعيد مقررة لزيارة أحزاب سياسية أخرى خلال الأيام المقبلة من أجل استكمال مسار التشاور واللقاءات، وذلك تمهيدا لعقد ندوة صحفية وطنية مخصصة لتقديم المذكرة للرأي العام وبسط أهم خلاصات هذه اللقاءات.

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

الراشيدية

قبائل أيت خباش ترفض تحفيظ رمال مرزوكة والذاكرة لا تسقط بالتقادم

= الأسبوع

نظمت ساكنة قبيلة أيت خباش ومرزوكة بجماعة الطاوس إقليم الراشيدية، وقفة احتجاجية ومسيرة بالسيارات، رفضا لقرار تحفيظ رمال مرزوكة التي تعتبر الإرث التاريخي للساكنة، كما تعتبرها أرضا سلالية رعوية مرتبطة تاريخيا بساكنة القبائل.

ورفضت الساكنة قرار تحفيظ الأرض لكونها أرض الأجداد وملكا جماعيا للقبيلة مؤكدة ارتباطها بالأرض منذ مئات السنين، معتبرين أن تمليك وتحفيظ أراضي منطقة مرزوكة قرار غير مقبول، ولا يستحضر حقوق الساكنة المحلية التي تعيش في مجال الصحراء الذي يشكل جزء من تاريخها وتراثها، ويؤكد ارتباطها بالأرض.

وتطالب ساكنة أيت خباش بالحوار الجاد وإشراك ممثلي السكان في تدبير القرارات المتعلقة بمستقبل الأراضي الجماعية المتنازع عليها، خاصة وأن رمال مرزوكة تعتبر مورد رزق لساكنة القبائل، التي لها حقوق تاريخية ومجالية في المنطقة، ولا يمكن انتزاع الأراضي منها وتحويلها إلى مستثمرين آخرين دون استحضار خصوصية المنطقة وأهلها.

ويرى العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، أن رمال مرزوكة تعتبر إرثا تاريخيا لا يمكن تفويته إلى الخواص، فهذه الأراضي عاشت فوقها قبائل صحراوية لا يمكن تهجيرها أو انتزاعها منها، خاصة وأن العديد من سكان المنطقة (حوالي عشرات الآلاف) يستغلون الأراضي السلالية في رعي المواشي والإبل، والقيام بالأنشطة التقليدية، ما يتطلب مراعاة خصوصية المنطقة وإدماج الساكنة في أي مخططات سياحية أو تنموية.

وتطالب الساكنة باحترام المساطر القانونية وحماية ذوي الحقوق وتفادي أي احتقان اجتماعي، مؤكدة أن الأرض إرث تاريخي توارثته الأجيال وظلت مرتبطة بأبناء المنطقة باعتبارها جزء من هويتهم الجماعية ومجالا لممارسة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

مختصرات شمالية

تتواصل معاناة المرضى والمرتفقين بالمستشفى الجهوي متعدد التخصصات بتطوان في ظل غياب خط للنقل الحضري يربط المؤسسة الصحية بالأحياء الشعبية. ويطالب عدد من المواطنين الجهات المعنية، بتخصيص خط للحافلات يخفف عنهم مشقة التنقل، خاصة بالنسبة لذوي الدخل المحدود، الذين يضطرون للاعتماد على سيارات الأجرة ذات التكلفة المرتفعة، نظرا لبعد المستشفى عن معظم الأحياء السكنية.

أعادت حادثة سير خطيرة شهدها الشارع المؤدي إلى كورنيش مارتيل، مؤخرا، النقاش حول تنامي حوادث الدراجات النارية ومدى فعالية الإجراءات المتخذة للحد منها؛ فقد أسفر اصطدام دراجة نارية بفتاة عن إصابات بليغة انتهت ببتر إحدى ساقي الضحية، فيما أصيب سائق الدراجة بكسور خطيرة، قبل أن يتم نقل الطرفين على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاجات الضرورية.

وتثير هذه الحادثة، إلى جانب حوادث مماثلة، مطالب بتشديد المراقبة المرورية، وتطبيق القانون بصرامة، والحد من السياقة المتهورة التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا لسلامة مستعملي الطريق، خاصة في المدن والمناطق السياحية.

لاحظ عدد من سكان مدن الشمال أن الملك محمد السادس يقضي جزءا من عطلته الصيفية هذا العام بمدينة طنجة، بعدما اعتاد خلال سنوات سابقة التواجد بمدينة المضيق حيث توجد إقامته الصيفية، كما أفاد عدد من المواطنين بأن الملك قام بزيارة قصيرة لإقامته بالمضيق قبل أن يعود إلى طنجة، حيث شوهد وهو يتجول في عدد من شوارع المدينة في أكثر من مناسبة، وسط أجواء من الفرح والترحيب بين الساكنة، التي عبرت عن سعادتها بتواجده بالمدينة.

مستشفى التخصصات بتطوان.. بناية حديثة تخفي اختلالات في التجهيز والتدبير

لم تمض سوى أسابيع قليلة على افتتاح المستشفى الجهوي للتخصصات بمدينة تطوان، حتى بدأت تتكشف اختلالات تطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى جاهزية هذا المشروع الصحي قبل دخوله الخدمة، وفق معطيات وشهادات متطابقة من مهنيين بالمؤسسة.

وحسب نفس المصادر، فإن انتقال الخدمات من مستشفى «سانية الرمل» تم في ظروف متسارعة دون استكمال توفير التجهيزات الطبية والموارد البشرية اللازمة، ذلك أن عددا من الأجهزة والمعدات الطبية جرى نقلها من المستشفى القديم في وقت كان من المرتقب أن يتوفر المستشفى الجديد على تجهيزات حديثة تتناسب مع مكانته كمؤسسة جهوية للتخصصات.

وتؤكد المصادر ذاتها، أن تعطل جهاز السكانير خلال الأيام الأولى من تشغيل المستشفى، أعاد إلى الواجهة التساؤل حول جاهزية البنية التقنية، في ظل الحديث عن خصاص في معدات أساسية وأقسام لا تزال تشتغل بإمكانات محدودة، وهو ما ينعكس، حسب مهنيين، على جودة الخدمات المقدمة للمرضى.

وفي موازاة ذلك، يعيش المستشفى على وقع احتقان مهني متصاعد، بعدما دخل عدد من الأطر الصحية في اعتصام مفتوح للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية وتسوية أوضاعهم الإدارية وتحسين ظروف العمل. ويرى المحتجون أن الأزمة لا تتعلق بالمطالب المادية فقط، بل تمتد إلى ما يعتبرونه اختلالات في التدبير، ونقصا في الموارد البشرية، وضعفا في الوسائل اللوجستية، مما يزيد من الضغط على العاملين ويؤثر في السير العادي للمرفق الصحي.

ويؤكد المحتجون أن الإدارة لم تفتح إلى حدود الآن حوارا مباشرا لمعالجة هذه الملفات، وهو ما ساهم في اتساع رقعة الاحتقان داخل المؤسسة، وفي المقابل، يرى متتبعون أن استمرار هذه الأوضاع قد يؤثر على أداء مستشفى يعول عليه لتعزيز العرض الصحي بجهة طنجة تطوان الحسيمة واستقبال آلاف المرضى المحالين من مختلف أقاليم الجهة.

المواطنون بالفنيدق يستنكرون تعبيد الشوارع وترك الأرصفة في وضعية متدهورة

أثار استمرار جماعة الفنيدق في إنجاز أشغال تعبيد عدد من الشوارع، موجة من الانتقادات في أوساط الساكنة، التي اعتبرت أن هذه المشاريع جاءت في وقت متأخر، مع اقتراب انتهاء الولاية الانتدابية للمجلس الجماعي، ما دفع العديد من المواطنين إلى وصفها بأنها تدخلات ذات طابع انتخابي أكثر منها رؤية تنموية.

ورغم الترحيب بتحسين حالة بعض الطرقات، فإن عددا من المواطنين عبروا عن استغرابهم من اقتصار الأشغال على تزفيت الشوارع دون مواكبتها بإعادة تهيئة الأرصفة، التي ظلت في أغلبها مهترئة ومتشققة، بل إن بعضها لا يزال محتلا من طرف أصحاب المحلات التجارية والباعة، الأمر الذي يعرقل حركة الراجلين ويجبرهم على السير وسط الطريق، رغم ما يشكله ذلك من مخاطر على سلامتهم.

كما اعتبر متتبعون للشأن المحلي، أن إنجاز مشاريع تعبيد الطرق دون إصلاح الأرصفة، وتجديد قنوات تصريف مياه الأمطار، وتحسين الإنارة والتشجير، يفرغ هذه الأشغال من بعدها التنموي، ويجعلها مجرد حلول جزئية لا تحقق التأهيل الحضري المنشود، ولا تواكب المعايير الحديثة في تهيئة الفضاءات العمومية.

وزادت صورة تداولها رئيس الجماعة على صفحته بأحد مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر فيها وهو يوثق حضوره بمواقع الأشغال، من حدة الجدل حيث رأى البعض أن التركيز على الجانب الدعائي لا ينسجم مع حجم الانتظارات التي يعلقها السكان على المجلس، خاصة ما يتعلق بمعالجة الإشكالات اليومية التي تؤرقهم.

وتطالب فعاليات مدنية ومواطنون الجماعة الترابية والسلطات المختصة، بعدم الاكتفاء بتعبيد الطرق، والعمل على إنجاز مشاريع منسجمة تضمن جودة الأشغال، وتحافظ على جمالية المدينة، وتحقق العدالة في توزيع الخدمات بين مختلف الأحياء، بدل الاكتفاء بحلول ظرفية لا تعالج أصل المشكل، ولا تستجيب لتطلعات الساكنة في مدينة نظيفة ومنظمة وآمنة.

كواليس جهوية

ورزازات

ترحيل المختلين والمشردين إلى ورزازات..
«اللي معندو هم تولدو لو حمارتو»

الأسبوع

عرفت مدينة ورزازات مؤخرا ارتفاع عدد المشردين والمختلين عقليا في شوارعها وأحيائها، مما جعل الساكنة تستغرب من توافد هؤلاء الذين جيء ببعضهم من مدن أخرى، خاصة مراكش وأكادير.

وقد أثارت هذه الظاهرة نقاشا كبيرا لدى الفاعلين الحقوقيين والمدنيين واستياء كبيرا لدى الساكنة، في ظل تكرار نقل المشردين إلى المدينة وتركهم في الشوارع يتجولون وسط الأحياء والأزقة ويطلبون الطعام والمساعدة، عوض وضعهم في مراكز اجتماعية للرعاية وتوفير خدمات صحية لهم.

وانتقدت فعاليات حقوقية تحويل مدينة ورزازات إلى وجهة لحل المشكلات الاجتماعية والإنسانية، مثل نقل المشردين والمختلين أو المهاجرين الأفارقة، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول الجهة المسؤولة عن نقل المختلين إلى المدينة التي تستعد لاستقبال أكبر مشروع سينمائي، حتى تتحول إلى قبلة للمخرجين من جديد والممثلين العالميين.

ويرى حقوقيون أن ترحيل المشردين والمختلين بدون توفير الإقامة لهم والمواكبة والرعاية، يعتبر انتهاكا حقوقيا، ويخالف المساطر القانونية التي تنص على ضرورة الرعاية الصحية لهذه الفئة، وفق الالتزامات التي وقع عليها المغرب والمواثيق الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية، وليس رميهم في مدينة أخرى بدون علاج أو الإدماج.

وتعاني ورزازات من خصاص كبير على مستوى البنيات المتخصصة في الصحة النفسية والإيواء، ومراكز الرعاية الاجتماعية القادرة على استقبال هؤلاء، وغياب المجتمع المدني الذي يشتغل في القطاع، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات لتوفير العلاج والمواكبة، خاصة وأن العديد من الأسر محدودة الدخل وتعتمد غالبا على أحد أقاربها في الخارج.

مراكش

مطالب بفسخ عقد شركة النظافة بتسلطانت

الأسبوع

لا زال ملف النظافة بجماعة تسلطانت التابعة لعمالة مراكش، يثير الجدل بعد خروج رئيس الجماعة بتصريحات ينفي فيها وجود أي أزمة في القطاع ويشكك في الصور المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص تراكم الأزبال وسط الأحياء والحاويات.

فقد اعتبر رئيس الجماعة أن مشكل النظافة والاختلالات التي يعرفها القطاع تعود إلى سنة 2019، بسبب الصعوبات في تدبير المرفق بعد انتهاء العقد مع الشركة المكلفة سنة 2022، ما أثار النقاش حول ضرورة البحث عن حلول ناجعة من أجل النهوض بقطاع النظافة وضمان استمرارية الخدمات للمواطنين.

وانتقد فاعلون محليون تساهل المجلس الجماعي مع الشركة المكلفة بالقطاع، وعدم حثها على الالتزام بدفتر التحملات والقيام بواجبها في تنظيف المدينة رغم صغر مساحتها، وتعزيز الدوريات وعمليات جمع الأزبال من الأحياء والدواوير والشوارع، مطالبين المجلس بالتجاوب مع مطالب المواطنين والوقوف على الاختلالات الميدانية للشركة ومعالجتها، عوض تبادل الاتهامات.

زاكورة

«باميون» يتدارسون مشاكل إقليم زاكورة.. فأين أصحاب الوعود الانتخابية ؟

الأسبوع

دعت فعاليات إقليمية وقيادية من حزب الأصالة والمعاصرة في مدينة زاكورة، إلى النهوض بالعدالة المجالية بالمنطقة، التي تعرف الكثير من الاختلالات في قطاعات أساسية، مثل التعليم والصحة والفلاحة والطرق والماء وظروف العيش..

وأكدت الفعاليات المشاركة في اللقاء التواصلي تحت شعار: «من أجل تعبئة مسؤولة تعز مكانة الحزب»، على ضرورة الاشتغال وفق مقاربة ميدانية ومسؤولة قريبة من انشغالات المواطنين وحاجياتهم، والعمل على معالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الإقليم على مستوى البنيات التحتية الضعيفة وقلة مشاريع التنمية التي يمكن أن تساهم في تحسين ظروف المواطنين.

وانتقدت قيادات «البام» المشاركة في اللقاء، الأحزاب التي تولت مسؤولية تدبير الشأن العام في إقليم زاكورة خلال السنوات الماضية، معتبرة أنها مسؤولة عن الاختلالات والتهميش الذي تعاني منه الساكنة في ظل غياب الالتزامات وعدم تنزيل العديد من البرامج المرتبطة بالعديد من القطاعات، مثل القطاع الفلاحي الذي يعاني من ندرة المياه بسبب الجفاف، وشدد المشاركون على ضرورة إنصاف إقليم زاكورة ورفع الظلم الذي تعاني منه الساكنة منذ سنوات، والتعبئة من أجل الترافع عن المنطقة وفسح المجال أمام الكفاءات المحلية والانفتاح عليها، ووضع الإقليم ضمن أولويات الحزب التنموية.

سطات

نقابيون يتهمون المديرية الإقليمية بسطات.. «لا تعويضات ولا هم يحزنون»

الأسبوع

قررت مكاتب نقابية محلية بإقليم سطات، التصعيد ضد المديرية الإقليمية للتعليم، بعد حالة الاحتقان التي تعيشها الشغيلة التعليمية بسبب تأخر المستحقات المالية وتأخر تسوية الملفات الإدارية العالقة.

وحمل التنسيق النقابي، المكون من الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم / التوجه الديمقراطي، والنقابة الوطنية للتعليم التابعة للفيدرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، (حمل) المسؤولية للمديرية الإقليمية، بسبب تعاملها بمنطق التسويف والتماطل في الاستجابة للحقوق المشروعة للأطر التربوية، وفق تعبيره، مشددا على ضرورة تسوية جميع المستحقات المالية العالقة برسم سنتي 2024 و2025، والمتعلقة بتعويضات الحراسة والتصحيح والمداولات والمداومة وباقي المهام المرتبطة بالامتحانات، مع ضمان صرف مستحقات سنة 2026 في آجالها القانونية، كما طالب بصرف تعويضات التنقل الخاصة بمديري المؤسسات التعليمية، ومستحقات الأعباء الإدارية للنظار والحراس العامين، ومعالجة الاقتطاعات التي مست أجور بعض المديرين، خصوصا المتقاعدين منهم، إلى جانب صرف التعويضات العينية لمسيري المصالح المادية والمالية، ومنحة جمعية مدرسة النجاح المرتبطة بالالتزامات المالية للمؤسسات.

ودعا التنسيق النقابي إلى احترام المقتضيات القانونية المنظمة لتدبير الموارد البشرية، خاصة ما يتعلق بعدم تكليف الأساتذة بمهام خارج أسلاكهم الأصلية، مع تحسين ظروف تنظيم تكوينات «مدارس الريادة»، عبر توفير فضاءات لائقة وظروف استقبال مناسبة وخدمات تستجيب للمعايير الصحية، حفاظا على كرامة نساء ورجال التعليم.

برادة

أكادير

مجلس جماعة أكادير والملفات الغامضة.. «حتى حاجة ما تفرح»

الأسبوع

يعرف مجلس جماعة أكادير العديد من الخلافات والنقاش حول عملية تدبير العديد من الملفات التي يشوبها الغموض من قبل المجلس المسير الذي يرأسه عزيز أخنوش، في ظل الانتقادات التي توجهها المعارضة حول العديد من النقاط والملفات.

وقد انتقد محمد باكيري، عضو المجلس عن المعارضة، طريقة تعامل رئاسة المجلس مع العديد من الملفات، مشددا على ضرورة الشفافية والوضوح حول تدبيرها، منها ملف مشروع تصميم تهيئة عدد من أحياء المدينة، داعيا إلى اعتماد مقاربة تواصلية واضحة مع المواطنين، بما يضمن اطلاعهم على تفاصيل المشروع وتداعياته العمرانية والتنموية، خاصة وأن تصميم التهيئة يعتبر ورشا وطنيا يتطلب توضيح الأمور والمراحل مع السكان.

وسلط نفس المصدر الضوء على اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات المحلية، مطالبا بالشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين المدنيين في مختلف المجالات، لأن الدعم العمومي يتطلب معايير موضوعية تعتمد على الكفاءة والخبرة والتجربة.

وأشار المصدر ذاته إلى تأخر المجلس في إنجاز المركب الجهوي المخصص للأشخاص بدون مأوى، لأن المشروع يلقى أهمية اجتماعية تتطلب العمل على إخراجه للوجود، إلى جانب اختلالات تدبير إحدى الجمعيات لملجأ الكلاب الضالة.

أخنوش

كواليس جهوية

خنيفرة

قطع الماء عقاب جماعي للمواطنين.. «الله يهدي المسؤولين»

= الأسبوع

تشتكي ساكنة مولاي بوعزة بخنيفرة من انقطاع الماء الصالح للشرب عن المنازل بشكل متكرر، وغياب الإشعار أو التواصل مع الناس لإخبارهم بمواعيد الانقطاع حتى يتمكنوا من التزود بالحاجيات الأساسية من المياه.

وتحمل الساكنة مسؤولية الانقطاعات المتكررة للشركة الجهوية متعددة الخدمات، والتي تأتي في ظل ارتفاع درجات الحرارة، منتقدين غياب التواصل من قبل الجهة المسؤولة لإشعار الناس بفترة الانقطاع حتى يكونوا على علم ويتخذوا الاحتياطات اللازمة.

وعبر العديد من المواطنين عن استنكارهم من طريقة تعامل الشركة الجهوية معهم، بسبب إيقاف التزود بالماء، ما يجعل الناس في حيرة من أمرهم ينتظرون موعد وصول الماء دون موعد محدد، وبدون احترام للحق في التزود بالماء، رغم أنهم يؤدون ما عليهم من فواتير في موعدها من أجل الحصول على هذه الخدمة.

ويطالب السكان الشركة المسؤولة عن تدبير قطاع الماء، بتحمل مسؤوليتها في تدبير هذا القطاع الهام، والتواصل مع المواطنين بشكل مباشر أو عبر إخبار السلطات حتى تتمكن من إشعار الناس بموعد انقطاع المياه، ليتمكنوا من تخزين ما يقضون به أغراضهم.

طنجة

احتلال الملك العام بمغوغة «على عينك يا بن عدي»

= الأسبوع

تحولت منطقة بنكيران في مقاطعة مغوغة بطنجة، إلى فضاء لتنامي احتلال الملك العمومي من طرف بعض الأشخاص، الذين يقطعون الطريق عبر وضع حواجز إسمنتية وحديدية لصنع موقف لسياراتهم بشكل غير قانوني، وفي تحدي للساكنة الرافضة لمثل هذه السلوكات.

وقد عبرت الساكنة عن غضبها من استمرار احتلال الفضاءات العمومية والشوارع من قبل هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون الملك العام في ملكيتهم، في تحد للجميع والسيطرة على الحي، مما يشكل عائقا أمام حركة السير والجولان ويحرم المواطنين من حرية التنقل في الشوارع والفضاءات العمومية.

ويرفض الأشخاص الذين احتلوا أماكن عمومية وحولوها لمواقف للسيارات، دعوات السكان والمواطنين معتبرين أنفسهم فوق القانون، حيث تجري هذه الممارسات أمام أعين السلطة المحلية، التي تتلقى شكايات المواطنين وتقوم بين الفينة والأخرى ببعض الحملات الموسمية، مما يتطلب اتخاذ تدابير قانونية ومعاقبة المخالفين بالغرامات المالية أو متابعتهم قضائيا.

وتدعو الساكنة السلطات ومسؤولي الجماعة والمصالح الأمنية، إلى التدخل من أجل إيقاف هذه الفوضى، لإنهاء احتلال الملك العمومي وتحرير مخالفات في حق من قاموا بتحويل فضاءات عامة إلى ملكية خاصة.

الفقيه بنصالح

أعضاء مستقلون يتهمون جمعيات بالاصطفاف السياسي

= الأسبوع

قدم مجموعة من الأعضاء بالجماعة الترابية سيدي حمادي، التابعة لإقليم الفقيه بنصالح، استقالتهم من المجلس احتجاجا على سوء تدبير الشأن المحلي وتعبيرا عن موقف سياسي لهم تجاه طريقة تدبير الجماعة.

وانتقد الأعضاء المستقلون في بيانهم تدخل جمعيات المجتمع المدني في الشأن السياسي، في ظل الخلاف والنقاش الدائر حول تدبير الشأن المحلي، معتبرين أن عريضة الجمعيات لا تمثل العمل المدني المستقل، وتعد توظيفا سياسيا وانتخابيا، يتنافى مع أدوار المجتمع المدني الذي يقتصر دوره على تقديم الاقتراحات.

واعتبر المستشارون أن استقلالية المجتمع المدني تعتبر من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الحكامة المحلية، رافضين اصطفاف الجمعيات لأهداف سياسية، مما يفقدها مصداقيتها ويؤثر على قدراتها في الترافع من أجل مصالح الساكنة وممارسة أدوارها الرقابية بشكل موضوعي ومحايد.

ودعا الأعضاء المستقيلون إلى نقاش محلي حول تدبير الجماعات بعيدا عن الاتهامات والحسابات، والوقوف على الإشكالات الحقيقية التي تعتري التنمية المحلية، والعمل على معالجتها في إطار الحوار بين المنتخبين ورئاسة المجلس والمجتمع المدني.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

بطء استكمال الأشغال يفاقم معاناة مستعملي طريق رئيسية بوجدة

رغم انتهاء أشغال إصلاح وتحديث شبكة الماء الصالح للشرب، لا تزال الطريق الرابطة بين شارعي إدريس الأكبر ويعقوب المنصور بمدينة وجدة، في انتظار استكمال عملية إعادة التهيئة والترفيت، ما يطرح علامات استفهام حول أسباب هذا التأخر، خاصة وأن المقطع يعد من المحاور الطرقية الحيوية التي تشهد حركة سير كثيفة على مدار اليوم.

وتظهر المعاينة الميدانية استمرار وجود أجزاء محفورة وأخرى مغطاة بالحصى والأتربة، إلى جانب بقايا الأشغال التي لم تُزل بعد، وهو ما يؤثر على انسيابية المرور ويزيد من معاناة مستعملي الطريق، لا سيما مع الارتفاع المرتقب في حركة التنقل خلال فصل الصيف تزامنا مع عودة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

ويؤكد عدد من المواطنين ومستعملي هذا المحور الطرقي أن تأخر إعادة الترفيت تتسبب في تضرر بعض المركبات نتيجة الحفر والفوارق في مستوى الطريق، فضلا عن انتشار الغبار الذي يزعج الساكنة المجاورة، مطالبين الجهات المعنية والشركة المكلفة، بالإسراع في استكمال الأشغال ووضع حد لهذا الوضع.

ويرى متتبعون للشأن المحلي، أن إنجاز مشاريع البنية التحتية، سواء المتعلقة بشبكات الماء أو الكهرباء أو التطهير، يجب أن يواكبه استكمال فوري لأشغال إصلاح الطرق، بما يضمن سلامة المواطنين ويحافظ على جودة المرافق العمومية، ويجنب المدينة تكرار مثل هذه الاختلالات.

مشروع استراتيجي بدون تنظيم قانوني

يواصل مشروع تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي بالمغرب، التقدم على المستوى الميداني، في مقابل استمرار غياب إطار قانوني ينظم القطاع، رغم تعاقب عدة حكومات على هذا الملف منذ عهد حكومة عباس الفاسي، ويتجلى هذا التقدم في تهيئة ميناء الناظور غرب المتوسط، وإطلاق إجراءات استئجار وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تغييزه (FSRU).

وتستهدف خارطة الطريق الوطنية للغاز الطبيعي (2025-2030) تحويل ميناء الناظور غرب المتوسط إلى منصة استراتيجية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال وتعزيز الأمن الطاقي، إلا أن إطلاق طلبات إبداء الاهتمام قبل استكمال الإطار القانوني، يثير التساؤل بشأن وضوح البيئة التنظيمية، وقد يؤثر في جاذبية المشروع بالنسبة للمستثمرين.

ويعود تأخر تنظيم القطاع، إلى تعثر مبادرات تشريعية سابقة، أبرزها مشروع «المدونة الغازية» الذي قدمه الوزير الأسبق عبد القادر اعمارة سنة 2015، لتنظيم القطاع وربطه بقطاعي الكهرباء والصناعة، غير أنه لم يصدر بشكل رسمي، ما أبقى قطاع الغاز دون مرجعية قانونية متكاملة.

رهان على الشراكة المغربية-الفرنسية في زيارة رئيس الـوزراء لوكـورنو

لوكورنو

العيون. الأسبوع

شكل الدعم الفرنسي الواضح لمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، منعطفا مهما في مسار العلاقات بين الرباط وباريس، فاتحا صفحة جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، في إطار شراكة متجددة تقوم على الثقة والمصالح المشتركة.

في هذا السياق، يستعد رئيس الـوزراء الـفرنسي، سيباستيان لـوكورنو، للقيام بـزيـارة رسمية للمغرب يومي 15 و16 يوليوز، فـي أول زيـارة لـه مـنـذ توليه رئاسة الحكومة، حيث سيجري مباحثات مع رئيس الحكومة عزيز أخنوش، قبل أن يترأس الجانبان أشغال الدورة العليا المشتركة المغربية الفرنسية، التي ستتوج بالتوقيع على اتفاقيات جديدة تشمل قطاعات الاقتصاد والاستثمار والصناعة والأمن والتعليم.

وتأتي هذه الزيارة امتدادا للدينامية التي أطلقتها الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمغرب، والتي عززت التقارب بين البلدين ورسخت الموقف الفرنسي الداعم لمغربية الصحراء، كما تندرج ضمن سلسلة من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى التي تعكس الإرادة المشتركة للانتقال من مرحلة إعادة بناء الثقة إلى مرحلة تنفيذ مشاريع استراتيجية ملموسة.

ويرى متابعون أن زيـارة رئيس الـوزراء الفرنسي لبلادنا تكتسي أهمية خاصة، لكونها تمهد لزيارة الدولة المرتقبة التي سيقوم بها الملك محمد السادس إلى فرنسا، والتي ينتظر أن تمنح زخما جديدا للشراكة المغربية الفرنسية، وتعزز التنسيق بين البلدين في القضايا الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الأمن والتنمية والاستثمار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا.

وتؤكد هذه الدينامية المتسارعة أن العلاقات بين المغرب وفرنسا دخلت مرحلة جديدة قوامها الشراكة الاستراتيجية والتعاون العملي، بما يعكس المكانة المتقدمة التي يحتلها المغرب في السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، ويكرس دعما متزايدا للوحدة الترابية للمملكة ومبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الإطار الأكثر جدية وواقعية لتسوية النزاع حول الصحراء.

تلكس

شهدت جزر الكناري إنقاذ أكبر قارب مطاطي يُسجل في تاريخ الهجرة نحو الأرخبيل، بعدما أبحر من سواحل طانطان وعلى متنه 123 مهاجرا، بينهم 101 رجلا و9 نساء و12 قاصرا، وتمت عملية الإنقاذ على بعد 72 كيلومترا من مدينة أريسيف، في حين لا تتجاوز الحمولة المعتادة لمثل هذه القوارب 80 شخصا، ما يعكس حجم المخاطر التي واجهها ركابه.

الدرهم يعلن عودته إلى المعترك السياسي

بوجدور. الأسبوع

بعد أن سبق له الترشح في سيدي إفني والعيون والمرسى ثم الداخلة، وأخيرا ببوجدور، بألوان أحزاب الأحـرار والاتـحـاد الاشـتـراكـي، أعلن حسن الـدرهـم عزمه خوض الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مـؤكـدا أن قـــراره جـاء استجابة لنداءات متكررة من الساكنة وفعاليات مـحـلـيـة دعـــت إلـى مواصلة تحمل المسؤولية والدفاع عن مصالح المواطنين.

وأوضح الدرهم، أن قناعته السابقة بإفساح المجال أمام الشباب تغيّرت، بفعل المستجدات ومـحـاولات ما وصفه بـ«لوبيات الفساد» التأثير في القرار، مشددا على أن ترشحه يهدف إلى خدمة الصالح العام، ومواصلة العمل بقيم القرب والإنصات والتنافس الشريف واحترام إرادة الناخبين.

ولم يفصح حسن الدرهم في بلاغه المنشور بصفحته الرسمية عن الإقليم الذي سيترشح فيه، مما ترك العديد من التأويلات..

الدرهم

آخر تحركات البوليساريو في إفريقيا..

الكركرات. الأسبوع

تشير الجولة الأخيرة التي قام بها ما يسمى بـ«وزير خارجية» جبهة البوليساريو في عدد من الدول الإفريقية، إلى محاولة للحفاظ على شبكة الحلفاء التقليديين أكثر من كونها تعكس توسعا في نفوذ الجبهة داخل القارة؛ فقد شملت الزيارة دولا عرفت تاريخيا بمواقفها الداعمة للبوليساريو، دون أن تسفر عن أي تحول دبلوماسي جديد أو مكاسب نوعية.

وتأتي هذه التحركات في سياق تراجع الدعم الذي حظيت به الجبهة خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع تنامي التأييد الدولي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها أساسا جديا وواقعيا لتسوية النزاع، إلى جانب التطورات التي شهدتها مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية.

كما أظهرت بعض محطات الجولة محدودية الزخم الدبلوماسي الذي تراهن عليه الجبهة، وهو ما يراه مراقبون مؤشرا على تقلص هامش تحركها مقارنة بسنوات سابقة.

في المقابل، واصل المغرب تعزيز حضوره داخل القارة الإفريقية من خلال توسيع شراكاته الاقتصادية والاستثمارية، وتقوية تعاونه مع عدد من الدول الإفريقية، فضلا عن افتتاح قنصليات عامة لعدد من الدول في مدينتي العيون والداخلة، وهو ما تعتبره الرباط تعبيرا عن تنامي الدعم لموقفها بشأن الصحراء.

وفي ظل هذه المعطيات، تبدو التحركات الأخيرة للبوليساريو أقرب إلى جهود للحفاظ على مواقف الحلفاء التقليديين، في وقت تشهد فيه الساحة الإقليمية والدولية تحولات متسارعة نحو مقاربات أكثر واقعية لتسوية هذا النزاع.

الإدريسي يستقيل من «التراكتور» بالسمارة

السمارة. الأسبوع

أعلن البرلماني صالح الإدريسي عن استقالته من جميع الهياكل التنظيمية لحزب الأصالة والمعاصرة، مؤكدا أن القرار جاء بعد تفكير وتشاور، كما كشف عن عزمه الإعلان قريبا عن حصيلته البرلمانية ووجهته السياسية الجديدة، مع التشديد على استمرار التزامه بخدمة ساكنة مدينة السمارة والدفاع عن مصالح الوطن، بغض النظر عن موقعه السياسي.

الإدريسي

الداخلة تستقطب اهتمام المؤسسات الأمريكية

الداخلة. الأسبوع

استقبل رئيس مجلس جهة الداخلة وادي الذهب، الخطاط ينجا، وفدا يضم مساعدين لأعضاء الكونغريس الأمريكي، في زيارة تعكس الاهتمام المتزايد الذي تحظى به الجهة على المستوى الدولي، باعتبارها نموذجا للتنمية والاستقرار، وبوابة استراتيجية نحو القارة الإفريقية.

وخلال اللقاء، قدم الخطاط عرضا حول أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تشهدها الجهة، في مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، والاستثمارات المرتبطة بالطاقات المتجددة، وقطاعي الصيد البحري والفلاحة، فضلا عن السياحة، وهي مشاريع تهدف إلى تعزيز جاذبية الجهة وترسيخ مكانتها كقطب اقتصادي واستثماري على الصعيدين الوطني والإفريقي.

كما شكل اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر بشأن فرص التعاون والشراكة المستقبلية، بما يدعم الدبلوماسية الترابية ويعزز حضور الجهة على الساحة الدولية.

ويؤكد استقبال وفود بهذا المستوى، تنامي اهتمام الشركاء الدوليين بما تحققه الجهة من مشاريع تنموية، وما توفره من فرص واعدة للاستثمار والانفتاح الاقتصادي.

ينجا الخطاط والوفد الأمريكي

جزر الكناري تفتح آفاقا جديدة للتعاون العلمي بين الضفتين

عبد الله جداد. العيون

في سياق الدينامية التي أعقبت الموقف الإسباني الداعم لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لتسوية النزاع الإقليمي، وهو ما أتاح فرصا أوسع لتطوير التعاون الأكاديمي والبحثي بين مؤسسات التعليم العالي بالجانبين، شكل توقيع جامعة ابن زهر اتفاقيتي شراكة مع جامعتي لاس بالماس ولاغونا الإسبانيتين، محطة أكاديمية ودبلوماسية بارزة، تؤكد تنامي التعاون العلمي بين المغرب وجزر الكناري، وتعكس التحول الإيجابي الذي تعرفه العلاقات بين البلدين في ظل مناخ جديد يقوم على الثقة والشراكة.

وتهدف الاتفاقية الموقعة بين جامعة ابن زهر وكلية علوم الصحة بجامعة لاس بالماس، إلى تعزيز التعاون في مجالات التكوين والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي والبحث السريري، بينما تركز الاتفاقية الثانية، الموقعة مع جامعة لاغونا، على تطوير التعاون في الإنسانيات الطبية، والأخلاقيات السريرية، والأنثروبولوجيا، إلى جانب تشجيع حركية الأساتذة والطلبة وإطلاق مشاريع بحثية مشتركة.

وصرح رئيس جامعة ابن زهر بهذا الخصوص، أن التعاون سيمتد إلى مجالات الاقتصاد الأزرق، والتغير المناخي، وتدبير الموارد المائية، والسياحة، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الرياضة، بما يعكس شمولية هذه الشراكة وآفاقها المستقبلية.

وتؤكد هذه الشراكات المكانة المتنامية لجامعة ابن زهر كفاعل أكاديمي دولي، وتعزز موقع مدينة العيون كقطب جامعي منفتح على محيطه الإفريقي والأوروبي، بما يجعل الدبلوماسية الأكاديمية رافعة للتعاون العلمي والتنمية المشتركة، وجسرا لترسيخ علاقات مغربية-إسبانية أكثر متانة في مختلف المجالات.

العدد: 1794 من 10 إلى 16 يوليوز 2026

الانتخابات المهنية 2026.. هل آن أوان إعادة ترتيب أولويات الحوار الاجتماعي؟

محمد **المعاشي**

تدخل الانتخابات المهنية لسنة 2026 مراحلها الحاسمة، ويستعد ممثلو الأجراء لاختتام ولايتهم الانتخابية، في الوقت الذي يتهيأ فيه المترشحون الجدد لعرض برامجهم الانتخابية على الأجراء قصد نيل ثقتهم وتمثيلهم خلال السنوات المقبلة. ومع كل استحقاق مهني، تعود إلى واجهة النقاش حصيلة ما تحقق من مطالب اجتماعية وما تعذر تحقيقه، كما تتجدد المطالب المرتبطة بالأجور، والتعويضات، والحماية الاجتماعية، وتحسين ظروف العمل، وغيرها من القضايا التي أفرزتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وما صاحبها من تراجع في القدرة الشرائية وارتفاع مستمر في كلفة المعيشة.. غير أن التوقف عند حصيلة هذه المطالب، يثير سؤالا آخر لا يقل أهمية: هل انشغل الحوار الاجتماعي، على المستوى القطاعي وداخل المقاولات خلال السنوات الماضية، بمعالجة المطالب الآنية التي يفرضها الواقع اليومي أكثر من انشغاله ببناء القواعد المؤسساتية التي تنظم الحياة المهنية للأجير على المدى البعيد ؟

فإذا كان الجواب عن هذا السؤال يقتضي نقاشا هادئا وموضوعيا، فإنه من المشروع أن نتساءل: كيف ظل تقنين المسار المهني، رغم ما يمثله من ركيزة للشفافية، والاستحقاق، وحكامة الموارد البشرية، غائبا عن أولويات الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي وداخل المقاولات؟ وكيف لم يتحول، إلى اليوم، إلى ورش تفاوضي دائم، وهو الذي يؤطر الترقية، والتكوين، والتنقل، وتقييم الأداء، وتحمل المسؤوليات، ويحدد، في نهاية المطاف، مسار الأجير داخل المؤسسة ؟

ولا يراد من هذا التساؤل التقليل من أهمية الملفات التي تصدرت جولات الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي وداخل المقاولات، ولا الانتقاص من الجهود التي بذلتها مختلف الأطراف، وإنما الدعوة إلى إعادة قراءة أولويات هذا الحوار، لأن بعض الملفات التي أصبحت تشكل ثوابت في الأجندة التفاوضية، وفي مقدمتها الأجور، وتحسين ظروف العمل، والحماية الاجتماعية، يمكن أن تشكل، إذا أحسن استثمارها، مدخلا لإدراج تقنين المسار المهني ضمن الأوراش البنيوية التي تستحق أن تحظى بنقاش مؤسساتي جاد.

ولعل ما يزيد من أهمية هذا الورش، أن أثاره لا تتوقف عند الحياة المهنية للأجير، بل تمتد إلى مرحلة التقاعد، حيث ينشغل كثير من الأجراء، طيلة سنوات عملهم، بأجرهم الشهري ومتطلبات حياتهم اليومية، ثم يفاجؤون عند الإحالة على التقاعد، بمعاش لا يرقى إلى مستوى ما كانوا يتطلعون إليه، في حين يرتبط جانب من هذا الواقع، في كثير من الأحيان، بمسار مهني لم تتح له فرصة التطور وفق قواعد واضحة ومستقرة.

وليس هذا الاستنتاج مجرد تصور نظري، وإنما هو خلاصة تجربة مهنية امتدت لسنوات طويلة، عايشت خلالها حالات عديدة لأجراء اكتشفوا بعد إحالتهم على التقاعد، أن المسار المهني لم يكن يؤثر فقط في ترقيتهم وأجورهم، بل كان له أثر مباشر في مستوى معاشاتهم أيضا.

من هنا، لا يهدف هذا المقال إلى تحميل المسؤولية لطرف دون آخر بقدر ما يسعى إلى فتح نقاش ظل غائبا أكثر مما ينبغي: هل آن الأوان لأن ينتقل الحوار الاجتماعي من التفاوض حول النتائج إلى التفاوض حول القواعد التي تصنع تلك النتائج؟ وهل تشكل الانتخابات المهنية لسنة 2026 فرصة لإدراج تقنين المسار المهني ضمن الأولويات الدائمة للحوار الاجتماعي المؤسساتي، باعتباره أحد أهم أوراش الحكامة الاجتماعية داخل المقاولة المغربية ؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين لن تتوقف عند نتائج الانتخابات المهنية في حد ذاتها، وإنما على مدى قدرة مختلف الفاعلين الاجتماعيين على الارتقاء بالحوار الاجتماعي، من تدبير المطالب الآنية إلى بناء الإصلاحات البنيوية، ومن منطق التفاوض حول الحقوق المكتسبة إلى منطق التوافق حول القواعد المؤطرة للمسار المهني؛ فذلك، في نهاية المطاف، هو المدخل الحقيقي لترسيخ الاستقرار المهني، وتعزيز الثقة داخل المقاولة، وضمان مسارات مهنية أكثر عدالة وشفافية، تنعكس آثارها الإيجابية على الأجير خلال حياته المهنية، وتمتد إلى مرحلة تقاعده.

لعل ما يزيد من أهمية ورش مراجعة حقوق الأجير، أن أثاره لا تتوقف عند الحياة المهنية للأجير، بل تمتد إلى مرحلة التقاعد، حيث ينشغل كثير من الأجراء، طيلة سنوات عملهم، بأجرهم الشهري ومتطلبات حياتهم اليومية، ثم يفاجؤون عند الإحالة على التقاعد، بمعاش لا يرقى إلى مستوى ما كانوا يتطلعون إليه، في حين يرتبط جانب من هذا الواقع، في كثير من الأحيان، بمسار مهني لم تتح له فرصة التطور وفق قواعد واضحة ومستقرة..

منتخبون بلا شهادات ولا تكوين..

عبد الإله **المرييح**

هل يُمكن لشخص ما أن يعمل في مجال من مجالات الحياة العامة بدون تكوين؟ بدون دراسة أو شهادة؟ بدون تكوين معترف به في مجال عمله؟ هل يمكن للمدرس أن يدرّس بدون ديبلوم يُثبت حصوله على قدر مُعيّن من المعرفة في المجال التربوي والتدريسي؟ هل يمكن لشخص يدعي مهنة التمريض أن يعمل في مستشفى أو مصحة بدون شهادة تمريض وتكوينات مختلفة؟ وقس على ذلك في كل المهن والحرف. نعم، لا يمكن للمرء أن يعمل في قطاع ما بلا دراية في ذلك القطاع، فما بالك بالمجال السياسي، وخصوصا منه مجال تدبير المنتخب للشأن العام؛ فهو المجال الوحيد الذي يستثنى من هذه القاعدة؟ كيف يعقل أن تسمح الدولة لبشر لا يتوفرون على أبسط شهادة (لا أقصد شهادة الدروس الابتدائية) أو تكوين أو معارف بالترشح في الانتخابات البرلمانية والجماعية، ليصبحوا مسؤولين يقررون في مصائر الناس؟ فالجماعات الترابية والبلاد بشكل أشمل تسير بترسانة من القوانين والنظم التي ليس من السهل الاطلاع عليها، قراءتها، استيعابها وتدبيرها وتطبيقها في الحياة الفعلية واليومية للمواطن، ومع ذلك تسمح الحكومة بالترشح لأناس ليست لهم أي معارف أو تكوين في مجال تدبير الشأن العام.

هذه واحدة من الكوارث التي تسببت في فساد مجال التمثيلية في المؤسسات المنتخبة وكرست التخلف والعشوائية في بلادنا؛ فالبرلمان والجماعات الترابية هي مؤسسات على قدر لا بأس به من التنظيم والتعقيد، فهي تقترح، تدرس، تعالج وتصادق على عدد كبير من القرارات الهامة وعلى رأسها القرارات المالية والتدبيرية المتعلقة بالمواطن، والجماعات الترابية تقرر في مصير ميزانيات ضخمة، ومع ذلك لا يتوفر عدد كبير جدا من منتخبي البرلمان والجماعات الترابية على شهادات هامة أو تكوين في المجال السياسي أو المالي أو التمثيلي أو الحزبي أو الجمعوي... إلخ (من الزنقة إلى التمثيلية)، فكيف يعقل لبشر من هذا النوع أن يتحملوا مسؤولية خطيرة كتدبير الشأن العام والمصادقة على المشاريع والاتفاقيات والقرارات وصرف الميزانيات، خصوصا مع ما نعرفه، مثلا، من طرق تدبير اجتماعات الدورات بالمجالس الجماعية المحلية، الإقليمية والجهوية، حيث أن أغلب المنتخبين لا يعرفون ماذا يناقشون، ينتظرون على أحر من الجمر نهاية الدورة ولا يفعلون شيئا آخر غير رفع أيديهم للتصويت لصالح أغلبية هذا الشخص أو ذاك.

ما السّر في كون المجال التمثيلي في بلادنا ظل على هذه الثغرة الكبيرة والخطيرة في المؤسسات المنتخبة لعدة عقود ؟

لا بد من استدراك هذا النقص الفادح بتشريع إجبارية حصول المترشح للانتخابات على مستوى لا بأس به من التكوين المعترف به، والكفايات واللغات من أجل دخول غمار الانتخابات، سواء البرلمانية أو الجماعية، كما لا بد من قطع الطريق على الأميين والانتهازيين والوصوليين والفراقشية، وإلا سنعمل فقط على تكريس وضعية فساد ينخر البلاد داخل المؤسسات المنتخبة، سواء في البرلمان أو الجماعات الترابية.. فهل من آذان صاغية ؟

ثقافة الاعتراف..

المختار **العلوي**

أصبح المغرب قبلة أنظار ومحط اهتمام العالم أجمع، نظرا للأداء الباهر المنقطع النظير والمميز للمنتخب الوطني لكرة القدم، والذي قوبل بأحسن تشجيع من الجمهور المغربي وحتى الأجنبي، وأحسن أداء للمواكبة الإعلامية بجميع قنواتها واتجاهاتها.

كما أصبحت هذه الدروس والعبر والملاحم تتناسل وتتدفق علينا بكثرة ووضوح كلما كان الأداء جيدا؛ فبالأمس كان الأداء للدبلوماسية المغربية مشرفا بصدور القرار الأممي لمجلس الأمن، فخرج المغاربة فرحين بنشوة النصر بهذا الأداء ومعهم ملكهم الهمام بخطابه السامي التاريخي الخالد بالمناسبة، كما لمسنا خروج المغاربة ليلا ونهارا، داخل وخارج المغرب، كلما فاز المنتخب ورافقت ذلك المكالمات الهاتفية ورسائل التشجيع للرياضي الأول الملك محمد السادس..

وتبعا لذلك، ما أحوجنا لأداء الفريق الحكومي والبرلماني والمحلي المقبل مثل أداء منتخب الكرة، وأن تمر الانتخابات بنجاح كبير وتحظى بهذا التشجيع داخل وخارج المغرب وتنال هذا الاهتمام المتزايد للعالم؛ ففي الوقت الذي نتكلم فيه عن أهمية الأداء المغربي، نستحضر ميزة أخرى يتميز بها المغرب، ألا وهي ثقافة الاعتراف والتطوع والتضامن.. فكم تضامن مغاربة الداخل والخارج في السراء والضراء مع منكوبي «كورونا» والزلزال والفيضانات.. ومع أشقائهم في غزة وغيرها في المناطق المنكوبة في المعمور.

فقد تطوع المغاربة في المسيرة الخضراء، وفي بناء المساجد على غرار مسجد الحسن الثاني المعلمة الكبرى، وتطوعوا في فعل الخير في جميع الميادين، كما تطوعوا في ترسيخ ثقافة الاعتراف عندما انساقوا من تلقاء أنفسهم في إقامة موائد رمضان المباركة، والتخفيف من مآسي ومعاناة إخوانهم جراء ظروف الثلج والبرد القارس في المناطق النائية والوعرة.

فالمستحيل ليس مغربيا ما دام هناك التحام بين القمة والقاعدة، وهناك ثورة الملك والشعب، انبعاث وتألق الشباب رجال ونساء الغد، لذلك فالمغرب له مصداقية تشاركية عالمية استراتيجية توجت بمصداقية الحكم الذاتي الذي سينزل إن شاء الله بعد الاستحقاقات المقبلة والمواعيد والتظاهرات العالمية المغربية.

لقد كانت لي الحظوة والشرف والسبق أن أشرت في أحد الأعداد السابقة من جريدة «الأسبوع» قبل انطلاق المونديال، إلى أن الناخب الوطني محمد وهبي سيكون ظاهرة المونديال؛ فمبروك علينا هذه البداية والباقي ما زال..

أي مستقبل للتعليم الجامعي في عصر الذكاء الاصطناعي ؟

عبده **حقي**

مما لا شك فيه أن مستقبل التعليم الجامعي لم يعد سؤالا مؤجلا إلى العقود المقبلة، بل أصبح قضية نعيشها كل يوم ونحن نتابع التحولات التي تُحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قاعات الدرس، وفي مختبرات البحث، وحتى في الطريقة التي يكتب بها الطلبة تقاريرهم ومشاريع بحوثهم.

أشعر بأن الجامعة تقف اليوم أمام منعطف تاريخي يشبه تلك اللحظات التي غيّرت فيها الطباعة وجه المعرفة، أو التي فتحت فيها شبكة الأنترنيت أبوابا جديدة للتعلم، غير أن ما يحدث الآن يبدو أكثر عمقا، لأننا لا نتعامل مع وسيلة جديدة لنقل المعرفة فحسب، بل مع أدوات قادرة على إنتاج النصوص، وتحليل البيانات، واقتراح الأفكار، والإجابة عن الأسئلة في ثوان معدودة، كلما تأملت هذا المشهد، ازددت اقتناعا بأن الأزمة الحقيقية ليست في وجود الذكاء الاصطناعي، وإنما في بقاء الجامعة حبيسة نماذج تعليمية تعود إلى القرن الماضي؛ فما زالت كثير من المؤسسات الجامعية تقيس نجاح الطالب بقدرته على حفظ المعلومات واسترجاعها في الامتحان بينما أصبحت تلك المعلومات متاحة بضغطة زر، بل إن الخوارزميات قادرة على تلخيصها وترتيبها وشرحها بلغات متعددة، لذلك لم يعد السؤال الذي يشغلنا هو: هل سيستخدم الطلبة الذكاء الاصطناعي؟ وإنما هل ستتمكن الجامعة من إعادة تعريف رسالتها في زمن أصبحت فيه المعرفة نفسها سلعة متاحة للجميع ؟

أعتقد أن الأستاذ الجامعي سيواجه خلال السنوات المقبلة اختبارا غير مسبوق. لقد اعتدنا أن يكون الأستاذ المصدر الأول للمعلومة، وصاحب السلطة العلمية داخل المدرج، أما اليوم، فإن الطالب يدخل القاعة وقد ناقش فكرة الدرس مع مساعد ذكي، واطلع على مراجع عالمية، وحصل على شروحات متعددة قبل أن يسمع المحاضرة، وهذا الواقع لا يقلل من قيمة الأستاذ، بل يدفعه إلى الانتقال من دور الملقن إلى دور الموجه، ومن ناقل المعرفة إلى صانع التفكير النقدي.

إنني لا أخشى أن يحل الذكاء الاصطناعي محل الأستاذ، لأن العلاقة الإنسانية في التعليم لا يمكن اختزالها في خوارزمية، فهناك الإلهام، والحوار، والقدرة على اكتشاف مواهب الطلبة، وإثارة فضولهم العلمي، وهي عناصر يصعب على أي نظام آلي أن يؤديها بالكفاءة نفسها، لكنني أخشى أن يفقد بعض الأساتذة قدرتهم على التكيف مع هذا التحول إذا ظلوا يرفضون التعامل مع التقنيات الجديدة باعتبارها تهديدا لا فرصة.

وفي المقابل، أجد نفسي أكثر قلقا بشأن وضعية الطالب؛ فالذكاء الاصطناعي يمنحه سرعة هائلة في إنجاز الواجبات، لكنه قد يسلبه متعة البحث، وصبر القراءة ومساقاتها المرهقة، ومشقة التفكير الطويل. لقد أصبحت بعض التقارير الجامعية تُنتج في دقائق، بينما كان إعدادها يستغرق شهورا أو أسابيع، وهذا يدفعني للتساؤل: هل نحن نصنع خريجين أكثر معرفة، أم أكثر اعتمادا على الآلة ؟

إنني أؤمن بأن الجامعة التي ستنجح في المستقبل هي تلك التي ستغير فلسفة التقييم بالكامل؛ فالامتحانات التي تعتمد على الحفظ ستفقد معناها تدريجيا، لأن أي نظام ذكي يستطيع تقديم الإجابة النموذجية بسرعة تفوق سرعة الإنسان، أما الاختبارات التي تقيس القدرة على التحليل، والنقد، والإبداع، والعمل الجماعي، وحل المشكلات الواقعية، فهي التي ستصبح المعيار الحقيقي للكفاءة الأكاديمية.

وأتصور أيضا أن البحث العلمي سيشهد ثورة غير مسبوقة، فالذكاء الاصطناعي أصبح قادرا على تحليل ملايين الوثائق العلمية في وقت وجيز، واكتشاف العلاقات بين البيانات، واقتراح فرضيات جديدة للباحثين، وهذا يعني أن الباحث الجامعي لن يقضي معظم وقته في جمع المعلومات، بل سيتفرغ أكثر للتفسير، والنقد، وابتكار الأسئلة الجديدة، وهنا تكمن القيمة الحقيقية للعقل البشري؛ فليست المشكلة في الوصول إلى المعلومة، وإنما في فهم معناها، وربطها بسياقاتها الإنسانية والاجتماعية والثقافية.

كما أن الحدود التقليدية بين التخصصات ستصبح أقل صلابة، فالطبيب سيحتاج لمعرفة أساسية بعلوم البيانات، والمهندس سيحتاج لفهم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والأديب سيجد نفسه مدعوا إلى استيعاب التحولات الرقمية التي تعيد تشكيل مفهوم الإبداع، لذلك لن تكون الجامعة الناجحة هي التي تكدس المقررات، بل التي تفتح جسورا بين العلوم المختلفة، وتُعد طالبا قادرا على التعلم المستمر طوال حياته.

ولا يمكنني الحديث عن مستقبل التعليم الجامعي دون التوقف عند البعد الأخلاقي؛ فالذكاء الاصطناعي يثير أسئلة معقدة حول الأمانة العلمية، والملكية الفكرية، وحقوق المؤلف، وحدود استخدام المساعدات الرقمية في إنجاز البحوث، وأرى أن الجامعة مطالبة بوضع مواثيق واضحة تحدد الاستخدام المشروع لهذه الأدوات، بحيث يتحول الذكاء الاصطناعي إلى شريك في التعلم لا إلى وسيلة للغش أو التحايل الأكاديمي.

وفي النهاية، يبقى اقتناعي راسخا بأن مستقبل التعليم الجامعي لن تصنعه الخوارزميات وحدها، بل سيصنعه الإنسان الذي يعرف كيف يستخدمها بحكمة، ويُخضعها لقيم العلم، وأخلاقيات البحث، ورسالة الجامعة في خدمة المجتمع والإنسانية.

> سيواجه الأستاذ الجامعي مستقبلا اختبارا غير مسبوق. **لقد اعتدنا أن يكون الأستاذ المصدر الأول للمعلومة، وصاحب السلطة العلمية داخل المدرج، واليوم، فالطالب يدخل القاعة وقد ناقش فكرة الدرس مع مساعد ذكي، واطلع على مراجع عالمية، وحصل على شروحات متعددة قبل أن يسمع المحاضرة،** وهذا الواقع لا يقلل من قيمة الأستاذ، بل يدفعه للانتقال من دور الملقن إلى دور الموجه، ومن ناقل المعرفة إلى صانع التفكير النقدي.

هل ما زلنا أسرى لمفهوم الحزب الإداري ؟

وجهة نظر في مفهوم يحتاج إلى مراجعة

هاجر **أوموسى**

خلال حضوري لنقاش سياسي بمؤسسة الفقيه التطواني بمدينة سلا، استوقفني تدخل أحد المشاركين ينتمي لحزب العدالة والتنمية، حيث جعل من توصيف أحد قياديي حزب الأصالة والمعاصرة بالمنتمي إلى «الحزب الإداري» محورا متكررا لمداخلاته، ذلك أن الأمر لم يكن مجرد إشارة عابرة، بل كان هذا الوصف يستدعى في كل مرة وكأنه يكفي وحده لإسقاط شرعية حزب أو التقليل من قيمة مواقفه.

هذا النقاش دفعني إلى طرح مجموعة من الأسئلة التي أعتقد أنها تستحق التأمل بعيدا عن منطق الاصطفاف الحزبي، هل ما زال مفهوم الحزب الإداري يحتفظ بنفس الدلالة والحمولة التي كان يحملها قبل عقود؟ وهل يمكن أن نستمر في استعمال مفهوم نشأ في سياق سياسي معين لتفسير واقع سياسي تغيرت شروطه ومؤسساته وقواعده؟ وهل ينبغي أن نحاكم الأحزاب بتاريخ وكيفية تأسيسها، أم بممارستها وأدائها ؟

الأكيد أن المفاهيم - كل المفاهيم - لا تعيش خارج سياقها التاريخي، فكل مفهوم يولد في ظرف معين، ويكتسب معناه من خلال البيئة السياسية والاجتماعية التي أنتجته. في هذا الإطار، يؤكد عالم السياسة الأمريكي جيوفاني سارتوري في كتابه: Concept Misformation in Comparative Politics، أن استعمال المفاهيم خارج سياقها أو توسيع معناها دون ضوابط، يؤدي إلى فقدان دقتها العلمية، حيث حذر من إسقاط المفاهيم القديمة على واقع جديد دون إعادة تعريفها.

عموما، لقد ارتبط مفهوم الحزب الإداري في التجربة السياسية المغربية، بفترة كانت فيها الدولة تتدخل بشكل كبير في إعادة تشكيل الخريطة الحزبية لتحقيق توازنات سياسية معينة، وقد حاول عدد من الفاعلين السياسيين والباحثين المغاربة فهم وتفسير هذه الظاهرة، حيث أكدوا أن الأحزاب السياسية بالمغرب عرفت تحولات عميقة مرتبطة بتطور النظام السياسي المغربي، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم، هو هل ما زلنا نعيش نفس السياق السياسي الذي أفرز هذا المفهوم ؟

فقد عرف المغرب مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية، التي توجت بإصدار دستور 2011، الذي نص في فصله السابع على أن الأحزاب السياسية تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم سياسيا وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وعلى أنها تؤسس وتمارس أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون، كما أصبح الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الآلية الأساسية للتداول على المسؤولية الحكومية، وأصبحت جميع الأحزاب، دون استثناء، مطالبة بإقناع الناخبين عبر البرامج والكفاءات والحصيلة.

صحيح أن أي نظام سياسي لا يخلو من نقاش طبيعة العلاقة بين الدولة والأحزاب، وهو نقاش موجود حتى في أعرق الديمقراطيات، إلا أن تحويل مفهوم الحزب الإداري إلى وصف جاهز يلصق بحزب معين في كل مناسبة دون تحليل الواقع الحالي، يفقد المفهوم قيمته العلمية ويجعله مجرد أداة في الصراع السياسي، ثم إن المنطق الديمقراطي يؤكد أن الأحزاب السياسية تقوم على مبدأ الاستجابة لحاجيات المجتمع، وبالتالي، فهي تتغير كما تتغير المجتمعات؛ فكم من حزب تأسس في ظروف معينة ثم تطور خطابه وممارسته، وكم من حزب كان معارضا ثم أصبح يقود الحكومة، وكم من حزب ولد صغيرا ثم تحول إلى قوة سياسية وانتخابية مؤثرة..

على هذا الأساس، فإن اختزال أي حزب في لحظة تأسيسه فقط مع تجاهل مساره، يناقض أبسط قواعد التحليل السياسي، وهو النقاش الذي لا يمكن أن يجد مكانا على طاولة النقاش السياسي بالدول الديمقراطية؛ ففي فرنسا - مثلا - ارتبطت بعض الأحزاب تاريخيا بقربها من السلطة التنفيذية، وفي إسبانيا يسجل التاريخ بروز أحزاب سياسية نتيجة لتحولات دستورية عرفتها البلاد، أما في إيطاليا، فقد أعادت الأزمات السياسية تشكيل الخريطة الحزبية بالبلد أكثر من مرة، وبالرغم من ذلك، لا يقيّم الباحثون هذه الأحزاب فقط وفق ظروف نشأتها وكأنها خطيئة، بل وفق قدرتها على التأطير، والتنافس، وإنتاج السياسات العمومية، واحترام قواعد اللعبة الديمقراطية.

فإذا كان معيار الحكم على الأحزاب هو تاريخ وظروف نشأتها، فإن ذلك يفتح الباب أمام محاكمة جميع الأحزاب تقريبا، انطلاقا من ظروف تأسيسها، وهو أمر لا يخدم النقاش الديمقراطي بالمرة، بل الأكثر من ذلك، هو أمر لا يخدم مسار تدعيم النموذج الديمقراطي المغربي، فالمطلوب ليس التساؤل حول ظروف وسياقات نشأة الأحزاب السياسية، بل المطلوب هو التساؤل حول درجات احترامها للديمقراطية الداخلية، ومدى قدرتها على إنتاج نخب سياسية ذات كفاءة، ومستويات وفائها بالتزاماتها الانتخابية، ودفاعها عن المصلحة العامة؛ فالمواطن المغربي لا ينتظر من السياسي أن يكرر تصنيفات تعود إلى ستينات أو سبعينات القرن الماضي، بقدر ما ينتظر منه أجوبة بخصوص مشكلات التعليم، والصحة، والتشغيل، والاستثمار، والعدالة المجالية، والحماية الاجتماعية.. فهذه هي الأسئلة التي تمنح السياسة معناها الحقيقي.

إن النقد السياسي حق مشروع، بل هو أحد شروط الديمقراطية، لكن النقد يفقد قيمته عندما يتحول إلى تكرار أوصاف جاهزة لا تخضع للتحيين ولا للمراجعة، ذلك أن الأفكار السياسية تتطور باستمرار، وبالتالي، فإن المفاهيم التي لا تتم مراجعتها تتحول إلى شعارات أكثر منها أدوات للفهم. وعليه، فإن السؤال الحقيقي الذي يهم المغاربة، ليس هو هل هذا الحزب إداري أم لا؟ بل هل هذا الحزب ديمقراطي في ممارسته؟ هل يخدم المواطنين؟ هل يمتلك مشروعا مجتمعيا واضحا؟ وهل يحترم قواعد التنافس السياسي ؟

لقد آن الأوان للقطع مع ثقافة تصنيف الأحزاب والانتقال إلى ثقافة تقييم أدائها، ومن محاسبتها انطلاقا من ظروف نشأتها إلى محاسبتها على أساس عملها وأدائها، فالديمقراطية لا تقوم على الذاكرة وحدها، بل تقوم على المسؤولية، والمساءلة، والتنافس الحر، وعلى تجديد الأفكار، أما الاكتفاء باستحضار شماعة مفهوم الحزب الإداري دون التساؤل حول مدى مسايرته للواقع السياسي المغربي اليوم، فهو منطق يحتاج إلى مراجعة فكرية ومنهجية.

هل يفرض «حـزب المقاطعـين» نفـسه فـي انتـــخابات 2026 ؟

مع اقتراب الانتخابات التشريعية، يكثر الحديث عن الفئة أو الشريحة العريضة التي تقاطع الانتخابات، أو الأغلبية الصامتة التي ترفض التصويت والذهاب إلى صناديق الاقتراع، بسبب فقدانها للثقة في الأحزاب السياسية، والعملية الانتخابية عموما، والتي تراها غير مجدية في ظل تداول نفس الوجوه الانتخابية على السلطة التنفيذية وتبادل الأدوار، وتحكم الدولة في المشهد السياسي والانتخابي وإشـراف الداخلية على العملية الانتخابية بنفس الطريقة القديمة.

إعـداد: **خالد الغازي**

يظل «حزب المقاطعين» أكبر قوة انتخابية غير منظمة في المشهد السياسي المغربي، رغم محاولات الأحزاب التقليل منها ومن حضورها وتأثيرها على العملية الانتخابية بغيابها، إلا أنها تشكل الأغلبية الصامتة التي تعتبر نفسها خارج صناديق الاقتراع ولا تهتم بالسياسة، لكن يمكن أن تشكل قاعدة شعبية تشارك في بعض الاحتجاجات الاجتماعية، التي تظهر وتختفي، مثل حراك أيت بوكماز و«جيل زد» والتنسيقيات والمسيرات الوطنية، لكنها تفضل التواري عن الأنظار خلال الانتخابات وعدم المشاركة في التصويت.

وحسب تقرير جديد، فإن عدد المقاطعين غير المشاركين في الانتخابات يصل إلى 16.4 مليون شخص من أصل 25 مليونا مؤهلين للتصويت، يمثلون 65 في المائة من الكتلة الانتخابية، ويشكلون الأغلبية الصامتة في المشهد الانتخابي، يتوزعون بين فئتين: الأولى تضم حوالي 7.7 ملايين مواطن مؤهلون للتصويت لم يسجلوا أسماءهم في اللوائح الانتخابية، بينما الثانية تشمل 8.7 ملايين ناخب مسجلون امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع، بينما عرفت انتخابات 2021 مشاركة 8 ملايين فقط يشكلون نسبة 34 في المائة.

في هـذا السـياق، يـرى أسـتاذ القانون والمحلل السياسي محمد شقير، أن مقاطعة الانتخابات مرتبطة أولا بغياب انضباط الاقتراع منذ بداية الانتخابات في المغرب؛ فقد كانت في البداية بلدية ثم أتت الانتخابات التشريعية، والتصويت في الانتخابات كان بطبيعة الحال حقا ممنوحا، بمعنى أن المغرب يختلف عن باقي الدول التي قامت شعوبها بالمطالبة بالحق في التصويت، وهذه المسألة لـم تقع في المـغرب، بـل كـانت هنـاك كحق ممنوح للمغاربة على غرار الدستور الممنوح، وبالتالي، تشكل هذه المسألة أحد الركائز الأساسية التي جعلت حق التصويت بالنسبة للمغاربة حقا ممنوحا، وبالتالي فمسألة التصويت بقيت دائما مرتبطة بالظرفية السياسية وبالمراهنات ما بين الأحزاب، وهذا يظهر بشكل كبير الفرق بين الاستفتاءات التي يكون التصويت فيها بشكل كبير حيث تصل النسبة إلى 97 في المائة، فالاستفتاء يكون للملك أكثر مما يكون لباقي الأحـزاب، وهذه المفارقة لا بد من الإشارة إليها.

> **حزب المقاطعين للانتخابات والذي يصل إلى 16 مليون شخص، يمكن اعتباره أكبر حزب في المغرب** يشكل الأغلبية الصامتة التي لا تعبر عن رأيها السياسي وتفضل اعتزال السياسة؛ فهي ليست فاقدة للثقة في العملية الانتخابية، **بل إنها ترسل رسائل واضحة إلى الأحزاب والدولة بضرورة مراجعة العملية الانتخابية، وتجديد النخب السياسية، وتحقيق الديمقراطية الداخلية، وفسح المجال أمام وجوه سياسية جديدة يمكن أن تنال ثقة الناخبين،** عوض استمرار نفس القيادات التي تتبادل الأدوار والمناصب السياسية والحقائب الحكومية فيما بينها.

ويضيف نفس المتحدث أن مسألة المقاطعة جاءت بعد مجموعة من الإحباطات السياسية، حيث أن عـددا كبيرا مـن الناخبين كانوا ينتظرون تمسك بعض الأحـزاب - خصوصا المحسوبة على المعارضة - بكل المطالب التي كانت تتبناها، مثل الاتحاد الاشتراكي، ثم العدالة والتنمية، لا سيما حزب الاتحاد الذي كان حزبا معارضا شرسا في مساره، لكن مع حكومة التناوب أثبت تنصله من مجموعة من المطالب، خاصة مسألة الحفاظ على المؤسسات العمومية بعد نهجه سياسة الخوصصة خلال فترة فتح الله ولعلو، الشيء الـذي اعتبرته بعض الفئات تراجعا وعدم الوفاء بالوعود، ثم تكرر الأمر مع حزب العدالة والتنمية الذي قام بتنفيذ مجموعة من القرارات اللاشعبية في عهد عبد الإلـه بـن كـيران خـلا رئاسته للحكومة، من خلال إصلاح صندوق التقاعد وصندوق المقاصة وتجميد الأجـور وتحرير أسعار المحروقات، مما جعل فئات من الناخبين تصاب بالإحباط السياسي وتعتبر أن كل الأحزاب لا تفي بمطالبها.

متابعات

وأوضح المتحدث ذاته، أن الانتخابات في المغرب لا ترتبط بإجبارية التصويت، إذ ليست هناك قوانين تجبر الناخب على التصويت، وهذا ربما دفع العديد من الشباب إلى عدم الإدلاء بأصواتهم، بدليل أنه قبل الاستحقاقات عادة ما ترى السلطة وبعض الأحزاب يحثون الشباب على ضرورة التسجيل في اللوائح الانتخابية وفيما بعد التصويت، إذن، هذه كلها عوامل تساهم في تراجع عدد المقاطعين أو الممتنعين، زد على ذلك أن العروض التي تقدم من طرف الأحزاب متشابهة، بمعنى أن البرامج المقدمة لا تتميز عن بعضها البعض، فالكل يطالب بنفس المطالب، مما يجعل الناخب في حيرة من أمره، ولا يستطيع أن يميز ما بين هذا الحزب أو ذاك، وبالتالي، لا يذهب إلى التصويت.

وحسب شقير، فإن الشريحة المقاطعة للانتخابات تنزع الشرعية عن العملية الانتخابية، لأن هناك كتلة ربما تتمثل في 25 مليون نسمة لا تصوت منها إلا 5 أو 6 ملايين، وهذا ينزع الشرعية الشعبية عن العملية الانتخابية لكون الحزب الذي يترأس الحكومة يحصل على مليون صوت فقط، مما يجعل شرعيته الانتخابية غير مؤكدة، نظرا للعدد القليل الذي لا يمثل الهيئة الناخبة التي تتمثل في 25 مليونا أو أكثر، وبالتالي، هذا يجعل هذه الانتخابات غير مقنعة للعديد من الفئات في المجتمع، نظرا لأن الواقع الذي تعيشه لا يتغير بتغير الحكومات، خصوصا المطالب المتعلقة بالصحة والتعليم والتشغيل..

من جانبه، يقول إسماعيل حمودي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، أن رقم 16 مليون ناخب مفترض، هو رقم كبير جدا، وينبغي أن يكون مصدر إزعاج للدولة وللأحزاب وللنخب، لأنه يشير إلى أن المغرب لم يعد يعيش أزمة مشاركة انتخابية، بل يعيش انفصالا تدريجيا بين المجتمع الانتخابي والمجتمع السياسي؛ فالمجتمع الانتخابي الفعلي لا يمثل سوى جزء محدود من المجتمع السياسي الأوسع، والأحزاب بدلا من أن تعمل على ردم هذه الفجوة، تكيفت معها، فأصبحت تبني استراتيجياتها على تعبئة الناخبين المضمونين لا على استعادة المقاطعين، ولهذا لا يكفي الحديث عن العزوف الانتخابي، لأن هذا المفهوم يوحي بسلوك فردي بينما نحن نعيش أزمة التمثيل الانتخابي..

وحسب نفس المتحدث، فإن الأحزاب في الوضع الطبيعي تتنافس على أكبر عدد ممكن من الناخبين، أما عندما تصبح أغلبية المواطنين خارج العملية الانتخابية، فهذا يعني أن الأحزاب لم تعد تتنافس على المجتمع الانتخابي وإنما على الناخبين الدائمين، وهذا يؤدي إلى تحول لافت: من المنافسة على توسيع القاعدة الانتخابية إلى المنافسة على إعادة توزيع نفس الكتلة الناخبة، ولعل هذا أحد التحولات الكبرى في الانتخابات المغربية، مشيرا إلى أن ضعف المشاركة يسهم في تعزيز الأحزاب التي تقوم على الأعيان وذوي المال والعائلات الكبرى، وذلك لسبب بسيط هو أنه عندما يضيق حجم الهيئة الناخبة الفعلية، تصبح القدرة على تعبئة الشبكات المحلية (الأعيان، المنتخبون المحليون، الزبونية، النفوذ الاجتماعي والاقتصادي) أكثر تأثيرا وحسما من القدرة على إقناع الرأي العام ببرنامج سياسي معين.

ويرى المتحدث ذاته، أن المقاطعة والعزوف الانتخابي لا يمكن اعتباره دليلا على فشل النموذج الديمقراطي المغربي بمفرده، لكنه مؤشر على محدودية دور الأحزاب السياسية في أداء إحدى وظائفها الأساسية، وهي تعبئة المواطنين وتمثيلهم ودمجهم في العملية السياسية، أما إذا اقترنت هذه المقاطعة المزمنة بضعف التداول على البرامج مثلا، وتراجع الثقة في المؤسسات المنتخبة، وعجز الانتخابات عن استقطاب فئات جديدة من الناخبين، فإنها تصبح مؤشرا على أزمة في التمثيل الديمقراطي، وليس بالضرورة دليلا على فشل الديمقراطية نفسها.

فمقاطعة الانتخابات أصبحت ظاهرة معتادة عند اقتراب الانتخابات التشريعية والجماعية لدى فئات كبيرة من المجتمع، ومعروفة لدى الدولة والداخلية والحكومة والأحزاب، بحيث لم تقدم هذه الأخيرة أي وصفة حقيقية أو إصلاحات لتشجيع المواطنين على المشاركة في التصويت والتسجيل في اللوائح، لكونها تظل مستفيدة من الوضع القائم، الذي يسمح لها بالقيام بحملات محدودة وتجنيد أتباعها ومناضليها من أجل استقطاب الأصوات العائلية والقريبة، لتحقق مكاسب انتخابية بأصوات قليلة، وتصعد للبرلمان ثم تصل للحكومة، ولعل الإحصائيات والأرقام تؤكد أن النسبة الكبيرة من العزوف توجد في المدن، وهو ما يمكن وصفه بالمقاطعة الواعية.

لهذا ترى فئة كبيرة من المواطنين، خصوصا في المدن، أن الانتخابات مجرد محطة عابرة، لا تحقق المطالب الشعبية المنتظرة، والتي تبقى مجرد حبر على ورق، تقدمها الأحزاب على شكل برامج ووعود ومقترحات، تتبخر مع وصولها للسلطة والبرلمان، بحيث لا تحقق منها سوى نسبة ضئيلة لا تستجيب لتطلعات المغاربة، خاصة في الصحة والشغل والتوظيف، ما يدفع العديد من الناس إلى العزوف عن الانتخابات ومقاطعة التصويت، بسبب رفضهم لبرامج الأحزاب والنخب السياسية التي لا زالت تدور في المشهد السياسي الحزبي في ظل غياب نخب جديدة قادرة على تحقيق انتظارات المغاربة.

فحزب المقاطعين للانتخابات والذي يصل إلى 16 مليون شخص، يمكن اعتباره أكبر حزب في المغرب يشكل الأغلبية الصامتة التي لا تعبر عن رأيها السياسي وتفضل اعتزال السياسة؛ فهي ليست فاقدة للثقة في العملية الانتخابية، بل إنها ترسل رسائل واضحة إلى الأحزاب والدولة بضرورة مراجعة العملية الانتخابية، وتجديد النخب السياسية، وتحقيق الديمقراطية الداخلية، وفسح المجال أمام وجوه سياسية جديدة يمكن أن تنال ثقة الناخبين، عوض استمرار نفس القيادات التي تتبادل الأدوار والمناصب السياسية والحقائب الحكومية فيما بينها.

وقد أبرز تقرير للمركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية والرقمية، أن العزوف الانتخابي يرجع إلى عدة أسباب وعوامل، من بينها خيبة الأمل من أداء الأحزاب والمؤسسات، وضعف الثقة في العملية الانتخابية، وعدم الاقتناع بقدرة التصويت على إحداث تغيير ملموس في الحياة اليومية، وتراجع الثقة في الأحزاب والمؤسسات المنتخبة، والشعور بعدم تأثير نتائج الانتخابات في مراكز القرار الفعلية، وضعف القناعة بجدوى المشاركة السياسية، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الاهتمام بقضايا المعيشة اليومية يتقدم على الانخراط في الشأن العام، فضلا عن غياب برامج انتخابية مقنعة وقابلة للتنفيذ.

ويضيف التقرير، أن اتساع دائرة المقاطعين يضعف مشروعية المؤسسات المنتخبة ويحد من قدرتها على تمثيل الإرادة الشعبية، كما يحول المنافسة السياسية إلى صراع بين قواعد انتخابية محدودة بدل أن تكون عملية إقناع مجتمعي واسعة، محذرا من أن استمرار اتساع «الفئة الصامتة» يؤدي إلى إضعاف الشرعية التمثيلية للمؤسسات المنتخبة، كما يحد من قدرة الانتخابات على أداء وظيفتها في تجديد النخب وربط المواطن بالقرار العمومي، مسجلا أن العزوف يبرز لدى الشباب وسكان الوسط الحضري والفئات الأكثر تعليما، وهي الفئات التي تميل إلى التعبير عن مواقفها عبر الفضاء الرقمي أكثر من المشاركة في القنوات السياسية التقليدية، ما يستدعي اعتماد سياسات تستهدف كل فئة وفق خصوصياتها، بدل الاكتفاء بخطاب موحد.

وحسب التقرير، فإن استعادة ثقة المقاطعين تتطلب إصلاحا يتجاوز الحملات التواصلية التي تسبق الانتخابات، عبر تجديد الحياة الحزبية من الداخل، وتعزيز الديمقراطية الداخلية، وتجديد النخب، وصياغة عرض سياسي واقتصادي أكثر قدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين، داعيا إلى إطلاق إصلاحات هيكلية تشمل إلزامها بتقديم برامج انتخابية قابلة للقياس والتقييم، إلى جانب توظيف الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الشفافية والمشاركة المواطنة.

رقم 16 مليون ناخب المفترض هو رقم كبير جدا، وينبغي أن يكون مصدر إزعاج للدولة وللأحزاب وللنخب، لأنه يشير إلى أن المغرب لم يعد يعيش أزمة مشاركة انتخابية، بل يعيش انفصالا تدريجيا بين المجتمع الانتخابي والمجتمع السياسي؛ فالمجتمع الانتخابي الفعلي لا يمثل سوى جزء محدود من المجتمع السياسي الأوسع، **والأحزاب بدلا من أن تعمل على ردم هذه الفجوة تكيفت معها، فأصبحت تبني استراتيجياتها على تعبئة الناخبين المضمونين لا على استعادة المقاطعين.**

إسماعيل حمودي

مقاطعة الانتخابات مرتبطة بغياب انضباط الاقتراع منذ بداية الانتخابات في المغرب؛ فقد كانت في البداية بلدية ثم أتت الانتخابات التشريعية، والتصويت في الانتخابات كان بطبيعة الحال بحق ممنوح، بمعنى أن **المغرب يختلف عن باقي الدول التي قامت شعوبها بالمطالبة بالحق في التصويت، وهذه المسألة لم تقع في المغرب، بل كانت كحق ممنوح للمغاربة على غرار الدستور الممنوح،** وبالتالي، تشكل هذه المسألة أحد الركائز الأساسية التي جعلت التصويت بالنسبة للمغاربة حقا ممنوحا.

محمد شقير

الأسبوع الصحفي
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma : 06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

اقتصاد

المغـــرب يســـرع وتـــيرة الانتـــقال نحـــو نمـــوذج صنـــاعي أخـــضر ومبتـــكر

يواصل المغرب الدفع نحو نموذج إنتاجي أكثر استدامة وتنافسية، يرتكز على دمج البعد البيئي والتكنولوجي في صميم المنظومة الاقتصادية، وذلك في إطار إعادة رسم ملامح السياسة الصناعية الوطنية.

ويقوم هذا التحول الاستراتيجي على رؤية شاملة تستهدف إعادة هيكلة القطاع الصناعي عبر تعزيز القيمة المضافة المحلية، وتوطين التكنولوجيا، والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بعملية الانتقال الصناعي، حيث ترتكز هذه المقاربة بالأساس على تعميم مبادئ الاقتصاد الدائري داخل النسيج الصناعي، من خلال تثمين النفايات وإعادة إدماجها في دورة الإنتاج.

ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية، ورفع القيمة المضافة للمنتوج الوطني، فضلا عن تعزيز تنافسية المقاولات المغربية، مع طموح واضح لتطوير منظومة اقتصادية قادرة على خلق قيمة مضافة داخلية بشكل مستدام.

في ذات السياق، وعلى مستوى الابتكار، سيتم إطلاق مجموعة من البرامج الوطنية، في مقدمتها صندوق دعم الابتكار الصناعي، الذي يوفر مواكبة شاملة للمقاولات في مختلف مراحل الابتكار، من البحث والتطوير إلى تصميم النماذج الأولية وصولا إلى التصنيع التجريبي.

من جهة أخرى، تعمل وزارة الصناعة والتجارة على تعزيز التكامل بين الجامعة والمقاولة عبر تطوير مشاريع بحثية تطبيقية وإحداث بنيات تكنولوجية متخصصة، من بينها مجمعات الابتكار، إلى جانب دعم حاضنات المقاولات الناشئة والمراكز التكنولوجية.

التأمين الإجباري عن المرض يدخـــل T2S البـــورصة

حصلت مجموعة «T2S» على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل لإدراج أسهمها في البورصة، إذ ستتم العملية في إطار عرض بسعر ثابت، وتشمل زيادة في الرأسمال موجهة للعموم عبر إصدار 1.569.506 أسهم جديدة، إلى جانب بيع 3.363.228 سهما.

وتعد المجموعة فاعلا متكاملا في قطاع الصحة، تنشط في عدة مجالات تشمل علاج الأورام بالأشعة، والأجهزة الطبية، والتشخيص المخبري، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، والأنظمة الرقمية، وخدمات ما بعد البيع، إذ يستند نموذج نمو المجموعة إلى عدة عوامل، أبرزها تزايد الاستثمار الخاص في قطاع الصحة، وتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وانطلاق المجموعات الصحية الترابية، كما تطمح الشركة للتوسع في إفريقيا جنوب الصحراء الناطقة بالفرنسية، خاصة بفضل اتفاقية التوزيع مع «GE Healthcare» التي تمنحها حضورا في أكثر من 20 دولة، مع التركيز على ثمانية أسواق فرنكوفونية ذات أولوية.

وفي سياق متصل، من المرتقب إدراج السهم في البورصة بتاريخ 27 يوليوز الجاري بالسوق الرئيسية، ضمن شريحة «Principal F»، تحت الرمز T2S، حيث تهدف العملية إلى تمويل خطط النمو، وتحسين الهيكلة المالية للمجموعة، وتعزيز حضورها في السوق، وتوفير سيولة أكبر للمساهمين.

النقـــل السكـــكي يفـــتح شهـــية الشركـــات الأجنبـــية

من أجل تحديث البنية التحتية وربـــط المـــدن والمـــوانـــئ والمنـــاطـــق الصناعية، تستعد الوكالة الإيطالية للتجارة الخارجية لقيادة بعثة اقتصادية إلى الدار البيضاء خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 8 أكتوبر المقبل، وذلك في تحرك يروم استكشاف فرص الاستثمار والشراكة داخل مشاريع السكك الحديدية المغربية، التي تعرف توسعا كبيرا.

وتروم هذه الزيارة فتح قنوات مباشرة أمام الشركات الإيطالية مع الجهات المكلفة بمنح الصفقات، خاصة في ظل الأوراش الكبرى التي يراهن عليها المغرب خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها تمديد خط القطار فائق السرعة نحو مراكش، وتطوير شبكة النقل السككي بالدار البيضاء، وتوسيع الشبكة الوطنية لربط 43 مدينة، حيث تندرج هذه البعثة في سياق اهتمام متزايد بالسوق المغربية، التي أصبحت قبلة لمقاولات دولية تبحث عن موطئ قدم داخل مشاريع النقل والسكك الحديدية، بالنظر إلى حجم الاستثمارات المرتقبة وما توفره من فرص في الهندسة والتجهيزات والخدمات التقنية والأنظمة الذكية، إلى جانب ذلك، تشمل اهتمامات الوفد: مشاريع النقل الحضري، وربط الموانئ والمناطق الصناعية، وهي مجالات تفتح الباب أمام شراكات أجنبية واسعة في قطاع صار أحد أعمدة التنمية الاقتصادية.

منصات النقل الذكي تخلق اختلالا داخل قطاع النقل

يتصاعد الجدل داخل قطاع النقل السياحي بالمغرب، بشأن توسع نشاط شركات النقل عبر التطبيقات الذكية، وعلى رأسها «أوبر»، في ظل اتهامات من مهنيين بالاعتماد على سيارات خاصة غير مرخصة لنقل الركاب، وهو ما يعتبرونه خرقا صريحا للقوانين المنظمة للقطاع وإخلالا بمبدأ المنافسة العادلة.

وأصدرت كل من النقابة الوطنية للنقل السياحي، والمنظمة المغربية للنقل السياحي، موقفا حادا تجاه ما وصفته بانتشار ممارسات غير منضبطة داخل سوق النقل عبر التطبيقات، معتبرين أن توسع هذه المنصات يتم خارج الإطار القانوني المعتمد، عبر الاعتماد على ناقلات لا تتوفر على التراخيص المهنية المطلوبة، مؤكدين أن هذا الوضع يخلق اختلالا واضحا في بنية السوق، حيث تجد المقاولات المنظمة نفسها في منافسة غير متكافئة مع فاعلين لا يخضعون لنفس الشروط القانونية.

ورغم حدة هذه الانتقادات، يحرص مهنيون في النقل السياحي على التأكيد أنهم لا يعارضون التحول الرقمي ولا إدمـــاج التـــكنـــولـــوجـــيـــا في خـــدمـــات الـــنـــقـــل، بل يعـــتـــبـــرون الـــتـــطـــبـــيـــقـــات الـــذكـــيـــة فـــرصـــة لـــتـــطـــويـــر جـــودة الخـــدمـــات وتـــســـهـــيـــل الـــولـــوج إلـــيـــهـــا، شـــريـــطـــة أن يـــتـــم ذلـــك في إطـــار احـــتـــرام صـــارم لـــلـــتـــشـــريـــعـــات وضـــمـــان عـــدالـــة الـــمـــنـــافـــســـة بـــيـــن جـــمـــيـــع الـــفـــاعـــلـــيـــن.

فلاش

لتمكين المقاولات المغربية من الولوج للأسواق الدولية وتعزيز قدرتها التنافسية عبر حلول رقمية متقدمة، أطلقت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، النسخة التجريبية الأولى للمنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية الموجهة للتصدير «eTrade.ma».

وتصنف منصة «eTrade.ma» كأول منصة وطنية من نوعها مخصصة للتجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B) والموجهة للتصدير، حيث تتيح للمقاولات المغربية إنشاء واجهات رقمية احترافية لعرض منتجاتها وشهادات مطابقتها وقدراتها الإنتاجية، بما يسهل ربطها بالمشترين الدوليين وتسريع إبرام الصفقات التجارية، حيث تم تطوير هذه المنصة في إطار مقاربة تشاركية جمعت بين جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومؤسسة OCP، بهدف ضمان ملاءمتها لاحتياجات الفاعلين في مجال التصدير.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصـــدر مـــنـــذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عـوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

تفسير القرآن الكريم والذكاء الاصطناعي..
محور مؤتمر دولي في مكناس

في إطار علمي وأخلاقي يحفظ قدسية النص القرآني ويصون ثوابته ومقاصده، تحتضن مدينة مكناس مؤتمرا علميا دوليا في نسخته الثانية، ينظمه مركز ابن الجزري للدراسات والأبحاث، في موضوع: «تفسير القرآن الكريم والذكاء الاصطناعي: نحو رؤية منهجية ووظيفة هدائية»، وذلك يومي 18 و19 يوليوز الجاري، بشراكة مع عدد من الهيئات العلمية والأكاديمية والمدنية على المستويين الوطني والدولي.

ويروم المؤتمر إرساء رؤية منهجية أصيلة لما يعرف بـ«التفسير الذكي»، تقوم على الجمع بين عمق التراث التفسيري والذكاء الاصطناعي، لأجل العمل على بلورة ميثاق عالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات القرآنية، إضافة إلى إرساء شبكة بحثية دولية تجمع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة، حيث يستهدف هذا الحدث العلمي الأساتذة الباحثين وطلبة الدراسات العليا والمبرمجين والمؤسسات والمراكز المهتمة بالدراسات القرآنية والشرعية والتقنية.

ويتضمن البرنامج العلمي عدة محاور، أبرزها التأصيل النظري للتفسير الذكي، وبناء خرائط معرفية مؤتمتة لقواعد التفسير وأصوله، ومعالجة اللغة الطبيعية للنص القرآني، ودراسة بنية المنصات التفسيرية الذكية، فضلا عن الضوابط الشرعية والأخلاقية لاستخدام الخوارزميات في تفسير النصوص الشرعية، فيما سيخصص اليوم الثاني لورشات تطبيقية يؤطرها خبراء في علوم التفسير والذكاء الاصطناعي، لفائدة الطلبة والباحثين والمهتمين، بهدف نقل مخرجات المؤتمر من المستوى النظري إلى مجالات التطبيق العملي.

بلغازي يناقش الرهان الانتخابي بين الملك والشعب

ينظم حزب الشورى والاستقلال، الذي يوجد على رأسه أحمد بلغازي، لقاءً تواصليا مع مناضلاته ومناضليه بمدينة الخميسات، وذلك يوم 12 يوليوز الجاري، تحت شعار: «المشاركة الواسعة في الانتخابات.. رهان ملك وشعب لبناء مغرب استثنائي».

وياتي هذا اللقاء في إطار الدينامية التنظيمية التي يباشرها الحزب استعدادا للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، حيث سيشكل مناسبة لتعبئة المناضلين وتحفيزهم على الانخراط المكثف في مختلف مراحل العملية الانتخابية، إيمانا بأهمية المشاركة السياسية في ترسيخ الخيار الديمقراطي والمساهمة في بناء مغرب التنمية والعدالة المجالية

ومن المنتظر أن يعرف هذا اللقاء حضور مناضلي الحزب ومنتخبيه وعدد من الفاعلين المحليين بالإقليم، في أفق تعزيز التواصل المباشر مع القواعد الحزبية وتبادل الرؤى بشأن مختلف القضايا الوطنية والمحلية.

شفشاون على موعد مع ملتقى الأندلسيات

تحت شعار: «الموسيقى الأندلسية عنصر هوية ورافعة للتنمية والحوار الثقافي بين الأجيال»، تنظم وزارة الشباب والثقافة والتواصل/ قطاع الثقافة، الدورة الأربعين لملتقى الأندلسيات بشفشاون، وذلك خلال الفترة من 16 إلى 18 يوليوز الجاري، بمسرح الهواء الطلق بالقصبة وعدد من الفضاءات الثقافية والتاريخية.

وتروم دورة هذه السنة مواصلة الجهود الرامية إلى صون الموسيقى الأندلسية باعتبارها مكونا أصيلا من مكونات الهوية الثقافية المغربية، ورافعة للإشعاع الفني والحوار بين الأجيال، مع ترسيخ المكانة الثقافية والحضارية للمدينة كفضاء للإبداع والجمال والذاكرة.

ويعرف برنامج هذه السنة مشاركة نخبة من الأجواق والفرق الموسيقية من عدد من المدن المغربية التي حملت لواء الحفاظ على هذا الموروث الفني والثقافي الأصيل واستدامته، باعتباره من الجذور الحضارية المشتركة للمغرب والأندلس. فبالموازاة مع السهرات الفنية الكبرى، يضم البرنامج معرضا توثيقيا حول الملتقى، وندوة تفاعلية في موضوع: «الموسيقى الأندلسية بالمغرب: سؤال التأصيل التاريخي، الخصوصيات وآليات التثمين والاستدامة»، بمشاركة عدد من الأساتذة والباحثين.

وفي إطار انفتاح الملتقى على الفضاءات العمومية وتقريب هذا التراث من ساكنة المدينة وزوارها، سيتم تنظيم أمسيات «فراجة أندلسية» بساحة دار الدباغ، تحييها المجموعة الشبابية «تراث وحداثة» من تطوان، ومجموعة علي الصديقي من شفشاون.

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 172

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

معارك بوذنيب وحروب الخديعة بين المقاومين والغزاة

بقلم:
مصطفى العلوي

شهدت سنة 1908 معارك ضارية بين المقاومين المسلحين بأسلحة عتيقة، كـ«بوشفر» و«بوحفرة»، والغزاة الذين كان هدفهم الرئيسي هو احتلال بوذنيب. إذن، حول بوذنيب بدأت المعارك في 10 مايو 1908، وكانت قبيلة بني وزين للفرنسيين بالمرصاد، حيث قتل لهم ثلاثة عشر جنديا، وزاد من فداحة خسارتهم مقتل مجموعة من الضباط؛ فقد قتل القبطان كلافيل، وقتل الليوتنان بوكيني، وقتل الليوتنان جيكلي، وقتل الليوتنان بلوندو، ولم تتمكن خطة الجنرال فيجي من تنفيذ مخططها واقتحام بوذنيب رغم أربعة أيام من المعارك استخدم فيها الفرنسيون المدافع لهدم بوذنيب، والرشاشات البعيدة، وجرت يوم 4 مايو معارك طاحنة في واحات النخيل المحيطة بالمدينة.

واكتفى الفرنسيون بهدم بوذنيب على سكانها ومجاهديها، ولكنهم، أي الفرنسيين، انسحبوا تحسبا للسقوط في مصيدة محتملة، وشرعوا في بناء مخبأ كبير على أحد المرتفعات للاحتماء فيه انتظارا للمفاجئات..

وتجمع المجاهدون في تولال، ونظموا شؤونهم وأصبحوا في حالة استعداد لاستئناف القتال في شهر جوان 1908، ولكن قوات مولاي أحمد والحسن لم تتحرك للإحاطة بحصن الفرنسيين إلا في شهر غشت، حيث تم تجميع المجاهدين وبدأت هجمات القوات المغربية على المركز الفرنسي متوالية، وقرر الفرنسيون أن يخبروا قيادتهم في الجزائر، وسارعت هذه بإرسال قوات جديدة بقيادة الكولونيل أليكس، وقفت في الطريق بين بوذنيب وبشار لتمنع كل هجوم على المركز الفرنسي.

وهنا كانت مفاجأة القيادة الفرنسية كبيرة.. فقد توصل قائد الحصن الفرنسي، الكومندان فيش، برسالة من زعيم المجاهدين يطالبهم فيها بالخروج إلى الميدان للقتال، وإلا فإن المجاهدين المغاربة سيضطرون لمهاجمتهم في حصنهم.

و((**طبعا استصغرت القيادة الفرنسية هذا التهديد، فكان الهجوم المغربي يوم فاتح شتنبر على شكل دائري، وكانت مدافع الحصن الفرنسي ورشاشاته تحصد كل الرجال المحيطين بالحصن وهم يتقدمون غير مبالين، ولكن ظلام الليل قلب الأوضاع، وأصبح مأساة بالنسبة للفرنسيين**)) كما تقول الوثائق الفرنسية.

ودامت المعركة يومين، قال الفرنسيون أنهم خسروا فيها قتيلا واحدا وخمسة عشر جريحا.

وتحركت قوات الكولونيل أليكس من خلف ظهر المجاهدين لتنقذ المحاصرين في الحصن الفرنسي، ووجد المجاهدون أنفسهم بين نارين؛ فالمدافع تقصفهم من الحصن، ومن الخلف، وهم في البطاح الفاصلة بين بوذنيب وجرف الخليفي، هدفا للمدافع، وذلك هو الجهاد، يوم لنا ويوم علينا، وهي حرب الخداع.

واستمرت المناوشات إلى سنة 1909، وكان مولاي أحمد لا زال يرسل الدعوات إلى الجهاد في كل أنحاء تافيلالت..

و((**استغل الفرنسيون هذا الانشغال للاستقرار وبناء المراكز والحصون، بل إنهم أبرقوا للجنرال ليوطي بأن المغاربة استسلموا، فجاء الجنرال ليوطي من قيادته في عين الصفراء ليزور المناطق الجديدة التي زادها في قيادته، ووصل إلى بوذنيب يوم 20 يناير 1910، وهناك رقى الكولونيل أليكس إلى رتبة جنرال، وجاءت قوات من بشار بقيادة الكولونيل لاكير، لممارسة مهمة المراقبة، ليتفرغ الجنرال أليكس لمهام اكتساح المناطق الأخرى، كما جاءت قوات أخرى بقيادة الكولونيل ستراسيل، كانت مهمتها محاربة قبيلة بوشاون، التي دخلت في حرب غير معلنة منذ سنة 1908**)) كما ورد في الوثائق الفرنسية.

وبدأ الكولونيل ستراسيل بقصف أراضي القبيلة وإحراق مواشيها في واد قدو، وهو الأسلوب الذي ظهرت نجاعته في المنطقة وسهلت انتشار القوات الفرنسية حتى إلى واد زيز، ومركز كراندو والريش.

لقد فوجئ المجاهدون الفيلاليون بعنصر المدفعية الذي يجعلهم، وهم مكشوفون في بطاح تافيلالت، معرضين لقصفها.

وكان عليهم أن ينكمشوا في انتظار تنظيم صفوفهم واختيار المواقع التي تسمح لهم بخوض معارك متكافئة، وهم بطبعهم رجال أشداء في المعارك وجها لوجه، ولا حول لهم ولا قوة لخوض معارك ضد فوهات المدافع المنصبة بعيدة المدى.

كان عليهم إذن، أن يتنقلوا إلى المواقع المناسبة، وكذلك فعلوا، فاتجهوا شمالا نحو الأطلس، باحثين عن فرصة لمواجهة الفرنسيين، وكانت أقرب المناطق إلى الأطلس، في ميدلت وفي إيتزر.

وكان الفرنسيون في هذه الأثناء يتحركون في اتجاه تافيلالت انطلاقا من ناحية مكناس بقيادة الجنرال بويميرو في سنة 1917.

وكان أول اشتباك للمجاهدين المغاربة سنة 1918 يوم 17 جوان، في تارزيفت غير بعيد عن تيمحضيت، قتل فيها ثلاثة جنود فرنسيين وجرح تسعة، وكانت تجمعات المجاهدين في هذه المنطقة كثيفة، فاتجهت إليها قوات فرنسية كبيرة بقيادة الجنرال بويميرو شخصيا، وجرت معركة أخرى في 19 جوان بالرماح قتل فيها ثلاثة جنود فرنسيين وجرح عشرة.

وفتحت واجهة أخرى للجهاد غير بعيد من الريش في 26 فبراير 1919، ومعركة أخرى في ميدلت يوم 6 مارس، ومعركة في إيتزر يوم 8 مارس، وقرر الجنرال ليوطي، وكان قد أصبح صاحب الأمر والنهي في المغرب، إرسال قوات جديدة إلى المنطقة بقيادة الجنرال بيرتران.

ووصلت مئات الفرق الفرنسية، وعشرات الكولونيلات على رأس قوات مسلحة بالمدافع لتحتل المنطقة، ولكن كل تحركاتها كانت تجري تحت عيون الثوار الذين كانوا يتحينون الفرص، حسب ما ذكرته الوثائق الفرنسية.

وجرت معارك لم ينص عليها المؤرخون العسكريون، كمعركة دامت من 3 إلى 16 أكتوبر 1921 في تارزيفت، وهي المنطقة التي حصلت فيها معارك 1918 وقتل في أكتوبر 1921 القبطان بيتو وتسعة جنود.

وفي ميدلت، شن المجاهدون هجوما آخر في المسيد، يوم 22 نونبر 1921، قتل فيه القبطان كيلو.

معركة تاحيانت..

إن قلة المعارك وندرة الاشتباكات في منطقة تافيلالت منذ وصول جحافل القوات الفرنسية سنة 1908، لا تعني استسلام هذا الإقليم أو تهاونه، ولكن الواقع هو أن القوات الفرنسية التي كانت تكتسح إقليم تافيلالت، كانت كلها تأتي من الجزائر، وبها عشرات المئات من المجندين الجزائريين «الصبايحية» الذين كانت التقارير الفرنسية حريصة على دفن خسائرهم في طي النسيان، لهذا نرى في الفقرة السابقة أن «الوثائق الفرنسية» تحدثت عن معركة 22 نونبر 1921 في المسيد، لكنها لم تعلن إلا عن موت القبطان كيلو وحده وكأنه مات بالزكام.

وقد رأينا معركة كبرى يموت فيها الضابط رئيس الجيش وحده؟ كما أن الاشتباكات المذكورة، والتي بدأت سنة 1908 واستمرت إلى سنة 1921، تؤكد أن المجاهدين في إقليم تافيلالت لم يكونوا واقفين مكتوفي الأيدي، ولا مستسلمين منذ المعركة الأولى؛ ففي سنة 1921 ظهرت زعامة أخرى في إقليم تافيلالت، متمثلة في شخص المجاهد بلقاسم النكادي، الذي أطلق هجماته من السفوح الشرقية للأطلس المتوسط وعلى ضفاف واد زيز، وأصبح يشغل القيادة منذ هجماته الأولى في شتنبر 1921، حيث احتل أطرافا شاسعة في المنطقة طرد منها الفرنسيين.

يقول فوانو في مذكراته: ((**إن كل قواتنا الفرنسية تجمعت في الريش، لتتحرك كلها يوم 11 شتنبر لمهاجمة النكادي**)). بلقاسم النكادي هذا، ويسمى «بلارج»، ينتمي لعائلة مجاهدة في إقليم تازة سيأتي الحديث عنها في الفقرات المخصصة لزاوية أزروال.

وكان التواجد الفرنسي في المنطقة قد مهد لممارسة المناورات السياسية، وخلق الحزازات والعداوات بين بعض القبائل المسالمة، مثل أيت زدك، والقبائل المجاهدة، مثل أيت حديدو وأيت مرغاد الذين قرأنا عن جهادهم في مناطق الأطلس المتوسط والكبير.

وانضمت إلى هاتين القبيلتين في طريق الجهاد، قبيلة أيت حمو التي كبدت الفرنسيين خسائر فادحة في معركة استمرت يومي 16 و17 مايو 1928، هاجمت فيها المراكز الفرنسية في مزيزل، واستمرت في ضربها للفرنسيين طوال ستة شهور متوالية.

وهكذا نجد أنفسنا أمام حرب مستمرة لمدة عشرين عاما في منطقة تافيلالت.

بل إن هذه الحرب زادت من حدتها سنة 1929 حينما هاجمت المدافع الفرنسية قصور وقصبات أيت يعقوب في 28 أبريل 1929، فجاءت قبائل أيت يحيى من منطقة تازارين لنجدة المجاهدين، وقتل في معركة أنفركان جنديان فرنسيان وجرح جنديان.

ونظم المجاهدون هجوما كبيرا على المركز الفرنسي في قصر إيكلي يوم 9 مايو 1929، ومن هناك فتح المجاهدون الطريق إلى البرج، ودخلوه بالقوة يوم 10 ماي، حيث استعمل المجاهدون خداع الحرب بدورهم، فحملوا علما أبيض فهم منه الفرنسيون أنهم مستسلمون، وعندما اقترب الفرنسيون وأوقفوا قصف المدافع، أنزل المجاهدون العلم الأبيض ووجهوا إلى العدو فوهات بنادقهم، فاستنجد القبطان الفرنسي موراس بالطائرات التي جاءت لتطلق رشاشاتها على المجاهدين، ورغم ذلك قتل ثلاثة جنود فرنسيين وجرح تسعة.

يتبع